الموسوعة الصغيرة



244





مجلة شهرية يصدرها الحزب الشيوعي العراقي

244

العدد 6 السنة 39 نيسان 1992

فهرست

نحو المؤتمر الوطني الخامس ـ آراء ومناقشات

عشر مداخلات في الاجتماع الموسع لمنظمة حزبنا في سورية

■ ادب وفن

■ وثائق

■ مقتطفات ومعالجات

الغلاف الاول: تكوين
الغلاف الاخير: يا جبل ما يهزك ريح] للفنان صادق الصائغ

رسالة مفتوحة الى المؤتمر الخامس

رفاقي الاعزاء

تحيات الشدّ والعمل المفعم بالطموح والامل

ها نحن نتخطى العام الثامن والخمسين من عمر الحزب، في ظل ظروف قاسية، ومآسٍ عظيمة يعيش في ظلها شعبنا ويتلظى بها الوطن. ثمان وخمسون مضت ملأى بالدروس والعبر... بالانتصارات والهزائم... بالمكتسبات والنكبات... بالوثبات والكبوات...!!

ان مراجعة جادة، علمية وموضوعية للبدايات، الولادة والمسار، بعيداً عن الموقف العاطفي والمنطلق التحزبي الضيق، لكفيلة حقاً بان تجعلنا قادرين على تحديد واقعنا الراهن بدقة، وتشخيص مواضع الخلل فينا بموضوعية، ولتمكننا من الامساك بأهم الحلقات وأكثرها فعلاً وتأثيراً للانتقال بهذا الكائن، الحزب، الى سبل التطور والتطوير.

ان الصدق مع ضرورات التغيير، والامانة لمتطلبات الشعب والوطن،والانسجام مع حاجات التجديد الملحّة، ان كل ذلك يتطلب العمل المضني والحميقي والمخلص المتجرد من كل نزعات النفوس اللامبدئية. وان اولى العتبات امام هذا الجهد الجاد، والذي نتمنى ان ينهض به مؤتمرنا الوطني الخامس، هي الاجابة عن اسئلة أراها مفتاحاً لتلمس سبل التغيير والتجديد الحقيقيين لحزبنا على أساس الحاجات للواقع العراقي، وليس محاكاة لمركز نشهد الآن زمان أفوله:

كيف كانت البدايات، وما هي عوامل الولادة؟ عودة موضوعية جريئة لمعرفة العوامل والظروف الاجتماعية ـ الطبقية والاقتصادية، الفكرية والسياسية على الصعيد الداخلي. هل كانت هذه العوامل مجتمعة ومترابطة سبباً موضوعياً ملائماً آنذاك لظهور الحزب بمعاني الحزب الذي وضع أولى لبناته ماركس وانجلز وثم طور اسسه في ضوء واقع روسيا، ومستوى تطور حركتها الثورية، الخالد لينين؟ أقصد تحديداً، هل كان الواقع العراقي ناضجاً فعلاً على اصعدة الحركة الاجتماعية والتبلور الطبقي، والوعي لنهوض بناء وبنية تنظيمية تعكس عناصر انضج وأرقى؟

ما هو تأثير ودور العامل الخارجي في ظهور الحزب وفي تحديد شكل بنائه وسبل ووسائل نشاطه؟. كيف سار الحزب وكيف نما عبر كل هذه السنوات الطوال؟ هل استطاع ان يؤصل الفكر الشيوعي في العراق ويجذره في عمق التربة العراقية على كل المستويات؟ هل تمكن القادة والكادر من حلقات المنهج بروحية عراقية صرفة ومن استيعابه (المنهج الماركسي) بعلميته وبملموسيته وبما هو عام فيه وكيف يتجلى في الخاص؟

قناعتي ان الغوص المعمق في البحث عن اجابات دقيقة وعلمية وغير مشوّهة بالرغبوية والارادوية، سيساعدنا حقاً على تلمس كل مساحات وضعنا الراهن، وعلى تشخيص الآثار العميقة التي تركتها سنوات الانشداد لمركز عرّت التطورات العفن الذي كان ينخر فيه وبكل مكوناته البنيوية ومنها الحزب بكل عناصره..

وهنا، وبهذا سنستطيع فعلاً وباستخدام المرشد، بوصلة المنهج الديالكتيكي، ان نحدد سبل اعادة البناء لحزبنا بلا تأثر بأنماط أكدت الاشهر الاخيرة فشلها، وبانها لم تكن أفضل من أنماط الجمود السالفة، وبلا افتعال،وسيجنبنا ذلك التخبط والخوض في مستنقعات الخوف من حدّي التماثل والتمايز المفسدين.

رفاقي الاعزاء.. يا من تتحملون مسؤولية الارتقاء بالحزب بانعطافة تتلاءم مع انعطافة التاريخ المعاصر...

لا اريد ان اتعسف بتقديم الاجابات. إنما هي امنية شيوعي بسيط لان يكون المؤتمر الخامس بداية مرحلة حاسمة في عمر الحزب، وهو يسير نحو العقد الستين، جسّدتُها بهذه التساؤلات المحفزة، والتي اتوق لان تكون بعض جهد للامساك بمفاتيح العمل الرصين من اجل النهوض رغم كبوة الحركة عموماً، من اجل ان نرسم للحزب دوراً مرموقاً في بناء صورة العراق القادم، وفي كسب ثقة الجماهير، وايضاً للاسهام بشكل فاعل في الجهد المطلوب للخروج من أزمة الحركة الثورية في المنطقة والعالم. فلنكن بمستوى الادراك الحسي لما اعلنه المعلّمان من ان الماركسية منهج للعمل اولاً وقبل كل شيء،تتحرك مع حركة التاريخ، تتناسخ مكوناتها مع حركة الواقع لترتقي الى مستوى ما ترتقي به الحياة

والعلوم، وحاجات الانسان. فهي نظرية الانسان ولاجل الانسان ولبناء عالمه الحر السعيد.

اسمحوا لي ايها الاعزاء، ان اضع بعض مفاصل اراها هامة للنهوض بالحزب في اطار الحاجة لبرنامج شامل، واقعي ورصين، ولنظام يجسد حياة حزبية ديمقراطية وسليمة؛ وعلى ارضية الترابط بين الاثنين:

١ ـ ان تعاد صياغة البرنامج بشكل متأن ودقيق وفي ضوء المناقشات الواسعة التي جرت وستجري بشأنه. واضع امامكم جوانب اعتقدها هامة للخروج بصياغة مناسبة:

أ ـ ان تحكم البرنامج معادلة متوازنة في العلاقة بين ان يكون برنامجاً شاملاً للحزب وبالسمات المعروفة وبصياغات متجددة، وبين ان يحدد مهمات آنية لحكومة البديل القادمة، أي إحكام العلاقة بين الآني المرحلي والستراتيجي بدون شعارات غير واقعية وجمل فضفاضة. وقد بدا النقص واضحاً في هذا الجانب في الوثيقة قيد المناقشة. ففي حين جاء البرنامج المقترح وكأنه برنامج لحكومة البديل، تبدّت في نفس الوقت، من خلال سطوره خاصة في المقدمة والخاتمة، رغبة ان يكون برنامجاً شاملاً للحزب. فجاء بذلك مربكاً بالصياغات وبدقة التحديد للطابع الفكري والطبقي والسياسي للحزب، ولا ارغب ان اكرر هنا ما اوردته في مجال آخر.

ب ـ ان يجري الانتباه للرابطة العضوية بين البرنامج والنظام الداخلي في المضامين والصياغات، أي ان يكمل احدهما الآخر فيما هو عام والا يتناقضان في اسلوب ومضمون تحديد الطابع والمهام. فمهمات ديمقراطية، كالتي صاغها مشروع البرنامج، تستوجب بنية ديمقراطية للاداة التي يفترض ان تلعب دوراً بارزاً في تحقيقها. كما انهما (البرنامج والنظام) يجب ان ينطلقا من أساس واحد. ويبقى التمايز بينهما متعلقاً بدور ومهمة كل منهما في ظاهرة الحزب وعلى أساس الرابطة الجدلية بين عناصر الظاهرة الثلاثة: (الوعي ـ التنظيم ـ النشاط).

٢ ـ أرى ان من المناسب ان يتضمن البرنامج الابواب التالية:

* المقدمة: وفيها يجري الحديث عن الظروف الداخلية والاقليمية والعالمية التي يعيش ويناضل في ظلها الحزب، وأين هو موقع ودور الحزب في خضم هذه التطورات؟

* الحزب: وفي هذا الباب يتحدد طابع الحزب وجوهره الطبقي. وتتحدد أفكاره (النظرية التي يسترشد بها). وأميل الى التأكيد على الاسترشاد بالمنهج المادي الديالكتيكي، وفي مواضع اخرى بالمنهج الماركسي ـ اللينيني. وبهذه الاداة، المنهج، نستطيع بعلمية وبملموسية «استلهام حضارة وادي الرافدين» والتراث الوطني والقومي والانساني. ومن الضروري هنا ايراد مبدأ استقلالية الحزب، وتنصله من النموذج المنهار

للاشتراكية ولاشكال تجسيد الفكر والمنهج البالية، وابراز الطابع الوطني للحزب والخصوصية العراقية والموقف المتجدد من العلاقات الاممية.

كما أرى انه من الضروري تحديد الموقف من الاشتراكية بناءً وسبل وصول بعيداً عن الافتراضات والقوانين الثابتة. أرى ان يشير البرنامج في هذا الباب الى اسباب الانهيار الذي حصل للنموذج السابق في بلدان اوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي (سابقاً). ومع اهمية الاشارة الواضحة الى مسار التاريخ والابتعاد عن نهج القفز من فوق المراحل، لا بد من اعلان الموقف المبدئي من الرأسمالية في ضوء واقعها المعاصر وافقها التاريخي بدون اقحام للتمنيات في ذلك.

*** برنامج الحزب للبديل الديمقراطي المنشود**

واتفق اجمالاً مع ما جاء في الوثيقة البرنامجية حول مهمات البديل الديمقراطي اللاحقة، وان كانت تحتاج الى التدقيقات التي اثق بان رفاقي في عموم الحزب وفي موسعنا هذا وعبر المناقشات سيتلمسونها بدقة وموضوعية.

*** ثم الخاتمة** التي تلخص توجهات الحزب الفكرية والتنظيمية والسياسية والتعبوية.

٣ ـ ان مشروع النظام الداخلي جاء متقدماً عن النظام الحالي كما انه تقدم بالصياغة والتماسك عن الوثيقة البرنامجية خاصة في ميدان تحديد طابع الحزب وفي مقدمته بالذات. لكنني اضع بعض المقترحات التي اراها مناسبة لتطوير المشروع ولاغناء حياتنا الحزبية.

أ ـ اقترح ان يضاف الى البند (٢) من شروط العضوية **«يعمل في احدى منظماته»** فقرة **«أو يقوم باداء مهمات حزبية تحت اشراف هيئة حزبية»**. ومبرري في ذلك ان واقع الحال طيلة سنوات حياة حزبنا يشير الى انه توجد حالات تفترض صلات هي غير العمل في احدى الهيئات. فهل نفى أو ينفي ذلك صفة العضوية عن الرفيق المعني بهذه الحالة؟ كما ان الصيغة التي جاء بها لينين في المؤتمر الثاني لحزبه كان لها ما يبررها تاريخياً بسبب الظروف الاجتماعية والسياسية السائدة آنذاك. والتاريخ ومن منطق تاريخي ايضاً اثبت ان لصيغة مارتوف ما يبررها موضوعياً ولكنها لم تكن مناسبة لذلك الوضع الذي عاشه البلاشفة الروس... وهذا لا يعني خطأها المطلق.

ب ـ أرى بانه لم يعد من **الضروري وضع فترتين للترشيح في ظل طابع** مجتمعنا ومستوى وعي وتطور طبقتنا العاملة. كما ان ضوابط العضوية وأسس وقواعد الحياة الحزبية كلها كافية للتمييز بين من يصلح ان يكون عضواً في الحزب، وبين من لا يصلح. لذا **اقترح ان تكون فترة الرشيح ستة اشهر للجميع.**

جـ ـ ان المكتب السياسي كان دائماً وبالواقع العملي فوق اللجنة المركزية وليس

فقط مكتبها «ينوب عنها ويمارس مهماتها في الفترات ما بين اجتماعاتها ويسهر على تنفيذ قراراتها . . الخ» كما جاء في المشروع . لذا اقترح : **أولاً ـ تغيير هذه الصياغة** وجعلها انه **«مكتب اللجنة المركزية ينفذ مهماتها في الفترات ما بين اجتماعاتها وهو خاضع لقراراتها»**. وثانياً ـ تغيير تسمية (المكتب السياسي) **الى (المكتب التنفيذي للجنة المركزية)**. وبهذا يتوفر ضمان دستوري منصوص عليه لمنع انفراد المكتب السياسي ، أو عضوه بالقرار. وبهذا ايضاً يتعزز مبدأ المسؤولية الجماعية.وهنا أرى اهمية الاشارة الى الارتفاع بمستوى القيادة الحزبية ووسائل عملها برفدها بخبرة العناصر والامكانات، عبر الارتقاء بمستوى ممارستنا الديمقراطية ، وتثبيت مبدأ التداول في القيادة **بتحديد فترة لعضوية (ل. م) و«المكتب التنفيذي»** المقترح ، والتوزيع الدقيق للمهمات داخل هاتين الهيئتين القياديتين والحساستين في تقرير مصير التجديد في الحزب .

د ـ **تلاؤماً مع** دور اكبر للرقابة الحزبية اقترح ان **تتشكل بالانتخاب وعبر موسعات المنظمات المحلية هيئات رقابة حزبية محلية**، وايجاد صيغة وآلية مناسبتين لدورها ونشاطها بالتناسق مع هيئة الرقابة المركزية، وبشكل يعزز الديمقراطية الحزبية ولا يمس بخللٍ طابعَ العلاقة الجدلية بين جانبي مبدأ المركزية الديمقراطية وجوهره بالاساس، وان يأتي ذلك بنص في النظام الداخلي .

ايتها الرفيقات . . ايها الرفاق

ان أفضل صياغة للبرنامج وللنظام الداخلي غير كافية لوحدها للنهوض بالحزب وللارتفاع بدوره. فهنالك الممارسة والتطبيق العملي . . وهنالك الظرف الموضوعي المحيط. فأزمتنا لم تنشأ لقصور في البرنامج أو لخلل في النظام الداخلي فحسب، إنما هي أزمة مجتمع وفكر وتنظيم. انها أزمة الواقع نفسه. وان ذواتنا نحن الحاملين للفكر والبناة للتنظيم هي التي تشكل جانباً هاماً، بل وحاسماً،في خلق ارضية اقوى للتخفيف من عواقب الأزمة وللخلاص منها، جانباً له الدور المقرر اذا ارتبط بالجوانب الهامة الاخرى بعلمية وبمنهجية جدلية .

فهل يستطيع من فقد الثقة بالبناء ان يعيد البناء؟ وهل يقدر على التجديد وتجذيره. من يخوض في بحر من اوهام الاحباط؟ .

صحيح ان التطورات العاصفة وانهيار ما سمي بالاشتراكية سابقاً تشكل ارضية لذلك اليأس وهذا الاحباط. ولكن الايمان والقناعة تبقيان حداً كالسيف يبتر الوهن ويفتح للافق ابواب الامل. ولهذا اسمحوا لي ايها الرفاق ان اشدد على الصدق اولاً وقبل كل شيء مع الذات، ومن ثم مع الجماهير والحزب. فمن فقد الامل تماماً، ولا يرى مجالاً للنهوض فلينسحب معلناً ذلك بوضوح،ويكون بذلك قد نال شرف الصدق، أو أزال عقدة وخفف من

اعباء الطريق حتى آخر المشوار. . .

لنزل ايها الرفاق، معاً ويداً بيد، ومهما اختلفت الاجتهادات، لنزل كل الدَرن الذي علق بنا في الماضي وظَنَنا لفترة قريبة انه من اسس العمل والبناء. . . !!

لننتفض على الذات اولاً، ولنفجّر كل الطاقات فينا وداخل حزبنا. . . لنترك جانباً دغدغة حب المسؤولية لذاتها، وكأنها سلم ارتقاء لتحقيق النوازع. . . لنضع كل شيء، في محله، وكل كفوء في موقعه السليم. لنخرج من دائرة الصفات الضيقة التي تركت في بنيتنا الاشَنات العفنة. فكلنا رفاق وكلنا يضع هدفه الاسمى الحزب اداة لتحقيق سعادة الانسان في العراق. فمأساة شعبنا لوحدها، وكوارث الوطن المضام، تكفي لان نعي ونحسم امرنا ونختار. . . ان جماهيرنا تنتظر من الحزب الشيء الكثير والكبير. تريد ان نبقى في الصفوف الامامية بالوعي والتنظيم وصدق الاعمال. . . تريدنا ان نقرن القول بالعمل. فلنجعل من مؤتمرنا الخامس منعطفاً حاسماً نحو بداية الطريق لبناء حزب متجدد فاعل قادر على التأثير والتغيير، حزب ثوري، ديمقراطي، وطني، وانساني.

أمل اخير، ودعوة اخيرة اختم بهما رسالتي هذه اطلقهما من اعماق النفس: ان نُظهر مدى جديتنا في كل ما نقوم به، عبر الاحتكام الى المبادىء في مناقشاتنا، والى الموضوعية والتأني في اختيار من يمثلنا، ولمن سيحمل الراية امامنا، متحملاً المسؤولية، مدركاً عظمتها وأبعادها التاريخية. . ومستوعباً لكل متطلبات النهوض بعد هذا التاريخ المجيد والطويل لحزبنا في معترك النضال. . . وشكراً.

رفيقكم / أبو أثير
١٩٩٢/١/٣٠

بعض ملامح القصور في العلاقة بين مشروعي الوثيقة البرنامجية والنظام الداخلي

ابو شذى

بديهي ان تخدم الوسيلة الهدف الذي انتدبت لتحقيقه. وبديهي، ايضاً، ان تكون وسيلة، من بين وسائل عدة، اوفى في تحقيق هدفها وتذليل صعوباته. ولما كان التنظيم وسيلة لتعبئة القوى من اجل احداث الاثر المطلوب، فهو في المنظمة أو الحزب طريقة لتعبئة قواهما للوصول الى بعض اهداف نضالهما والاقتراب من بعضها الآخر. ولست في هذا السياق ناسياً السكون النسبي الذي يتصف به النظام قياساً الى الديناميكية التي يتميز بها البرنامج، لكن ما اردت تأشيره هو كيف ينبغي ان يعكس النظام الداخلي المحاور الاساسية في البرنامج، أي هل يهيء، تبعاً لمواده، والطريقة التي يقترحها لتعبئة القوى الحزبية، وسيلة مثلى تضمن اندفاعها المبدع لتحقيق تلك المحاور. اضافة الى ملاحظة تاريخنا الحزبي في هذه القضية، وكيف تم التعامل مع نصوص صالحة الى حد ما، فافرغت من محتواها، ووظفت لغير ما يشجع الابداع والفكر المستشرف.

قراءتي للمشروعين اوصلتني الى ما يلي:

١ ـ ان مجموعة اعداد مشروع النظام الداخلي مبتعدة عن مجموعة اعداد مشروع الوثيقة البرنامجية، لا مكانياً وزمانياً، اعني، انما في الخلفية الفكرية.

٢ ـ تعاطى البرنامج مع وقائع الحياة، داخلياً ودولياً وتجربة بطريقة افضل من تعاطي النظام الداخلي، رغم التحسينات الكبيرة التي احتواها. وفي هذا الصدد اسجل للوثيقة

البرنامجية حسناتها وهي :
أ ـ سعت الى التقليل من الجانب المتميز من الايديولوجيا، مبقية على جانبها العرفاني .
ب ـ ارى فيها اقتراباً من توجهات برنامجية اكثر مما هي برنامج تفصيلي وان لم تنج منه نهائياً .
جـ ـ وارتباطاً بذلك، فهي تؤمن بحركية الاهداف وسيرورة تحقيقها فتبتعد عن فخ التفصيل الذي ينظر الى المجتمع وفق القوالب التي عفا عليها الزمن، بل وهزمها .
د ـ الخلفية التي اعتقد انها وراء ذلك كله، ادراك الحقيقة القائلة بتعقد الحياة في هذا العصر، وزوغانها عن أية نظرية مهما بدت متماسكة منطقياً .
لنقرأ المحاور الاساسية لمشروع الوثيقة البرنامجية، نراها تسجل في المهمات، ازاحة الدكتاتورية، بديل ديمقراطي ، تعددي ، تداولي ، اعمار الوطن والامان والاستقرار والعيش الكريم للشعب، وصيانة الاستقلال الوطني . ويسجل المشروع خيار الحزب الاشتراكي ، بدون القوالب الجاهزة. وفي مصادر الحزب الفكرية يثبت :
ـ «يسترشد بالمنهج الماركسي» . وهذا ما اتفق معه تماماً .
ـ «والتراث اللينيني» ، الذي ارى حذفه والاكتفاء بالفقرة التالية فهي تتضمنه : «التراث الانساني الاشتراكي» .
ـ «النزعات والتيارات الفكرية» . . . الخ .
ومع هذا لدي تعديل على هذه الفقرة كأن يذكر المشروع المصادر الفكرية اولاً ثم المنهج الذي يستفيد منه في التعاطي مع تلك المصادر. ورغم ان مشروع الوثيقة البرنامجية يسجل اعتماد المنهج الماركسي ، وليس نظرية متكاملة، مما يعني في التطبيق، اختلاف الاستنتاجات بدرجة كبيرة، اضافة الى ان اعتماد مصادر فكرية متعددة سيعمل على توسيع الاختلاف بصورة استثنائية، اقول رغم ذلك كله، لم يسجل المشروع شيئاً عما يحفز الجهد الفكري ، كمهمات، واطر. . . الخ لهذا ارى ان تضاف فقرة «في العمل الفكري» الواردة في وثائق الاجتماع الكامل للجنة المركزية في آذار ١٩٩٠ الى الوثيقة .
بعد هذا كيف تعامل النظام الداخلي مع المحاور الاساسية لمشروع الوثيقة البرنامجية؟
أ ـ بدل المنهج يسجل النظام الداخلي «نظرية» في اكثر من مكان لذا ارى حذفها اينما وردت .
ب ـ استخدام منهج ، لا نظرية ، وتعدد مصادر الحزب الفكرية كما ورد في مشروع الوثيقة البرنامجية ، يعني تعدد الاجتهادات ، مما يتطلب ايجاد آلية تسمح بذلك، بل

وتحفزه. بينما عمل النظام الداخلي بالضد من ذلك. ففي الباب الاول، المادة «١» الفقرة «٢» ورد:

٢ ـ «وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية المبنية على الاسس الديمقراطية والشعور بالمسؤولية الحزبية وعلاقات الثقة الرفاقية وعلى حرية الآراء والتنافس والتفاعل المتبادل بينها والاتفاق فيها، في اطار نظرية الحزب وبرنامجه ونظامه الداخلي وقرارات هيئاته العليا».

أ ـ ارى حذف عبارة «وعلاقات الثقة الرفاقية» من الفقرة.

ب ـ اشترطت الفقرة اعلاه لحرية الآراء والتنافس والتفاعل بينها والاتفاق فيها ان تكون في اطار:

١ ـ نظرية الحزب. أية نظرية؟!

٢ ـ برنامج الحزب.

كثيرة هي الفترات التي وضعنا فيها برنامجاً، وتجاوزته الحياة، أو عجز هو اصلاً عن الاستجابة لها، فكيف يكون صالحاً، دوماً، كاطار لصراع الافكار؟ والابداع اين موقعه في حالة عجز البرنامج؟ وما يصح على البرنامج يصح، الى حدود معينة، على النظام الداخلي.

٣ ـ قرارات هيئاته العليا.

عند التدقيق بالمقصود في الهيئات العليا نجدها ل. م في الفترة بين مؤتمرين.

في الوقت الذي يدعو البرنامج، وهو محق، الى الهام الرفاق جميعاً في صياغة سياسة الحزب، ويؤكد مشروع النظام الداخلي في المقدمة: «الحزب الشيوعي العراقي، حزب ديمقراطي، من حيث جوهره واهدافه وبنيته وتنظيمه ونشاطه» نرى مشروع النظام الداخلي في الفقرة اعلاه (٢) يمكّن مجموعة قيادية صغيرة، هي ل. م من ان تفكر نيابة عن الجمهور الحزبي بحيث يغدو الصراع الفكري في الحزب كله مشروطاً باطار ما تتخذه، هي، من قرارات. اضافة الى ان ل. م لن تكون، دوماً، موحدة فكرياً، فالفقرة هذه تلزم الحزب كله، لا ان ينفذ قرارات اغلبية ل. م بل وان لا يخرج عن اطار تفكيرها ايضاً. وتبدو فداحة هذا الاستبداد الفكري جلية في وضع حزبنا الذي مايزال اعضاء ل. م يحجمون عن نشر افكارهم المغايرة حتى في مجال النشر الحزبي الداخلي. عدا ذلك فان تاريخ القيادات المركزية لحزبنا يشير الى اقترافها اخطاء متكررة، بعضها فادح جداً، عند ممارستها لعملها القيادي، وهذا يبرر، ايضاً، مشروعية المطالبة بألا يشترط للصراع الفكري ان يجري في اطار قراراتها.

وفي الفقرة (٣) من نفس المادة ورد ما يلي:

«ج ـ حق الاقلية في مناقشة المسائل الهامة والعقدية لسياسة الحزب وشؤونه الداخلية وابداء اعتراضاتها» . الى ان تنتهي بشرطين : «ان لا يعيق ذلك التزامها بتنفيذ هذه القرارات» . وهذا صحيح . و«بما لا يضر بسلامة الحزب» .

كيف يمكن للافكار ان تنطلق وشبح تهديدها بانها تضر بسلامة الحزب يشهر بوجهها؟ ثم من يقرر ان هذا الرأي يضر أو لا يضر بسلامة الحزب؟ لهذا ارى حذفها ، اذ في التطبيق ستأتي على كل ابداع فكري اصيل .

وفي نفس المادة الفقرة (٤) .

«٤ ـ رقابة الهيئات السفلى على نشاط الهيئات العليا ، وحقها في مطالبة الاخيرة بتقديم تقاريرها عن مواقفها ونشاطها بشأن المسائل المختلفة» .

ما هي الآلية؟ هذا النص موجود سابقاً ولكن لم يجر تطبيقه لغياب الآلية الضامنة لذلك .

وفي الفقرة (٥) من نفس المادة ورد :

«٥ ـ الاستقلالية الذاتية للمنظمات والهيئات الحزبية السفلى في بحث واقرار المسائل المتعلقة بحياتها الداخلية ونشاطها في تطبيق سياسة الحزب المقرة وتحديد مواقفها بشأن القضايا المحلية ، وحق الهيئات العليا في **تعديل أو نقض أو ايقاف** قرارات الهيئات والمنظمات السفلى ، في حالة تعارضها مع سياسة الحزب ومواقفه العامة ومع برنامجه ونظامه الداخلي وخروجها عنها» .

أ ـ الهيئات السفلى ، هي كل ما يلي ل . م بما فيها اللجان المحلية .

ب ـ اللجان المحلية في المحافظات هيئات تمارس عملها في دفق الحياة التي يعجز أي برنامج ، مهما كانت عبقرية واضعيه ، عن استيفاء تفاصيلها ، فكيف تستطيع القيام بدورها وقراراتها بشأن قضاياها المحلية يمكن ان **تعدل أو تنقض أو توقف** من هيئات لا تعيش ظرفها ، فقط لانها هيئات عليا . وهذا يجري في وقت غياب النظرية ، والبرنامج غير تفصيلي بحيث يغطي كل صغيرة وكبيرة في مدن العراق كافة ، وفي وقت تتعدد فيه مصادر الحزب الفكرية ، فتتعدد الاستنتاجات تبعاً لذلك؟ كل هذا يحدث «التعديل ، النقيض ، الايقاف» من دون حتى التشاور معها ، فقط اخضاعها لشرط تعارضها مع سياسة الحزب ومواقفه العامة ومع برنامجه ونظامه الداخلي . تحضرني بهذا الخصوص تجربة بعض اللجان المحلية التي بادرت لاخراج كادرها لحمايته من الهجمة بالضد من وجهة الحزب العامة ، التي كانت تجري وفق «ايقاف التدهور» ، في وقت مبكر من عام ١٩٧٨ ، كيف كان يمكن ان تكون النتيجة لو التزمت تلك الهيئات «السفلى» بالنص اعلاه؟

وفي الفقرة (٦) ورد ما يلي في أ :

أ ـ «مساهمة منظمات الحزب واعضائه مساهمة فعالة في اقرار مسائل حياة الحزب وبنائه وتركيب هيئاته القيادية ومتابعة نشاطها».

نتوجه الى المؤتمر الخامس ومسودة النظام الداخلي لما يجفّ حبرها بعد، ومع ذلك لا يعلم الجمهـور الحـزبي، كيف وضعت النسب بين منـظمـات الحـزب (الخـارج، كردستان، الداخل)، ما نسبة اعضاء ل. م الى المندوبين عموماً، هل تقدم قائمة الى المؤتمـر أم يجري الترشيح فردياً الى ل. م وغيرها؟ على العموم ظلّت هذه القضايا طلاسم عدا النسبة التي يمثلها كل مندوب. ان المساهمة الفعالة من جانب اعضاء الحزب تقتضي ازالة النصوص المعرقلة لذلك اولاً والعـلنيـة ثانياً، اذ بدونهما لا يمكن توقع مساهمة فعالة.

في الباب الثاني، العضوية في الحزب، وردت في المادة (٣) شروط العضوية: ١ ـ يقر ويسترشد ببرنامج الحزب ونظامه الداخلي.

ارى ان يحذف الاقرار ويبقى الاسترشاد ذلك لان البرنامج اذا صح في بداية اقراره فقد لا يصح جميعه في سير الحياة.

واخيراً فان حزب الشيوعيين العراقيين، اتحاد كفاحي، اختياري، اقتضى منهم في ظروف بلادنا التي قلما شهدت اوضاعاً لم يطاردوا فيها بسبب معتقدهم. وتعرضوا لسلسلة من الحرمانات تحملوها بجلد عرفوا به بين اشقائهم. ومنهم، وليس قليل عددهم، من قدم حياته ثمناً لاختياره الحر هذا. فارتباطاً بهذا واقتراناً بما يطرحه العصر، وما آل اليه التـطبيق البيروقـراطي والمـوقف الارثـوذكسي من اشتراكية ماركس من فواجع، اقتضت مراجعة الكثير من المسلمات، مما يقتضي ان تتاح للشيوعي في هذا الاتحاد الكفاحي، الحزب، جميع مستلزمات الاسهام النشيط في تحديد سياسة حزبه وطرائق بنائه واختيار قيادته وفي هذا المنحى ارى ما يلي:

١ ـ لا يمكن تصـور ديمقـراطية حزبية حقيقية، بدون علنية. ومع الاسف لازلنا نمـارس السـرية، في الافكار حتى. فهل جميع اعضاء ل. م متفقون مع كل فقرة في مشروعي النظام الداخلي والوثيقة البرنامجية؟ لماذا لا ينشطون النقاش في الحزب بطرح وجهات نظرهم المختلفة علناً؟ ان هذا التصرف يثير التشاؤم من نتائج المؤتمر، ان لم اقل الشكوك بمصداقية الدعوة للتجديد وتطوير العمل الحزبي.

٢ ـ ارى ان يدخل في النظام الداخلي نص يتيح حرية النشر للاقلية ان لم يكن في الصحافة العلنية، ففي الصحافة الحزبية الداخلية يأخذ بالاعتبار ما يلي:

أ ـ تتشكل اقلية عند بحث أية قضية جزئية، ولهذا يمكن ان تكون هذه الاقلية غير مستقرة في كل الحالات الجزئية.

ب ـ عند بحث حالات ذات مستوى اكبر، سياسية، ستراتيجية وفكرية، فيمكن ان

تكون الاقلية اكثر ثباتاً، ولهذا اجد ان يسجل النظام الداخلي حقها في ان تمارس عملها، كمجموعة، للتأثير والاقناع بوجهة نظرها، وان تجتمع حتى، لتحسين حجمها. فقط ينبغي ألا يمتد تنظيمها عمودياً. وفي التنفيذ ننفذ جميعاً رأي الاغلبية.

٣ ـ تضاف فقرة الى مهمات ل. الرقابة المركزية وهي:

ـ تدعو الى تجديد الثقة أو اعادة انتخاب ل. م اذا ما طالب نصف مندوبي المؤتمر السابق بذلك. وهذه آلية تضمن مراقبة تنفيذ اللجنة المركزية لقرارات المؤتمر، وتزيد كفاءة لجنة الرقابة المركزية بزيادة اسنادها الحزبي.

٤ ـ عضو ل. م الذي لم يفز بقيادة أو عضوية منظمة يتواجد بين رفاقها في الخارج يحضر المؤتمر بصفة مراقب.

٥ ـ الرفاق العشرة الذين جاءوا الى ل. م في المؤتمر الرابع وفق صيغة تفويضية لم تنطبق على معظمهم، ان لم اقل كلهم، ارى ان يحضروا المؤتمر الخامس كمراقبين عدا من تنتخبهم منظماتهم كمندوبين.

٦ ـ أي منسب جديد الى ل. م بعد المؤتمر يحضر كمراقب ان لم يكن منتخباً من تنظيم حزبي.

٧ ـ تضاف الى (د) من المادة الاولى، الفقرة (٧) آلية لمبدأ التجديد في الهيئات واري ان ما ورد في فقرة «في التنظيم» من وثائق اجتماع ل. م آذار ١٩٩٠ كآلية، صالحة لذلك.

٨ ـ في ظروف عمل حزبنا المعقدة، ارى ان تقدم اللجنة المركزية للمؤتمر الخامس نماذج مقترحة للقيادة، وليس قائمة واري ان تكون ثلاثة نماذج مع فتح الباب للترشيح الفردي. على ان تأخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

أ ـ كل نموذج يجدد اللجنة المركزية بنسبة ٢/٣.

ب ـ يمكن ان يتكرر عدد محدود من ل. م القديمة مع كل نموذج بسبب من امكانيات متميزة جداً.

ان وجاهة هذا المقترح، برأيي، تتأتى من:

١ ـ نعيش حياة سرية في عدد من منظماتنا، وهناك كوادر لا يعرفهم الجميع، اضافة الى ان محطات هامة في تاريخ الكوادر الحزبية المؤهلة للقيادة غير معروفة من قبل الجمهرة الحزبية.

٢ ـ لم يطلع الجمهور الحزبي على الموقف الفكري والسياسي لكل رفيق من ل. م مما يجعل الانتخاب يتم عشوائياً في اغلب الاحيان. ويمكن ان تقلل نسبة ذلك اذا ما ميزت المجاميع داخل كل نموذج حسب مواصفاتها القيادية الخاصة.

٣ ـ لئلا ينحصر تفكير المندوبين فقط بمن يحضر المؤتمر لانتخاب القيادة الجديدة للحزب.

٤ ـ عدد المشتركين في التنافس على قيادة الحزب يتيح ديمقراطية اوسع ويعرف بكادر الحزب المؤهل مستقبلاً للقيادة.

٥ ـ التشكيلة القيادية للحزب ينبغي ان تضمن التكامل الى جانب التخصص، وهذا ما لا يستطيع تلمسه المندوبون بسبب ما ورد في الفقرة (٢). أي عدم معرفتهم بمواقف وآراء رفاق ل. م.

شباط

١٩٩٢

اعادة قراءة في
مشروع النظام الداخلي للحزب

راشد - ع

مقدمة : مثلما تعرف السياسة بانها التعبير المكثف عن الاقتصاد، يعرف القانون بكونه التعبير المكثف عن السياسة، وقانون «أو دستور» أي حزب سياسي يتجسد في نظامه الداخلي، فهو الذي يعين الخطوط العامة لكيان الحزب، ويحكم حركة مفاصله، ويحدد وجهة مساره، وهذا كله لا بد ان ينعكس في سطور النظام الداخلي وفي صفحات محدودة، ومن هذا المنطلق يجري تكثيف مواد واحكام النظام الداخلي، بالشكل والمضمون.

ففقرات وبنود النظام الداخلي يجب ان تكون من البلاغة والدقة في التعبير بحيث لا تترك مجالاً للشك أو التأويل، أو التفسير لاكثر من معنى واحد، ولاي من مواده، وتحت أية ظروف، ناهيك عن ان تأتي احكامه العامة والفرعية متعارضة فيما بينها.

أمـا مضمونه فيجب ان يتميز بالموضوعية والوضوح، والقدرة على الافهام السريع والاستيعاب وربما على الحفظ ايضاً، لتيسير سهولة الاخذ به عند التطبيق كوحدة متكاملة، محكمة، غير قابلة للخرق في جميع الاحوال، ومهما كانت المبررات. وفوق كل ذلك يجب ان يعبر عن نظرة شمولية واسعة، بكلمات قليلة، تطرق جميع الابواب الرئيسية في عمل التشكيلة الاجتماعية المنظمة (حزب، نقابة، اتحاد. . . الخ).

عموماً ان احكام أي نظام داخلي غير قابلة للتغيير أو التبديل دون الرجوع لاعلى سلطة يقرهـا التشكيل الاجتماعي المنظم، شرط توفر المبررات الموضوعية، والمقنعة للاغلبية الساحقة من الاعضاء المنضوين تحت لوائه.

وعند سحب هذه الموضوعة على واقعنا الحزبي يكون «مؤتمر الحزب الوطني» هو الجهة المخولة الوحيدة للقيام بهذه المهمة الخطيرة في حياتنا الحزبية، وهذا ما ننتظره من المؤتمر الخامس لحزبنا. بعد قراءتنا لمسودة النظام الداخلي، فيما يلي أهم الملاحظات والتعديلات المقترحة التي يمكن ايرادها على مسودته، وحسب تتابعها:

لنبدأ اولاً بالمقدمة، ومما جاء فيها:

المسلمات الاولية، التي وردت في بداية «المقدمة»، وتتوالى على النحو التالي:

أ ـ الايديولوجي، ونجد تعبيره في «يسترشد الحزب الشيوعي العراقي بابداع في سياسته وتنظيمه ونشاطه بالمنهج الماركسي والتراث اللينيني... الخ».

ب ـ السياسي، ويجد تعبيره في «ان الحزب الشيوعي حزب ديمقراطي من حيث جوهره، وإهدافه... الخ».

جـ ـ الاقتصادي، ـ بمعنى المصالح ـ ونجد تعبيره في «ان الحزب الشيوعي حزب وطني مستقل يضع المصالح العليا للشعب والوطن فوق أية مصلحة اخرى، ويذود عن مصالح الطبقة العاملة... الخ».

وأهم الملاحظات حول ما جاء اعلاه:

أولاً: بات من الضروري اعادة ترتيب هذه الاولويات، وبما يتناسب مع ما تطرحه وقائع العالم الحالية، أو ما يعبر عنه بصيغة «النظام العالمي الجديد»، الذي يقرّ بأسبقية المصالح الاقتصادية على المواقف السياسية مقابل وضع «الايديولوجي» في منطقة الظل، عندما يراد تحديد الاصدقاء والحلفاء والاعداء في قضية ما، والتوجه مباشرة نحو البحث في المصالح المتعارضة، دونما توقع تحقيق مكاسب مطلقة بقدر السعي لايجاد الحلول الوسط.

على صعيد تجربة حزبنا، فقد وقفت بعض القوى السياسية ومنها التي تعلن اعتناقها «الماركسية ـ اللينينية»، الى جانب السلطة في بغداد لدى اجتياحها للكويت، في الوقت الذي قامت فيه دول غربية واطراف سياسية يمينية ودينية، بالتصدي لنهج العسكرة والحرب الذي سلكته الدكتاتورية.

ثانياً: في ما يخص التفاصيل الواردة في الفقرة الخاصة بالجانب الايديولوجي والتي جاء فيها «ان الحزب الشيوعي يسترشد بالمنهج الماركسي والتراث اللينيني... الخ» يمكن ان تصير «يعتمد الحزب الشيوعي ـ المادية الدياليكتيكية والتاريخية ـ في نظرته للواقع، ويسترشد بالمنهج الماركسي والتجربة اللينينية وليس «بالتراث اللينيني» لانها اكثر

مناسبة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، ومن ثم «يسعى الحزب الى تطبيق الاشتراكية العلمية تطبيقاً خلاقاً على ظروف العراق الملموسة» وهنا تكمن القضية الاساسية في نضال الحزب وهدفه الاسمى، كما انه لم يعد مقبولاً اعتبار الماركسية النظرية الوحيدة التي تمتلك ناصية العلم في بناء المجتمع الاشتراكي، رغم كونها ـ أي الماركسية ـ هي النظرية الاعمق والاشمل من بين النظريات الاشتراكية المعاصرة لحد الآن.

وجاء ضمن نفس الفقرة «وهو ـ أي الحزب ـ اذ يستقي ويغني ثروته الفكرية من . . . كل ما هو تقدمي ونافع في افكار وتجارب الاحزاب الشيوعية والعمالية . . .». مقدماً، ليس من السهولة بمكان تحديد ما هو النافع والتقدمي في تجارب وافكار تلك الاحزاب، أو مدى ملاءمته لظروفنا الوطنية، وبديهي ان الاستفادة لا تتم فقط من ما هو نافع وما هو تقدمي، حتى لو تم الاتفاق عليهما مبدئياً، بل يمكن الاستفادة ايضاً من كل ما هو خاطىء وضار ولم تثبت الحياة صحته، خاصة في الوقت الحاضر، بعد طغيان التجارب والافكار الخاطئة، اثر انهيار الاشتراكية في دول اوربا الشرقية والاتحاد السوفييتي. والتعلم،كطريق للمعرفة، لا يأتي بالاستفادة فقط من ما هو ايجابي، ولربما كانت دروس التعلم اثمن،في تجنب كل ما هو ضار وسلبي، وعلى سبيل الموضوع المطروح امامنا، في تجارب وافكار تلك الحركات، ولطالما كان وضع ـ النافع والتقدمي ـ في تجارب الاحزاب والحركات الثورية، امام اعيننا فقط، سيقصر بالضرورة من رؤيتنا النقدية لدى دراسة وتقييم تاريخ تلك الاحزاب والحركات، واثر بالتالي على تصرفنا ومواقفنا المتخذة حيالها. لذلك كله فالمقترح هنا هو حذف مصطلحي «نافع، وتقدمي» من هذه الفقرة، واستكمال الجملة من دونهما.

ـ وجاء في المقدمة «يناضل الحزب الشيوعي العراقي من اجل التحالف السياسي . . . وفي سبيل السلم والديمقراطية والتقدم الاجتماعي». ويمكن ان نضيف هنا «التفاهم الانساني» باعتباره منظوراً جديداً أوجده «النظام العالمي الجديد» يستهدف الارتقاء بالموقف السياسي الى مستوى حضاري ارقى من ما هو قائم الآن. وهو ما علينا الدفاع عنه والتمسك به وبالتالي ضرورة تثبيته في النظام الداخلي لحزبنا، واخيراً العمل بموجبه بعد ذلك كأسلوب نضالي.

وجاء في المقدمة ايضاً «ويدافع عن مصالح الامة العربية وطمرحها المشروع الى التضامن الكفاحي . . .» ونضيف هنا «والتكامل الاقتصادي» وذلك لان مفهوم «التضامن الكفاحي» ببعده القومي والمعنوي لم يعد كافياً، بل أصبح من الضروري ان يستند الى قاعدة اقتصادية واقعية، تستطيع البلدان العربية مجتمعة التعامل به، لمسايرة «الكتل الاقتصادية» الدولية التي راحت تتشكل خلال السنوات الاخيرة في اغلب بقاع العالم.

وجاء في آخر المقدمة: «ويقيم الروابط الكفاحية التضامنية... مع الاحزاب الشيوعية... واليسارية في العالم». ويمكن اضافة «وغير اليسارية كالليبرالية، الدينية، والمحافظة». وكما مرّ ذكره، فالايديولوجية والوجهة السياسية المعلنة لاي حزب أو حركة، لم تعودا الضمانة الاكيدة أو القطعية لاقامة روابط كفاحية مع أي طرف سياسي، وهذا ما افرزته وقائع حرب الخليج وانتفاضة آذار المجيدة، حيث ابدت جهات سياسية عديدة «غير يسارية» استعدادها للتضامن مع شعبنا وقدمت له الدعم والمساندة، فيما اعلنت اطراف «يسارية» مواقف اقل ما يقال عنها انها تسيء الى حق الشعوب في النضال من اجل العيش الكريم والامن.

من ناحية ثانية، فالمعارضة العراقية، التي يشترك فيها حزبنا اشتراكاً فعالاً، رغم انها لا تضم فقط احزاباً أو كتلاً يسارية، بل كذلك اطرافاً دينية واخرى لا تمت لليسار بصلة، فهل من المعقول والحال هذه ان نعلن القطيعة معها، ونسحب ممثلينا من «لجنة العمل المشترك» للمعارضة العراقية، بل نمتنع عن المشاركة في أية فعالية من فعاليات المعارضة!!. بحجة اننا لا يمكن ان نتعامل إلا مع اطراف «يسارية» لانه مخالف لدستور الحزب!!.

وهل من المعقول ان ندير ظهورنا لمن يمد لنا يد المساعدة والدعم الانساني من قوى واطراف خارجية، وخاصة اذا كانت في قضايا تهم جماهير شعبنا الذي يعيش اقسى مأساة عرفها التاريخ الحديث. لان ذلك الدعم وتلك المساعدة قادمة من اطراف «غير يسارية». ان اقل ما يمكن ان يقال بحقنا في هذه الحال، بانها مواقف غير انسانية، ولا تتمتع بالفهم الحضاري المطلوب لها.

وجاء ايضاً استكمالاً للفقرة السابقة: «ومن اجل حماية البيئة» ويمكن ان ندخل عليها «وحماية الجنس البشري من ـ الاوبئة والكوارث والمخدرات ـ» فقد باتت هذه الظواهر ـ الطبيعية والاجتماعية ـ تحرك أوساطاً دولية واسعة وحكومات عديدة، كما تتشكل الجمعيات والحركات المختلفة لمواجهتها، لخطورتها في تهديد المجتمع الانساني، ومستقبل البشرية، وهكذا اصبحت تشغل حيزاً هاماً من النشاط السياسي والرأي العام العالمي. ومن هذا المنطلق اصبحنا بالضرورة معنيين بها كأفراد وكحزب، شئنا ذلك أم أبينا، وما علينا والحال هذه إلا تكريسها في النظام الداخلي للحزب بمثابة اعلان الموقف المطلوب منها.

وجاء ايضاً: «وتحقيق نظام للامن الدولي الشامل» ويضاف هنا «ورفع مكانة الامم المتحدة» لاهمية دورها في ضمان وتطبيق الشرعية الدولية في جميع القضايا التي تشغل بال البشرية.

الاجتهاد والبحث، أي يمكن ان تكون هناك وجهات نظر متعددة في أي موقف، حتى لو اعتمدت نفس المنطلقات لذات الغرض، وفي هذه الحالة تكون الوحدة الفكرية عائقاً امام الابداع النظري الناتج عن عملية صراع وتنافس لاختيار أرقى الاطروحات وبالتالي المواقف. وفي هذه الحالة يكون مفهوم «الوحدة الفكرية» خاطئاً ولا يمكن تحقيقه في الواقع العملي. وعليه يتطلب الامر الاكتفاء في هذا البند بالوحدة السياسية والتنظيمية، علماً ان الوحدة التنظيمية أمر لا يمكن المساس به، في الوقت الذي يمكن ان تكون هنالك وحدة سياسية عامة ومعلنة ولكن ضمن الاطر التنظيمية الداخلية يمكن ان تتعدد وبصيغة الاقلية والاكثرية. لذلك نفترض التقديم والتأخير فيهما بعد التخلي عن مفهوم الوحدة الفكرية ويصبح البند المذكور بالشكل التالي:

٢ ـ وحدة الحزب التنظيمية والسياسية.

المادة ـ ١ ـ ٧ ـ الفقرة ـ د

ومن ما جاء فيها: «انتخاب جميع الهيئات القيادية من الاسفل الى الاعلى بالاقتراع السري والاكثرية المطلقة» ربما لا تتوفر، خاصة في ظروف العمل السري، الاكثرية المطلقة، وعليه يمكن الاعتماد على «الاكثرية» فقط، مع الابقاء على صيغة الاكثرية المطلقة في حال توفر الظرف المناسب، وبشكل عام «فالديمقراطية الحزبية» مشروطة دائماً بالظروف التي تعيشها الحركة والتي لا بد من اخذها بنظر الاعتبار عند اعتماد الصيغ الديمقراطية داخل الاطر التنظيمية للحزب.

الباب الثاني:

المادة ـ ٣ ـ شروط العضوية:

١ ـ يقر ويسترشد ببرنامج الحزب ونظامه الداخلي.

يمكن وضع صيغة البند بالشكل التالي:

١ ـ يلتزم بالنظام الداخلي للحزب ويسترشد ببرنامج الحزب والتعابير هنا، وكما تم توضيحه سابقاً، تخدم الفكرة واهمية تقديم وتأخير المفردات الواردة.

المادة ـ ٥

واجبات عضو الحزب

٢ ـ وجاء في هذه الفقرة «ان يسعى (أي عضو الحزب) الى استيعاب نظرية الحزب ويدافع عنها، وان يكون حريصاً على تطوير مستواه الفكري وثقافته العامة، السياسية العلمية والابداعية، الوطنية والقومية والانسانية، واغناء معرفته بتاريخ الحزب والطبقة

وجاء: «وتصفية الاسلحة النووية ونزع السلاح. . .» ونضيف هنا «وايجاد التفاهم بين مختلف الدول «لان نزع السلاح لوحده لم يعد كافياً لارساء دعائم سلم وطيد في العالم، بل لا يمكن أن يؤدي الى ذلك ما لم يسبقه تفاهم بين مختلف الدول بغض النظر عن طبيعة النظم السياسية السائدة فيها أو حجم تلك الدول.

ولنأخذ مثلاً على ذلك، فالمواجهة المعلنة بين الولايات المتحدة والجماهيرية الليبية، تستدعي اولاً القاء السلاح بعيداً عن الاشكال القائم بينهما، مهما كانت طبيعته، ثم يتم تشكيل لجنة دولية من اجل التفاهم بين الطرفين وايجاد الحل المناسب، وعند ذلك يمكن اقامة حالة السلام في منطقة الضلع الجنوبي للبحر الابيض المتوسط.

الباب الاول: مبادىء بناء تنظيم الحزب ونشاطه

المادة ـ ١

وجاء فيها: «ان الحزب الشيوعي اتحاد طوعي لمناضلين يكرسون طاقاتهم وحياتهم. . .» ان هذه الصيغة اقرب الى نظرة صوفية منها الى نظرة ذات فهم واقعي لحياة المناضل الحزبي. فحياة الانسان المعاصر من التنوع والتعقيد بحيث يصعب صبغها بلون واحد، بل ان الحياة بطبيعتها لها جوانب متعددة، ومع ذلك يمكن وضع القضية وعلاقة الانسان المناضل بها، بصيغة قضية مركزية، يكرس لها معظم حياته، فيما تدور المهام الحياتية الاخرى في فلكها، كالمهنة، والعائلة ومتطلبات الحياة الشخصية الاخرى ومحاولة دفعها نحو المركز باستمرار لدعم القضية المركزية على مدى الايام. لذلك من المناسب ان نضع هنا كلمة «جُل طاقاتهم. . .» وهذه الصيغة تناسب كثيراً الرفاق الجدد من الشباب الذين يضعون جهدهم وحياتهم كلها في «عاصفة ثورية» تجعلهم يبتعدون عن الاستجابة لمتطلبات حياتهم الشخصية، ولكي لا تفوتهم الفرص الحياتية الثمينة التي لا تتكرر وبعد ذلك يجدون انفسهم في مآزق ذاتية تؤدي بهم الى الانهيار الشخصي وبالتالي السقوط السياسي بسبب من الحاجات الملحة لمتطلبات الحياة الشخصية التي لم تتم الاستجابة لها بوقت مناسب، ولم يتركوا مجالاً أو طاقة، بحجة انغمارهم بالعمل السياسي ـ الحزبي الذي كرسوا له كل طاقاتهم وحياتهم.

المادة ـ ١

٢ ـ وحدة الحزب الفكرية والسياسية والتنظيمية

الوحدة الفكرية امر مفروغ منه اذا كان المقصود وحده النظرية والتي هي هنا «المادية الدياليكتيكية والتاريخية». ولكن الوحدة الفكرية لا يمكن اقرارها اصلاً اذا اخذت بمنظور

العاملة العراقية وحركتنا الوطنية والديمقراطية، بما يضمن له سعة المعرفة ونمط التفكير المستقل.

الملاحظات الاولية عن هذه الفقرة:

أ ـ ان استيعاب النظرية يتطلب بالمقابل صيانتها بالدراسة والبحث والمناقشة الجدلية وثم الاخذ بها عند التطبيق، وعبر المصاهرة مع أية نظرية اخرى، بعيداً عن التزمت والتقوقع والادعاء، كما يمكن ان يوحي بذلك مفهوم «الدفاع عنها» فهي ليست قلعة ونحن نخشى سقوطها، لذلك كله فالاقتراح هنا هو ان تصبح الفقرة المذكورة: «الى استيعاب النظرية وصيانتها».

ب ـ جاءت في ذات الفقرة المصطلحات «السياسية والعلمية والابداعية»، اعتراضية غير منسجمة مع ما قبلها ومع ما بعدها، كما انها منفصلة عن بعضها رغم ترابطها العضوي، فالسياسة تبدو هنا وكأنها ليس من العلم بشيء، وكذلك الابداع، وعليه فالاقتراح هنا، هو حذف هذه الجملة الاعتراضية والاكتفاء «ان يكون حريصاً على تطوير مستواه الفكري وثقافته العامة الوطنية والقومية والانسانية».

جـ ـ وجاء في القسم الاخير من الفقرة ذاتها «ان اغناء المعرفة... بما يضمن له سعة المعرفة...»، بداهة يؤدي «اغناء المعرفة» الى «سعة المعرفة»، لذلك فالسبب هنا هو النتيجة عينها، كمن يقول «ان سكب الماء في الكأس يؤدي الى امتلاء الكأس بالماء»، وعليه الاقتراح يكون «بان اغناء المعرفة بتاريخ الحزب والطبقة العاملة العراقية وحركتنا الوطنية الديمقراطية...» وتضاف «بروح البحث». ثم تستكمل الفقرة «ونمط التفكير المستقل». الذي لا يمكن تحقيقه بدون البحث والمتابعة الشخصية.

من ناحية اخرى لا بد من الإطلاع على تاريخ الحركة الوطنية والديمقراطية قبل «معرفة تاريخ الحزب والطبقة العاملة العراقية»، لضمان الفهم والموقف الوطني الجاد اولاً، كما انها اكثر منطقية من وجهة نظر تاريخية. لذلك لا بد من اعادة تقديم وتأخير للمصطلحين.

٢ ـ فترة الترشيح

ب ـ جاء في هذه الفقرة «فترة الترشيح لمن كان منتمياً الى احزاب سياسية اخرى، سنة واحدة...».

هنا لا ضرورة لتمديد فترة الترشيح، التي بحد ذاتها بمثابة تمهيد للدخول الى معترك العمل السياسي المنظم، والذين يأتون من احزاب اخرى عادة ما يكونوا قد خبروا هذا الامر. وتبقى هنا فترة الترشيح مرهونة فقط بسلامة الجانب الامني وجدية وصدق النوايا، وهي التي ستحدد طول تلك الفترة المطلوبة.

وهـذا بحـد ذاتـه سيشكل حافزاً للالتحاق بصفوف حزبنا من المنتمين للاحزاب الاخرى، وهو امر مشروع ومتعارف عليه بين الاحزاب المتصارعة والمتحالفة، حيث الحق والطوعية في الانتماء والاختيار، والانتقال الى احزاب اخرى.

الباب الثالث

هيئات الحزب العليا:

المادة - ١٠ - المجلس الحزبي «الكونفرنس».

٣ - جاء في هذه الفقرة «. . . لقرارات المجلس الحزبي العام نفس اهمية قرارات المؤتمر الوطني للحزب»، ويمكن ان نضيف عليها «شرط عدم تناقضها مع قرارات المؤتمر الوطني» لكي يبقى المؤتمر الوطني محتفظاً بكونه اعلى سلطة في الحزب.

المادة - ١١ - اللجنة المركزية / مهامها وصلاحياتها/

٤ - جاء في هذه الفقرة «تعمل (ل. م) على نشر الثقافة الماركسية، واغنائها وتطبيقها الخلاق». لم يعد من المناسب - والظرف الحالي التي تمر به الحركة من منعطف كبير - الاصرار على استخدام كلمة - ماركسية - وضرورة استبدالها بمفهوم «الاشتراكية» - وبأوسع صورها من انسانية وديمقراطية، كما ان «الثقافة» مفهوم واسع، اكثر من أي مجال آخر قابل للتلون والمزاوجة.

وفي نفس الفقـرة تضـاف كلمـة «بيئي» بعـد «. . . ولحـاجـات التطور الروحي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي. . . للشعب العراقي».

وفي آخر الفقرة يمكننا اضافة «والحفاظ على سلامة بيئة كوكبنا الارضي».

جاء في الفقرة ٧ - «تحدد سياسة الحزب الاعلامية، وتعين هيئات تحرير صحافة الحزب المركزية، كما جاء في الفقرة ٩ - تشكل لجان أو مكاتب اختصاص مركزية، دائمة أو مؤقتة».

الملاحظة الاولية حول هاتين الصيغتين هي المركزية المتشددة، وبما اننا بصدد توسيع الديمقراطية داخل الحزب، فلا بأس من ان يكون دور ل. م هنا، وحسب حاجتها طبعاً، هو الدعوة لتشكيل لجان اعلامية أو أية هيئة اختصاص، ويقوم بعد ذلك المعنيون بالدعوة الى انتخاب تلك اللجان وتقديمها الى ل. م. ولا ضير من ان تجري هذه العملية تحت اشرافها أي ل. م، وهذه الوجهة بشكل عام ستخفف من اعباء اللجنة المركزية، وسيكون الاختيار افضل، لان «اهل الدار اولى بمن فيه»، واهل الدار المقصود بهم هنا المتخصصون ذاتهم.

الباب الرابع

منظمات الحزب ولجانها القيادية

المادة ـ ١٦ ـ المنظمة المحلية في المحافظة

٣ ـ اللجنة المحلية

و ـ جاء في هذه الفقرة تسهر اللجنة المحلية «على تأمين المقومات الديمقراطية لتعزيز الوحدة الفكرية والسياسية والتنظيمية».

وتصبح كمقترح «تسهر على تأمين المقومات الديمقراطية لتعزيز الوحدة التنظيمية والسياسية، ورفع قدراتها الفكرية». بدل «الوحدة الفكرية».

ز ـ جاء في هذه الفقرة تدرس اللجنة المحلية «آراء ومقترحات وانتقادات المنظمات واعضاء الحزب في المحافظة بشأن نشاط المنظمة المحلية ولجنتها، وبشأن نشاط الهيئات العليا وسياسة الحزب ومواقفه عامة، وتبت بها، وتنقلها مع رأيها الى المراجع الحزبية العليا المعنية».

يمكننا هنا الموافقة على «تبت بها» فيما يتعلق الامر بشؤون المنظمة المحلية للمحافظة ذاتها، ولكن من الصعوبة بمكان الموافقة على ان تحسم اللجنة المحلية قضية ليست من اختصاصها، بل تتعلق بشأن الهيئات العليا وسياسة الحزب ومواقفه عامة.

واذا اتفقنا، ان اللجنة المحلية سترفع القضية وقد تم البتُّ بها مرفقة مع رأي اللجنة المحلية الى الهيئات العليا المعنية بالامر، فالبت هنا سيقطع الطريق تلقائياً امام ضرورة ايصالها الى الهيئات العليا المعنية بالامر. والسؤال هنا، ماذا سيكون دور جهة معنية بقضية ما، وقد تم البتُّ بها؟!

الملاحظات اللغوية

وردت في احكام النظام الداخلي بعض الاستخدامات اللغوية غير المناسبة، وأثرت بشكل ما على المعنى المقصود بها، ومنها:

في المادة ـ ٤ ـ حقوق عضو الحزب

١ ـ وردت كلمة «يشترط»، والفعل هنا يعني من الواجب، ولكنها وردت ضمن مادة «حقوق عضو الحزب» وعليه فيفترض ان تكون «ان يشارك» بالتناسب مع جملة «ان يساهم» بمعنى من حقه «المساهمة» وكذا من حقه «المشاركة».

المادة ـ ٥ ـ واجبات عضو الحزب

٣ ـ وردت «مثالاً ونموذجاً» وايراد المعنى مكرراً لا ضرورة له، و«مثالاً» تعبر عن دعوة لموقف فلسفي مخالف [كقولنا، هذا رجل مثالي، وتلك امرأة مثالية]. لذا لا بد من

حذف كلمة «مثالاً» التي لا تتفق ـ والمادية الديالكتيكية، التي يتبناها النظام الداخلي الذي نحن بصدد قراءته، وعليه فلا مناص من الاقتصار على كلمة «نموذجاً».

المادة ـ ١٧ ـ المنظمات الاساسية للحزب

١ ـ وردت ضمن هذه الفقرة جملة «توحيد الشيوعيين». والمراد بها «تجميعهم»، والانطباع الاول الذي تعطيه هذه الجملة، وكأن هناك حالة انشقاق يعيشها واقعنا الحزبي، لذلك من المناسب هنا استبدالها بكلمة «تحشيد» أي وضعهم في منظمات لادارة شؤون عملهم.

المادة ـ ١٨ ـ الخلية الحزبية

٣ ـ واجبات وحقوق الخلية.

ب ـ «تنظيم التثقيف بنظرية الحزب ودراسة تجربة وتاريخ الحركة العمالية والوطنية».

الكلام في هذه الفقرة موجه لرفاق في مقتبل حياتهم النضالية فلا بأس من اعتماد صيغ اقل تكلفة في التربية الحزبية والتثقيف النظري، تناسب اعمارهم المبكرة، فمثلاً بدل كلمة «تثقيف» توضع كلمة «الاطلاع»، وبدل كلمة «دراسة» توضع كلمة «قراءة» كدعوتنا لقراءة جريدة يومية، على سبيل المثال لا للحصر.

من ناحية ثانية، من الافضل لهؤلاء الرفاق الجدد الاطلاع على تاريخ الحركة الوطنية العراقية قبل تبحرهم في تفاصيل الحركة العمالية العراقية. الاكثر تعقيداً في صراعاتها واهدافها المتداخلة. كما ان الاولى سبقت الثانية تاريخياً، وهي بالتالي ـ أي الحركة الوطنية العراقية ـ ادعى للاستيعاب بالنسبة للمبتدئين من المنتمين للوسط السياسي، وهكذا فالتقديم والتأخير هنا ايضاً ليس مسألة شكلية بل منطقية.



الانساني والاخلاقي
في النضال وفي تجديد الحزب

ندى نوري

مدخلي في مناقشة مسودتي الوثيقة البرنامجية والنظام الداخلي، وسياسة حزبنا عموماً، ينطلق من زاوية خاصة اشير الى ابرز عناوينها، دون الدخول في التفاصيل:

ـ الخراب الاجتماعي والانحطاط الخلقي السائد في مجتمعنا، ومن ابرز مظاهره: شيوع الجريمة والسرقات والعنف، وفقدان الامن وانتشار الدعارة والبغاء، وتفكك العلاقات الاسرية. الشبيبة والاطفال والنساء هم الضحايا الاساسيون لهذه المظاهر.

ـ تشوه نفسية المواطن وتجريده من القيم الاخلاقية والمثل الانسانية، التي تشكل احد الدوافع النضالية في مسيرة الشعوب عموماً، وفي حياة الفرد خصوصاً، في نزوعه نحو التغيير والتطور، كما انها تشكل الحصانة المبدئية في وعي الفرد وسلوكه.

تلك هي من افظع الجرائم التي ارتكبها النظام الدكتاتوري بحق شعبنا. فالدمار الاقتصادي والمادي من الممكن تلافيه خلال عقد من الزمن، لكن تدمير المبادىء الانسانية والمثل الاخلاقية للمجتمع وللفرد له آثاره العميقة والمعيقة لعملية التطور ومستقبل الاجيال اللاحقة. ونحتاج الى عقود طويلة من اجل استرداد العافية الاخلاقية والانسانية، وهي عملية في غاية التعقيد.

قد يتصور البعض منا ان الاطاحة بالنظام الدكتاتوري (سبب المآسي والبلاوي) وتحقيق شعاراتنا السياسية في الديمقراطية للعراق والحكم الذاتي لكردستان، هي الدواء الناجع لجروح مجتمعنا الكاوية.

ويرد في الذهن كذلك المآثر البطولية التي سطرتها جماهير الشبيبة بشكل خاص ابان الانتفاضة المجيدة في آذار، والتي تدلل بلا شك على طموحها الجارف للتحرر من نير الدكتاتورية ومن اجل حياة حرة كريمة.

اعتقد ان حزبنا بشكل خاص، والحركة الوطنية عموماً، معنيان بالتركيز على قضية اسمّيها «استرداد العافية الانسانية والاخلاقية للمجتمع والمواطن العراقي»، وهي آنية ومستقبلية، وتأجيلها الى ما بعد عملية اسقاط النظام قد يؤدي الى نتائج سلبية تلعب دوراً خطيراً في تأجيج الصراعات السياسية والنزاعات الاجتماعية المتخلفة، واثارة روح العداء الطائفي والقومي.

والدليل على ذلك ان مثل هذه المظاهر السلبية نلمسها اليوم بوضوح في منطقة كردستان التي تقع خارج سيطرة النظام وتحكمها الجبهة الكردستانية، بل ونجد ان الخراب النفسي والاخلاقي مستشريان حتى بين قيادات وكوادر الاحزاب، بما في ذلك حزبنا.

اهتمامنا ضعيف، بل هنالك اهمال، في معالجة هذه القضية الحساسة، سواء في تناولها في بيانات الحزب وفي مشروع الوثيقة البرنامجية، وحتى في صحافتنا. وغالباً ما يأتي ذكرها في جملة مفيدة أو محشوة في فقرة قصيرة.

وتتكرر في نفسي وبالحاح عدة اسئلة: كيف يمكن تحقيق الديمقراطية؟ ومن يقوم بتحقيقها؟ أليس هم البشر؟ أليست هي نفس الجماهير التي عاشت مسلسل الدكتاتورية وتشويهاتها وحروبها، وخضعت لدعايتها التضليلية ولغسيل الدماغ طيلة حوالي ربع قرن من الزمن؟

كلنا نقول ونؤكد انه لا بد عند رسم سياستنا وبرامجنا ان ننطلق من رؤية موضوعية لواقعنا العراقي. وخصوصية هذا الواقع لا تحكمه الوقائع المادية، اقتصاد ومؤسسات وقوانين الخ فحسب، بقدر ما تحكمه نفسية الشعب ومزاجه ونشاط افراده.

اذن بتصوري لا بد من تركيز الاهتمام والجهودعلىتحليل عواقب سياسة الدكتاتورية والحرب على مجتمعنا، وخاصة على الشباب والاطفال والنساء، وابراز اهمية الحركات الجماهيرية والاجتماعية وكذلك العملية التربوية في مكافحة ظواهر الخراب الاجتماعي والاخلاقي.

لا اعتقد ان نشاطنا المتوجه نحو اعادة بناء تنظيماتنا في الداخل، وتعزيز نفوذ الحزب، يجب ان يعتمد على توسيع عضوية الحزب وتشكيلاته التنظيمية. ان هذه النظرة الضيقة تتجاهل واقع نفور الناس من التنظيم الحزبي، كنتيجة لسياسة النظام والقسر الذي مورس عليهم لاجبارهم على الانتماء للحزب الحاكم ومؤسسات النظام الرسمية وغير الرسمية، وتبعات ذلك على حياتهم وعلاقاتهم.

لا اعتقد ان حزبنا وجميع احزاب المعارضة مجتمعة قادرة على تحريك الجماهير وتفعيل طاقاتها ومبادراتها من خلال تنظيماتها الحزبية الضيقة. فلا بد من المبادُرة العملية لبناء حركات جماهيرية تعددية، متنوعة، تنطلق من مصالح معينة وذات اهداف محددة، وخاصة بين صفوف الشباب والنساء. وهي بتصوري المهمة الملحة في مجرى النضال لاسقاط النظام ونحو تحقيق الديمقراطية. ومن خلال ذلك نكون قد حققنا عدة اهداف هامة منها:

- تعبئة اوسع الجماهير الشبابية والنسائية في النضال من اجل مصالحها وحقوقها، وفي الدفاع عن كرامتها وحرياتها، ومكافحة الآفات الاجتماعية والامراض الاخلاقية. وقد تأخذ الحركة شكلاً وطابعاً متنوعاً، سياسياً أو اجتماعياً أو ثقافياً أو انسانياً، وحتى خيرياً بحتاً.

- تعميم الوعي الديمقراطي كمفاهيم ومبادىء، وكذلك كسلوك وممارسة في العلاقات الاجتماعية، مما له اثره الايجابي في عملية تكوّن النظام الديمقراطي مستقبلاً.

- كما ان نشر الوعي الاجتماعي والسلوك الديمقراطي بين صفوف النساء والشباب هو الضمانة في مقاومة أي اتجاه استبدادي أو ظلامي سلفي، أو شوفيني، يسعى للتحكم بمستقبل وطننا بعد سقوط صدام حسين.

كشيوعية انظر الى العمل السياسي من خلال الوضع الاجتماعي القاسي الذي يعيش في ظله نصف المجتمع، والذي تبدو مشاكله هامشية عند غالبية الاحزاب، واحزاب اخرى تلوح لنا بالحجاب والدونية تجاه شخصيتنا وكرامتنا الانسانية، وتعدنا بأبشع اشكال التخلف الحضاري.

فلا بد من العمل الجاد للدفاع قبل كل شيء عن وجودنا وانسانيتنا، وامننا، وحقنا في المساواة والتطور، وهذه مسؤولية جميع الشيوعيات لبناء حركة نسائية فاعلة فكرياً وعملياً.

بناء الحركات الجماهيرية بحاجة الى كادر ذي خبرة ومراس، والاهم بتصوري، الى كادر مؤثر بشخصيته وسلوكه واخلاقه. فالجماهير تتطلع دائماً الى المثل والنموذج.

فهل يكفي ان نورد ذلك نصاً في مشروع النظام الداخلي أن عضو الحزب يجب «ان يكون صادقاً ونزيهاً في خلقه، في حياته الشخصية والاجتماعية والسياسية، يقرن اقواله بأعماله، مثالاً ونموذجاً في نضاله وتأدية واجباته الحزبية والاجتماعية والانسانية، ديمقراطياً في مواقفه وعلاقاته مع الناس».

فكيف يجري تطبيق ذلك؟

لقد تراكمت خلال السنوات الطويلة العجاف امراض وعادات وسلوكيات غثة في

داخل تنظيماتنا الحزبية قيادة وقاعدة. . . هل يبدو استفزازاً اذا اشرت الى امثلة من هذا القبيل، والى تدهور الاخلاق الادبية حتى في علاقاتنا مع بعضنا البعض؟ هناك أسباب عديدة لها، لا اود الخوض فيها، لكن بقاء الاوضاع على هذه الحالة، وعدم التصدي لها سواء من قبل الرفاق، جمهرة وقيادة، أو من قبل التنظيم، سيزيد اكثر من حالات الاحباط واليأس بين صفوفنا.

- ترهل القيادة وقوقعتها، ومحدودية نشاطها الفكري والسياسي، المداراة والمحاباة، خلق البطانات والتكتلات، وكسب الشعبية، بأساليب رخيصة تتناقض مع دور القائد التربوي والتوجيهي، بل وتتناقض، في احيان، حتى مع سياسة الحزب وتوجهاته.

- وتجديد القيادة الذي نبحث عنه بين اوساط الشبيبة، وقد تحقق جزئياً في المؤتمر الرابع، لا اخفي خيبتي تجاه العديد من الذين هم الآن في مسؤولية القيادة، سواء في فقر مساهمتهم الفكرية والسياسية، وكذلك في ضعف التزامهم وانضباطهم الحزبي والاجتماعي.

- أما الكوادر، أو بالاحرى الكوارث، كما يطلق على هذا المصطلح بعض الاحيان مزاحاً أو بشكل جدي، فأقول حدّث ولا حرج. فالكثير منا قد انزلق وتلوث بأمراض القيادة المزمنة، وبالصراعات اللامبدئية، باسم الحزب والصفة الحزبية والصلاحيات الحزبية. وكل سخطنا من هذا الوضع القائم نوجهه الى قيادة الحزب وسياسة الحزب، متناسين دورنا ككوادر عاشت تجارب مختلفة وساهمت فيها بشكل فعال.

فهل يبدو ذلك معقولاً وغالبية الحاضرين من الرفاق هنا، لا يقل عمره الحزبي عن عشر سنوات، والعديد منهم قد تجاوز ١٥ وبعضهم عشرين سنة وأكثر؟

وحين ركزت في بداية حديثي على ضرورة نشاطنا باتجاه استرداد العافية الانسانية والاخلاقية للمجتمع والمواطن العراقي، فانني اجد ان هذه الدعوة تمسنا كذلك، كبشر وكشيوعيين. يلزمنا ضميرنا الانساني وواجبنا الشيوعي الذي تطوعنا بملء ارادتنا لادائه، للسعي في سبيل اعادة النظر بأنفسنا قبل كل شيء، وتشذيبها من امراض المنفى السارية، فالحزب لن يتجدد على الورق، أو بالشعارات، أو بانتخاب قيادة جديدة، بقدر ما يتجدد بتجدد العقلية والقيم والسلوك، وخاصة لدى القيادة والكوادر.

مطلوب منا: تجديد الحزب في افكاره وبنائه وأساليب نشاطه. ولقد هزت التطورات العاصفة في الدول الاشتراكية وفي الاتحاد السوفييتي قناعاتنا، وزعزعت عواطفنا واحلامنا. وتبدو هذه الفترة من اصعب الفترات التي نواجهها. فالتخبط والتشويش الفكري يؤثر على عموم التنظيم، وبالتالي يقلص من حجم نفوذنا وتأثيرها بين الجماهير. والعديد

من القـوى السياسية يتصـور ان دورنا على الساحة العراقية قد انتهى أو في طريقه نحو الانحسار، بسبب انهيار الاشتراكية السوفييتية.

اننا بحاجة اكثر من أي وقت مضى لشحذ الفكر والعقل والصراع الفكري، لتعليل وجود الحزب وتجديد كيانه واهدافه القريبة والبعيدة. والتجديد الحقيقي، بتصوري، لن يتم إلا بتعزيز وجود الحزب داخل الوطن وبين جماهير شعبنا، أي في الوجود الطبيعي الذي انبثق منه كضرورة موضوعية. فماذا اعددنا لذلك كمنظمات حزبية في الخارج؟ هل نوطد اقدامنا في المهجر والشتات بحثاً عن الآمان والاستقرار؟ أم نتوجه لاداء مهماتنا في الوطن مهما اشتدت المخاطر؟ أم نفضل الوقوف متفرجين على الاحداث بانتظار الفَرَج؟

باعتقـادي ان عملية التجـديد تستغرق زمناً طويلاً بحكم ظروفنا الاستثنائية. وأنا أطمـح ان يرسي المؤتمـر الخامس خطوة جدية في عملية التجديد، يعقبه عمل جدي حقيقي لتعميق العملية وخاصة في المسائل الفكرية العقدية. وقد يبدو مبكراً جداً ان ادعو الى ان يتخذ المؤتمر الخامس قراراً بعقد مؤتمر استثنائي بعد عام من انعقاد المؤتمر لمتابعة تنفيذ عملية التجديد. وأما الدعوة من **الآن الى تغيير هوية الحزب واسمه**، فانها بتصوري ارتجاليـة ومستعجلة، ولا اجدها سوى تقليعة لمحاكاة الآخرين، وهي لا تنطلق من واقعنا العراقي الخاص.

سأحصر رأيي في مشروع النظام الداخلي، بمسألتين، وذلك لا يعني انه لا يوجد لدي وجهة نظر في بنوده الاخرى.

ـ التجديد الذي ننشده، مضموناً وشكلاً، يتطلب النظر الجدي في اعادة صياغة بناء الهيئـات الحـزبية وتركيباتها. وهنا أمسّ بشكل خاص هيئات الحزب القيادية: ل. م. وم. س. والسكرتير العام. اذ ادعو الى استبدالها بانتخاب لجنة التنسيق المركزية بدل ل. م.، وهيئة التنسيق العليا بدل م. س.، ومنصب المنسق الاول بدل السكرتير العام.

ان تغيير اسم الهيئـات. ليس امراً شكلياً بقدر ما تفرضه عملية دمقرطة الحزب ومتطلباتها في تصفية النهج الآمري الفوقي، وبناء نهج جديد في عمل القيادة ونشاطها يؤكد على دورهـا الاسـاسي في قيادة وتنسيق عملية الصـراع والتفـاعـل الفكـري والسياسي والتنظيمي ودفعها الى الامام. كما ان استخدام مصطلح التنسيق يؤكد على الحاجة الى الاعتماد على الجوانب الاختصاصية في النشاط القيادي وتنسيق المهام والنشاطات في العمل الفكري والتنظيم الحزبي والاعلام والعلاقات والعمل الجماهيري.. الخ ومثل هذا التغيير يستلزم كذلـك اعتمـاد ضوابط معينة في انتخاب الهيئات القيادية، منها الكفاءة والامكانيات الفعلية الفكرية والسياسية والتنظيمية للرفيق المرشح بما يتناسب ومتطلبات

المرحلة الجديدة في نضال الحزب. أما الارتكاز على الماضي الجهادي للمرشح فانه لم يعد يكفي، كما جرى الالتزام به خلال السنوات الطويلة. والضوابط تشمل كذلك تحديد الفترة الزمنية لتجديد انتخاب القيادة.

- المسألة الثانية هي الحزب الشيوعي في كردستان العراق: ان مسألة خصوصية الوضع في كردستان مطروحة منذ زمن بعيد، والاعتراف بهذا الواقع يلزمنا بتحديد شكل يتلاءم مع هذه الخصوصية المتحركة، شكل يطرح استقلالية لتنظيم الحزب في كردستان ونشاطه.

وبتصوري ان الحزب متخلف في تناول هذه المسألة عن المنظمات الديمقراطية الطلابية والشبابية والنسائية، التي اتخذت خطوات ملموسة، ومنذ فترة ليست بالقصيرة، في الاعتراف باستقلالية تنظيماتها الكردستانية، لكنها لازالت ترتبط ببرنامجها العام مع برنامج المنظمات المركزية.

ولا اعتقد ان هذه الدعوة لحزب شيوعي في كردستان العراق قد ولدت من الفراغ. فهي ترتبط بواقع مر عاشه شعبنا الكردي طيلة عشرين عاماً باسم الحكم الذاتي، الذي لم تحكمه أي ضمانة دستورية وشرعية، فكل الضمانات بيد فرد مستبد مطلق الصلاحيات. وتطوير شعارنا الى جمهورية فيدرالية ينسجم مع الظروف الموضوعية لواقع الشعب الكردي وتطور حركته القومية، وانبعاث الوعي القومي بين جماهيره. كما يتفاعل هذا الشعار مع النهوض القومي العاصف في مختلف انحاء العالم.

ان تطوير شعاراتنا السياسية يستلزم بالضرورة تجسيدها بشكل فاعل على صعيد التنظيم. لذا فاني اؤيد الدعوة ليس الى استبدال اسم منظمة الاقليم فحسب، وإنما ايضاً الى ضرورة تفعيل دور رفاقنا الكرد في نضال شعبهم، ومبادرتهم لتحمل المسؤولية في رسم سياستهم وتنفيذها، وليس الاعتماد على المركز في دراسة اوضاعهم وتلقي القرارات الجاهزة.



ملاحظات عن الوثيقتين

ابو اقبال

نتوجه لعقد المؤتمر الوطني الخامس لحزبنا في ظل ظروف معقدة جداً، فشعبنا يعاني الويلات والكوارث جراء استمرار طغمة صدام حسين في الحكم، وجراء نتائج مغامرة الكويت العدوانية، وفي الوقت الذي ضعفت فيه الى حد كبير قدرة هذا النظام في السيطرة على الوضع كما يريد، نرى، وهذا مما يحزن جداً،ان جزءاً غير قليل من الحزب خارج الوطن: وفي الوقت الذي يجب ان نتوجه فيه الى بلادنا، ترانا، ولاسباب مختلفة، نغادر باتجاه دول اللجوء، وكانت حالات العودة الى العراق محدودة جداً. في ظل هذه المشاعر والاجواء المبتعدة عن الوطن هل نستطيع حقاً، وكما يجب، ان نغني مشاريع وثائق المؤتمر؟ اعتقد ان ذلك صعب، بالشكل الذي يجب ان نحققه.

جاءت متغيرات الوضع الدولي، لتكشف امامنا حقائق رهيبة، طالما غفلناها، ولتحطم الكثير من منظومة افكارنا، وبالتالي هدت كل القيم التي تعلمناها، وفشل فشلاً ذريعاً النموذج الاشتراكي الذي تربينا عليه. وفي ظل ذلك نحتاج الى التماسك اكثر من أي وقت مضى، ولا نتحمل نحن اخطاء غيرنا، ونحتاج بشدة، الى اعادة ثقة الجماهير بنا، كحزب يسعى ويناضل من اجل قيم انسانية اجتماعية، يناضل من اجل الديمقراطية وحقوق الانسان ودولة القانون وغير ذلك. ان اعادة ثقة الناس بنا، عملية طويلة وتحتاج الى تكاتف جميع الجهود، والى ايجاد آلية فاعلة لذلك، وهذه بتقديري المهمة الاولى وهي تحتاج الى ان نضع برنامجاً واضحاً يعبر عن اهداف الجماهير ومصالحهم، وان نبني تنظيماً صلباً يعتمد الديمقراطية حقاً في بنائه وهيكليته وآلية عمله. لقد جاءت مشاريع الوثيقتين في نفس الاتجاه العام، ولكن اود الاشارة الى ما يلي:

أ ـ حول الوثيقة البرنامجية

١ ـ ان تسمية وثيقة برنامجية، وليس برنامجاً، يخرج الحزب من مشكلة معقدة جداً افرزها انهيار النموذج السابق، وبالتالي سقطت الاحلام السابقة ببرامج تصل مدياتها التنفيذية الى حد مجهول، التسمية تحررنا وتمنحنا مجالاً اوسع ومرونة اكبر في صياغاتها ومشاريعها الآنية والمستقبلية.

٢ ـ هل يبقى الحزب، حزب للطبقة العاملة، وهل الطبقة العاملة بحاجة الى مثل هذا الحزب؟ مثل هذه الاسئلة تتوارد في الاذهان باستمرار، يحسن بنا ان نحسم مثل هذا الامر في المؤتمر القادم. انني ارى اننا حزب للطبقة العاملة، لانها طبقة متجانسة، ولها دور اساسي في حياة المجتمع، وأي حزب لن يكون منسجماً داخلياً ما لم يعبر عن مصالح طبقة اجتماعية معينة، بل يصبح كأي جمعية خيرية. نبقى حزب للطبقة العاملة العراقية، التي تتطور باستمرار قدراتها الفكرية والانتاجية، وتتوسع فئاتها لتشمل كل من له علاقة بالانتاج، وذي تحصيل علمي وتأهيل مهني، لا الطبقة العاملة التي نحصرها فقط بالعمال الذين لا يحملون شهادات دراسية، نكون حزباً للطبقة العاملة يدافع ليس فقط عنها، بل عن مصالح اوسع جماهير الشعب، من شرائح اخرى نلتقي معها في اهدافها الديمقراطية.

٣ ـ في ظل تزاحم التنظيمات السياسية في بلادنا، والجدل المثار حول اساسية هذا التيار أو ذاك والتصارع القائم بين قوى محسوبة على المعارضة العراقية ومرتبطة خارجياً، في ظل ذلك فاننا نحتاج برنامجاً واضحاً، معبراً عن اهداف الناس، وبالتالي نعمل على التأثير الاوسع بين جماهيرنا، ويعيد القليل من تأثيرنا ونفوذنا السابقين.

٤ ـ ارى ان نعيد اولويات شعار الوثيقة البرنامجية، بما يقدم صيانة الاستقلال والسيادة الوطنية على اعمار الوطن وتحقيق العيش الكريم، ان ذلك يؤثر على مشاعر الناس، ولا يغير من آلية تحقيقها.

٥ ـ في طروحاتنا، المتعلقة بالنظرية والنهج، نحتاج الى تدقيق اكثر في الصياغات، بما يؤمن وحدة طروحاتنا في كلا الوثيقتين، اعتقد ان نكتفي باعتماد المنهج العلمي المادي، كأساس للاستفادة من العلم ومنجزات البشرية، ان النظرية بحاجة الى تطوير وتجديد دوماً، لذا علينا التمسك بالمنهج.

٦ ـ عندما نطالب بالتعددية السياسية للاحزاب، يجب ان نطالب ايضاً بالتعددية في التنظيمات النقابية والمهنية، والاشارة الى ذلك في الفقرات رابعاً وخامساً وسادساً وحادي عشر وثاني عشر.

٧ ـ حتى يَسهُلْ فهم الوثيقة، وحتى نتجاوز الصياغات العامة، ارى ان يشار في الفقرة خامساً الى سن قانون عمل جديد، وكذلك الى تأهيل وتدريب الشبيبة العاملة

المتضررة من حروب النظام، والتي هي عماد اقتصادنا الوطني.

٨ ـ في الفقرة سادساً وردت كلمة المستخدمين، حسب معلوماتي ألغيت هذه التسمية منذ السبعينات. ارى ان ندقق، حتى لا يشار الينا بسوء.

٩ ـ ان الوثيقة البرنامجية، هي برنامج انتخابي، وقد افتقر الى تحديد متطلبات المهمة الاولى فيه، وهي ازاحة الدكتاتورية، كيف يمكن ذلك، هل نعوّل على عوامل من خارج ارادة الشعب، لقد جرت الاشارة فقط، الى ان الحزب في سبيل انجاز هذا الهدف يعمل على تحقيق اوسع تحالف اجتماعي سياسي. كان من المفيد للغرض الآني الاشارة الى ان مستلزمات اسقاط الدكتاتورية تتطلب تطوير العمل الجماهيري والاعلامي والتنظيمي، وتثبيت فقرات ملموسة بذلك، ان هذا الشأن يساعد على توضيح افكارنا امام الرأي العام.

ب ـ حول النظام الداخلي:

١ ـ في قراءتي الاولى، شعرت ان شيئاً كثيراً لم يتغير فيه، وانه لازال على سابقه، دون التأثر بما جرى، وفي قراءتي الثانية لاحظت وجود تعديلات كثيرة تمس جوانب الديمقراطية الداخلية، لكنه لازال يحتفظ بمركزيته القوية.

٢ ـ في سياق تعريف الحزب في الفقرة الاخيرة قبل الباب الاول وردت عبارة: يحمل بثبات راية الاممية، عن أية اممية يتحدث، تلك التي كنا نحتاجها، وكان الآخرون يضعونها على الرفوف للحفاظ على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية؟ اعتقد لم يعد هناك حاجه لمثل هذه المفردة وافضل حذفها، واكتفي بالتأكيد على ان حزبنا يربي اعضاءه وجماهير الشعب بروح التضامن بين الشعوب.

٣ ـ المادة (١) تقول ان الحزب اتحاد طوعي لمناضلين تجمعهم نظرية واحدة، اعتقد ان توسيع ذلك بما يشار الى ان تجمعهم مصالح واهداف اقتصادية واجتماعية.

٤ ـ في المادة (٢) ارى ان يضم العسكريون الى من يمكن ان يضم الحزب الشيوعي، ان ذلك يمنحهم حقهم المشروع في العمل السياسي.

٥ ـ في الفقرة ج من الرقم ٣ من المادة الاولى وردت في حقوق الاقلية ابداء اعتراضاتها امام المراجع الحزبية، بما فيها المؤتمر، وبهكذا صياغة، يمكن التأويل للاقلية نسبة من المندوبين للمؤتمر، وبما ان هذا الافتراض بعيد، لانهم بذلك يشكلون كتلة داخل جسم الحزب، فان من يمثل الاقلية، وفي ظل ديمقراطية داخلية جيدة الفعالية يمكنه ان يصل الى المؤتمر حسب الانظمة المعمول بها. بمعنى الغاء فقرة بما فيها المؤتمر، لان الحق موجود اصلاً في الفقرة نفسها.

٦ ـ في الرقم ٥ ـ المادة ١ ، اعتقد ان يمنح حق نقض أو ايقاف قرارات الهيئات والمنظمات السفلى الى ل الرقابة المركزية بالاشتراك مع الهيئة الاعلى .

٧ ـ في اكثر من مكان وردت كلمة المراجع الحزبية ، وهي تعبير لا يوحي بالديمقراطية ، بل يُذكر بسلسلة المراجع العسكرية ، ارى تعديلها اينما وجدت الى مفردة اكثر لطفاً مثل الهيئات الاعلى ، الهيئات القيادية . . . الخ .

٨ ـ في الممارسة ، تحدث محاسبات حزبية لرفيق بدون حضوره شخصياً ، بدعوى تعذر ذلك حسب النظام الداخلي ، لانه في صلة فردية ، أو ما شابه ذلك ، اعتقد ان حضوره الشخصي للمحاسبة مفيد للتنظيم وله ، إلا اذا وجدت اعتبارات امنية أو ما يشابه ذلك من اسباب قاهرة فيمكن تجميد العضو ، والتجميد ليس اجراء انضباطياً ، وحقه في نشر الاعتراض على العقوبة في الصحافة الداخلية .

٩ ـ ارى ان توحد فترة الترشيح للعامل وغيره .

١٠ ـ في الفقرة ٢ من المادة ٧ يعتبر مستقيلاً من تخلى عن الالتزام بالشروط . . . احد الشروط هو دفع الاشتراك الشهري ، لاية مدة يعتبر مخل بالشروط في حال عدم الدفع ، شهر ، سنة؟ ارى تحديد ذلك بثلاثة اشهر .

١١ ـ يمكن توسيع الدعوة لعقد المؤتمر الوطني ، بما يشمل ثلثي اللجان المحلية والكونفرنسات المحلية ، وتنسحب نفس الملحوظة على الدعوة للمجلس الحزبي العام .

١٢ ـ منح حق أي هيئة بحجب الثقة عن سكرتيرها وانتخاب غيره في اجتماعها الاعتيادي .

١٣ ـ لم تشر الفقرة ٢ من مادة المؤتمر ، الى حضور مندوبين عن لجان ومكاتب الاختصاص ، بل جرت الاشارة لهم فقط في المجلس الحزبي ، اعتقد ان حضور مندوب واحد عن كل لجنة أو مكتب اختصاص الى المؤتمر ، يساعد في تطوير العمل .

١٤ ـ يضاف الى مهام ل. الرقابة المركزية اصدار توضيحات بشأن النظام الداخلي ، لتفادي التفسيرات المختلفة .

١٥ ـ المجلس المحلي يلزم مندوبيه بنقل وجهات نظرهم الى المؤتمر ، وليس اختيارياً ، كما يفهم من صياغة الفقرة هـ من المادة ١٦ .

اني مع القسم الاول لمداخلة الرفيقة ندى المتعلقة بالواقع الاجتماعي لبلادنا .

ختاماً :

ان اهم ما نحتاج اليه ، ليس نصوصاً وثائقية جيدة ، بل تنظيم جيد قادر على تطبيق هذه النصوص . وعسى ان نتمكن من ان نحقق لشعبنا ما نعده به .

جوانب من مشروعي البرنامج والنظام الداخلي

توفيق عبد العظيم

في البـداية أود الاشارة الى ان حواري مع الصياغة الاولية للوثيقتين البرنامجيتين يقتصر على بعض الجوانب السياسية والفكرية فيهما ويأخذ شكل ملاحظات ومقترحات وتدقيقات. ابدأ بالحوار مع بعض الجوانب في الوثيقة البرنامجية.

اولاً : تشير الوثيقة البرنامجية الاولية في مقدمتها الى نهج النظام العراقي الاستبدادي المغامر وحروبه، وآخرها غزوه لدولة الكويت، والآثار التي نجمت عنه، إلا انها لا تشير ولو بكلمة واحدة الى استفادة الدول الرأسمالية من هذا النهج وتجاوزها للمهام التي اعلنتها والمتمثلة بتحرير الكويت الى تدمير البنية التحتية للاقتصاد العراقي، والذي وصفه احد المحللين السياسيين الفرنسيين بانه يتجاوز حجم تدمير سبع قنابل من النوع الذي اسقطته الـولايات المتحـدة الامريكية على مدينة هيروشيما اليابانية قبيل انتهاء الحرب العالمية الثانية. هذا ومن الجدير بالذكر ان الحزب في جميع بياناته وبلاغاته التي سبقت تاريخ بدء الحرب في ١٩٩١/١/١٧ وقف ضد خيار الحرب كحل للأزمة تقديراً منه لحجم الدمار الذي يمكن ان تلحقه الحرب في بلادنا وشعبنا. عليه أرى ضرورة الاشارة الى هذه المسألة في مقدمة الوثيقة البرنامجية توخياً للدقة والموضوعية.

ثانيـاً: من خلال الاطـلاع المتكرر على مهمات الحكومة الائتلافية الديمقراطية الانتقالية التي تضم القوى والتيارات السياسية الاساسية في البلاد والذي يدعو اليها مشروع الوثيقة البرنامجية للحزب تبين ما يلي :

جـ ـ اتساع مساحة الخارطة السياسية والحزبية العراقية وايمان الكثير من احزابها بالرأسمالية، ان لم نقل انتماءها من الناحية الفكرية والاقتصادية الى الرأسمالية وفكرها واقتصادها الحر. ومثالها من هذه الناحية هو رأسمالية الدولة البرجوازية الليبرالية.

د ـ تقتضي الاستقلالية في تنمية الاقتصاد الوطني قدراً لا يستهان به من القدرة على الاكتفاء الذاتي في المواد الغذائية والمواد الاولية اللازمة للصناعة والزراعة ومستوى معيناً من التقدم الثقافي وتنوع مصادر الدخل.

و ـ تقلص مساحة المناورة السياسية والاقتصادية التي يمكن ان تلجأ اليها دول العالم الثالث، ومنها العراق، في الحصول على بعض المساعدات والقروض في الوقت الراهن وايضاً في المستقبل بسبب من زوال التناقضات التي كانت موجودة بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي في ظل سياسة الحرب الباردة. حيث اصبحت هذه البلدان الآن امام معسكر واحد هو المعسكر الرأسمالي وان اختلفت مصالحه.

ثالثاً: يؤكد الحزب في مشروع الوثيقة البرنامجية على الخيار الاشتراكي في بناء المجتمع العراقي في المستقبل، والافكار والملاحظات التي يمكن ان تطرح حول هذا الخيار هي:

١ ـ ضرورة توقف المؤتمر الوطني الخامس للحزب عند التجارب الفاشلة السابقة لبناء الاشتراكية: اسبابها، وموقفنا منها.

٢ ـ الحاجة الى زيادة الوضوح في خيارنا الاشتراكي المستقبلي حيث جاء في مشروع الوثيقة البرنامجية ان خيارنا الاشتراكي يقوم على «الديمقراطية الحقة ومساهمة الجماهير الفعالة في هذه العملية... الخ». فهل يعني ذلك بناء الاشتراكية من خلال التعددية السياسية والاقتصادية وبالاسلوب السلمي؟ أم يعني ديمقراطية الحزب الواحد وجماهيريته؟

٣ ـ بعض المقولات اللينينية تقول بامكانية بناء الاشتراكية في بلدان العالم الثالث دون المرور بمرحلة الرأسمالية وبمساعدة البروليتاريا الظافرة ودولتها. فهل نحن الآن مع هذه المقولة؟ واذا كنا معها من أين نأتي بالبروليتاريا الظافرة ودولتها القادرة على مساعدتنا بعد ما حدث من تغيرات؟ أم نسلّم بمقولة بناء الاشتراكية مروراً بالرأسمالية؟ كما اراد ماركس وانجلز. وفي هذه الحالة سيطول الانتظار.

٤ ـ الانتقال الى الاشتراكية يحتاج من الوجهة الاقتصادية الى تطور قوى الانتاج وزيادة انتاجية العمل وتقنية متطورة. فهل تتوفر مثل هذه الشروط في العراق في المستقبل دون مساعدة دولة متقدمة؟ ومَن هي؟ وما هو موقف النظام الدولي الرأسمالي الجديد من خيار بناء الاشتراكية في المستقبل في بلادنا وغيرها من بلدان العالم الثالث؟.

١ ـ تعدد هذه المهمات واختلاف اهميتها بحيث درجت المهام التي تقتضي حكومة انتقالية مع المهام التي تقتضي معالجتها قيام حكومة غير انتقالية واضحة الملامح السياسية والاجتماعية ومن هذه المهام المهمات التالية:

ـ ازالة آثار وعواقب حروب الدكتاتورية الداخلية والخارجية.

ـ اعمار البلاد واعادة بناء الاقتصاد الوطني وصياغة سياسة اقتصادية ترتكز على تحقيق تنمية مستقلة للاقتصاد الوطني.

ـ تطوير القوى المنتجة في الريف وحماية العمال الزراعيين من النتائج الاجتماعية والاقتصادية السلبية للعلاقات الرأسمالية.

ـ حماية الطبقة العاملة والشغيلة عموماً من الآثار السلبية للعلاقات الرأسمالية.

ـ تأكيد حق تقرير المصير للشعب الكردي في كل اجزاء وطنه.

ـ استكمال تحرير المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق المدنية والشخصية والعمل.

يضاف الى ذلك ان قسماً من هذه المهام مثل (تحرير المرأة، وتقرير المصير للشعب الكردي، وحماية الشغيلة من سلبيات العلاقات الرأسمالية، والتنمية الاقتصادية المستقلة) على سبيل المثال تشكل نقاط اختلاف بين القوى والتيارات السياسية الاساسية لقوى المعارضة العراقية والتي يفترض ان تشارك في الحكومة الديمقراطية الائتلافية الانتقالية. وهي اذ تشكل حدوداً دنيا لدى بعضها فهي تتجاوز الحدود العليا لدى البعض الآخر. هذا وان بعض هذه المهام يتجاوز ايضاً الحدود العليا لقسم من الرفاق داخل الحزب وخاصة تلك المتعلقة بالجمهورية الاتحادية الديمقراطية. فأرى انها مهام ليست لكل القوى والتيارات السياسية الاساسية لقوى المعارضة العراقية وحكومتها الانتقالية وإنما هي مهام لقسم منها، وبشكل خاص التيار الديمقراطي العلماني بالدرجة الاولى والقومي العربي والكردي بالدرجة الثانية.

٢ ـ وجود تقديرات غير دقيقة ومتعجلة فيما يتعلق بموضوع الاستقلالية في تنمية الاقتصاد الوطني للمبررات التالية:

أ ـ ان موضوع الاستقلالية في تنمية الاقتصاد الوطني تتقرر اليوم وفي المستقبل القريب والبعيد ايضاً ليس فقط بالعوامل الداخلية السياسية والاقتصادية على الرغم من اهميتها، وإنما بالعوامل الخارجية المتزايدة التأثير بعدما حدث من تغيير في ميزان القوى لصالح الرأسمالية.

ب ـ زوال السند الفكري (المثال) الخارجي الداعم لجهود بلدان العالم الثالث في مساعيها الرامية الى خلق تنمية اقتصادية مستقلة. واعني به زوال الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية السابقة.

هذا النظام يعيق ليس فقط بناء الاشتراكية في هذه البلدان وإنما يعيق ايضاً بناء الرأسمالية فيها.

٥ ـ ادبيات الاشتراكية العلمية تؤكد على مقولات (رأسمالية الدولة الوطنية ومرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية والثورة الاشتراكية). ما هو موقفنا منها الآن؟ هل نتخلى عنها؟ أم نعدلها؟ أم نرضى بمقولة رأسمالية الدولة البرجوازية الليبرالية؟

٦ ـ هل نقر الآن بوجود طريق خاص للبلدان النامية، ومنها العراق، في بناء الاشتراكية، يختلف عن طريق الدول المتطورة والمتوسطة التطور اقتصادياً؟. وهل يمكن اهمال العامل الاقتصادي اذا توفر العامل السياسي في بناء الاشتراكية بعد ما حدث؟ ومن الجدير الاشارة هنا الى قول احد الالمان الشرقيين في معرض حديثه عن دكتاتورية رأس المال الضخمة وانهيار تجارب الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي ودول اوربا الشرقية السابقة، حيث قال ان الاتحاد السوفييتي كان مكاناً رديئاً لبناء الاشتراكية، يفترض ان تبنى هنا ويقصد في المانيا.

رابعاً: وردت في الصياغة الاولية للوثيقة البرنامجية عبارات وافكار ارى من المفيد التدقيق فيها مرة ثانية وهي:

١ ـ التطور الرأسمالي في بلدان العالم الثالث ومنها العراق، حيث يؤكد مشروع الوثيقة البرنامجية في خاتمته على ذلك قائلاً «وذلك ادراكاً منه لواقع التطور الرأسمالي وما يمكن ان يحققه من تنمية اقتصادية ـ اجتماعية وتحسين في مستوى حياة الشعب بفضل نضال الجماهير والطبقة العاملة وبفضل خيرات البلاد الوفيرة وادخال منجزات العلم في عملية البناء السلمي، ان هذا التطور لن يحل أزمة المجتمع... الخ».

الذي اريد قوله، هو ان ذلك اولاً لا ينطبق على بلدان العالم الثالث ومنها العراق لان واقع التطور الرأسمالي المشار اليه وما يمكن ان يحققه من تنمية اقتصادية ـ اجتماعية ينطبق على ما تحقق في ظروف الدول الرأسمالية التقليدية وليس في ظروف وواقع بلدان العالم الثالث لعدة اسباب من بينها طبيعة آلية عمل الرأسمالية كنظام سياسي ـ اقتصادي فلسفي، وطبيعة التقسيم الاقتصادي الاجتماعي الدولي للعمل والذي لا يتم إلا بزيادة افقار الفقراء واندماجهم بالرأسمالية كأطراف، كحواشي، وثانياً لا يجوز تسمية ما يجري في بلدان العالم الثالث التي تسير وفقاً للاقتصاد الحر بأنه تطور رأسمالي لان الرأسمالية وكما وصفها برناردشو «غزارة في الانتاج» وهذا ما لا ينطبق على بلدان العالم الثالث السائرة على طريق الاقتصاد الحر مثل مصر، تونس، تركيا، باكستان، فنزويلا، الارجنتين، نيجيريا، كينيا، وغيرها. حيث تشير موازينها التجارية الى تزايد مضطرد في نسبة استيراداتها من المواد الغذائية من سنة لاخرى. وتحول الاستثمارات الاقتصادية فيها بشكل متزايد الى القطاعات الخدمية والطفيلية.

٢ ـ عبارة «عفو عام وشامل عن ضحايا الدكتاتورية» التي وردت في الفقرة الثانية من المهمة الاولى للحكومة الانتقالية والتي اجد انها تحمل تناقضاً وعدم ملاءمة من الناحية الادبية، لان الشعب العراقي وقوى المعارضة العراقية وكل رافضي نهج النظام هم غير مذنبين حتى يطالب مشروع الوثيقة البرنامجية بالعفو العام والشامل عنهم.

خامساً: اقترح الاشارة في مقدمة مشروع الوثيقة البرنامجية الى تأثير المتغيرات الدولية وخاصة انهيار الاتحاد السوفييتي على التضامن العربي بشكل عام وحركة التحرر الوطني العربية بشكل خاص والآثار التي ستتركها تلك المتغيرات على منطقتنا العربية وعلى امكانية فرض تنفيذ القرارات الدولية المتعلقة بالمنطقة وخاصة القرارات المتعلقة بانسحاب اسرائيل من الاراضي العربية التي احتلت عام ١٩٦٧ ونجاح مفاوضات السلام في المنطقة. كذلك اقترح عند الحديث عن الوضع الدولي ان تجري الاشارة الى النظام الدولي الجديد المقترح وتأثيراته على دول العالم الثالث. فهذه المسألة هامة حيث يتوقف على طبيعة هذا النظام تنفيذ الكثير من المهام المحلية والعربية والدولية التي طرحها البرنامج في صياغته الاولية، كمهام للحكومة الانتقالية.

أما ما يتعلق بمطالبة الوثيقة البرنامجية «بالغاء ديون العالم الثالث» فهي مطالبة غير موفقة وغير دقيقة لعدة اسباب من بينها. ان مشكلة تشكل ديون العالم الثالث مرتبطة عضوياً بالرأسمالية ولا تنتهي إلا باصلاح أو تحول الرأسمالية جذرياً، هذا من جهة ومن جهة اخرى **لو افترضنا ان الدول الرأسمالية الغت ديونها على العالم الثالث فسوف تتشكل من جديد ايضاً.**

هذا ما يتعلق بالحوار مع بعض جوانب الصياغة الاولية للوثيقة البرنامجية أما ما يتعلق بمشروع النظام الداخلي فأجد:

أولاً: يتضمن مشروع النظام الداخلي في مقدمته مسائل سياسية وفكرية درج التعود عليها والتسليم بها وهي تقديم نضال الطبقة العاملة على نضال الشعب العراقي وحركته الوطنية والديمقراطية في الصياغة فيما يتعلق بنشأة الحزب، وكذلك تقديم نضال الحزب ضد الاستغلال الاقتصادي والاجتماعي على النضال من اجل التحرر الوطني في الصياغة ايضاً في الوقت الذي وجد فيه ان نضال حركة التحرر الوطني للشعب العراقي ونضال قواه الوطنية والديمقراطية وكما هو معروف للجميع، اسبق من نضال الطبقة العاملة العراقية وتطوره من الناحية التاريخية. فتطور نضال حركة الشعب العراقي التحررية هو الذي شكل بدايات الوعي السياسي للطلائع الماركسية وغيرها وهذا ما أكده الرفيق فهد حينما قال «كنت وطنياً قبل ان اكون شيوعياً... الخ». وبتقديري ان هذه الميزة هي التي ميزت نشأة الاحزاب الماركسية اللينينية في بلدان العالم الثالث عن مثيلاتها في كل من روسيا

القيصرية وانكلترا وفرنسا والمانيا، حيث لم تعان تلك الدول من الاستعمار وآثاره السياسية والاقتصادية بل كانت بالعكس لها امبراطورياتها ومستعمراتها التي لا تغيب الشمس عنها، وفيها طبقة عاملة متطورة، كما هي الحال في انكلترا وفرنسا والمانيا ومتوسطة التطور في روسيا القيصرية، في الوقت الذي كانت فيه دول العالم الثالث ومنها العراق ماتزال تشكو من آثار وممارسات الاستعمار القديم والجديد وهيمنته السياسية والاقتصادية. الشيء الذي اريد التأكيد عليه هنا هو ضرورة ان يعطي المؤتمر ووثائقه وزنا اكبر لعامل تطور حركة التحرر الوطني للشعب العراقي وقواه الوطنية والديمقراطية في نشأة الحزب في الصياغة وفي العمل، خاصة ونحن امام هيمنة سياسية واقتصادية رأسمالية جديدة بعد تغير ميزان القوى في العالم لصالح الرأسمالية في الخارج، وامام تعددية سياسية وانتخابات برلمانية في الداخل. هذا من جهة ومن جهة اخرى اجد ايضاً ان النضال ضد الاستغلال الاقتصادي الاجتماعي بالنسبة للعراق ولغيره من بلدان العالم الثالث ارتبط منذ البداية بالنضال ضد الاستعمار وهيمنته السياسية والاقتصادية، وان كل محاولات العراق الجادة ومحاولات بلدان العالم الثالث في تنمية اقتصادياتها وتحسين بنائها الهيكلي وتنويع مصادر دخولها وتحسين توزيعه هي بالدرجة الاولى نضال ضد الهيمنة الاقتصادية والسياسية للاستعمار الجديد. عليه ارى ايضاً بالنسبة لهذه المسألة اعطاء وزن اكبر لنضال حزبنا من اجل التحرر الوطني السياسي والاقتصادي في نضاله العام في الصياغة وفي العمل ودون اضعاف نضاله الطبقي في الوقت نفسه.

ثانياً: تشير مبادىء بناء الحزب ونشاطه الى مبدأ حق الاقلية داخل الحزب في طرح ومناقشة وجهة نظرها من جهة والتزامها بتنفيذ القرارات الحزبية المتخذة بالاغلبية من جهة اخرى. وحول هذا المبدأ اقترح التوصل الى صيغة تعطي حيزاً للاقلية يقضي بعدم التنفيذ الالزامي للقرارات التي لم تتوفر فيها قناعة مع ربط ذلك بعدم الاضرار بسلامة الحزب والترويج لرأي الاقلية، كأن يكون ذلك مثلاً (عدم تنفيذ،مع عدم الترويج ضد،رأي الاكثرية)، لانه لا يجوز هنا المساواة بين اخضاع الاقلية لرأي الاكثرية والتنفيذ الالزامي للقرارات المتخذة بالاغلبية، لانهما شيئان مختلفان، اضافة الى انه يجب النظر الى الاقلية داخل الحزب ليس كرقم يؤثر أو لا يؤثر على تمرير هذا القرار أو ذاك، وانما لما يعنيه من محتوى سياسي واجتماعي وتنوع في الاجتهاد تمليه الحياة.

وبهذا الشأن اقترح ايضاً ان ينص النظام الداخلي بصيغته النهائية على اعادة التصويت على القرارات الهامة وغير الطارئة التي تكون فيها المساحة الفاصلة بين الاغلبية والاقلية غير كبيرة وذلك بهدف اعطاء الوقت الكافي لدراسة تلك القرارات، كما هو الحال بالنسبة للقرارات التي لم تحصل على الثلثين أو التي حصلت على اغلبية ضئيلة.

ثالثاً: توجد تسميات متعددة لوحدات التنظيم سواء في مشروع النظام الداخلي أو في التـداول اليومي في حياتنـا الحـزبية وهي على سبيل المثـال (خلية، هيئة، لجنة، منظمة. . . الخ). اقترح ايجاد اتفاق على تسمية معينة وبالنسبة لي اميل الى الهيئة وان تشمل هذه التسمية اللجنة المركزية ولجنة الرقابة المركزية والمكتب السياسي، حيث تبدل الاولى الى (الهيئة الوطنية للحزب الشيوعي العراقي) وتبدل الثانية الى تسمية (هيئة الرقابة الوطنية) والثالثة تبدل الى تسمية (مكتب الهيئة الوطنية للحزب الشيوعي العراقي). وهذه التسميات المقترحة من وجهة نظري تعتبر اكثر بهجة ودلالة وبساطة واقل مركزية وصرامة، ومحاولة للتقليل من المركزية في اللغة وهذا اضعف الايمان.

دمشق

في ١٢/٢/١٩٩٢

ملاحظات حول مشروعي البرنامج والنظام الداخلي

بيان كريم

أولاً - اسم الحزب

مقترح لتغيير الاسم، /الحزب الشيوعي العراقي/ الى /حزب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية/ . ضرورة التغيير تأتي من ان الاسم يجب ان يعكس المضمون أي بمعنى ان يؤخذ بعين الاعتبار المرحلة التاريخية، الاقتصادية - الاجتماعية التي نمر بها. اهدافنا في هذه المرحلة هي تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، الشطر الثاني من الاسم هو تعبير عن دفاع الحزب عن الطبقات الاجتماعية الكادحة (عمال، فلاحين، موظفين، مثقفين. . . الخ) وبالتالي النضال من اجل ضمان شكل من اشكال الحقوق والنُظم العادلة لهذه الطبقات والفئات في كافة مجالات الحياة. ان المرحلة التي نمر بها بعيدة كل البعد الآن عن تطبيق الاشتراكية والشيوعية وهذا يتطلب منا عدم ايهام الجماهير بهذه الطروحات.

وهناك من يرى ان تغيير الاسم هو الجري وراء التقليد، أو ان الحزب لم يكن في السلطة كالاحزاب الشيوعية في البلدان الاشتراكية وانه لم يمارس ما مارسته السلطات تجاه شعوبها، أو ان الحزب له تاريخ نضالي مجيد وهو يعرف بحزب الشهداء. . الخ، بعض

هذه الطروحات صحيحة نوعاً ما. لكن في الوقت ذاته يجب ان نقر بان لا علاقة للاسم هنا بما اتخذه الحزب في حينه من مواقف سياسية وطنية بحتة. فالجماهير كانت تتلمس المواقف والسياسات وتهمهاالمواقف في قضاياها اليومية وليس ما يطرحه الحزب من اهداف بعيدة المنال. وحتى اختيار هذا الاسم هو بحد ذاته كان خطأ في حينه. فلماذا الاستمرار في هذا الخطأ والابتعاد عن محاولة تصحيحه. اضافة الى ذلك يجب العمل من اجل حزب الجيل الجديد الذي لم يسمع لفترة طويلة اسم الحزب ولم يتلمس نضالاته، وهو متعطش الى الديمقراطية والعدالة. وهذا يتوقف بالتأكيد على مدى التعبير عن طموحاتهم ومصالحهم. والمسألة المهمة الاخرى هي اعتماد المنطق العلمي الواقعي في تحديد الهدف والعمل من اجل تحقيقه. وان الديمقراطية والعدالة الاجتماعية ليست اهدافاً أو مطاليب مرحلية فقط، بل تبقى اهدافاً بعيدة المدى ايضاً وهذا كفيل باستمرارية هذا الحزب من خلال نضالاته ومطاليبه في تحقيق هذين الهدفين من اجل الجماهير، والشيء الآخر هو ان العدالة الاجتماعية لا تناقض الاشتراكية، بل هي مرادف لها في تراثنا الوطني.

ثانياً ـ ملاحظات حول برنامج الحزب

البرنامج لم يتطرق الى فترة ما قبل اسقاط النظام رغم قناعتنا التامة بان هذه الفترة هي بحد ذاتها تحتاج الى برنامج خاص يعتمد على توسيع نشاطاتنا المتنوعة في جميع المجالات، والتواجد وسط الجماهير والعمل على تحقيق تحالف اجتماعي سياسي واسع على اساس اهداف مشتركة. ويضع هذا التحالف الاستقلال والسيادة الوطنية، اضافة الى اسقاط النظام، هدفاً من الاهداف الاساسية، ويتميز بقرار مستقل نابع من مصلحة الشعب الاساسية، ويعمل على تحجيم الدور الذي يمكن ان تلعبه العوامل الخارجية في حاضر ومستقبل العراق ويعمل من اجل توجيهها (أي العوامل الخارجية) باتجاه مصلحة الشعب العراقي، ويعمل في الوقت ذاته على توعية الجماهير للدفاع عن مصالحها وعدم الانجرار وراء مصالح الدول الاخرى. كما يعمل على ان يكون التحالف العقل الواعي لحركة الجماهير وتنظيمها ويخفف من عفوية الحركة الجماهيرية، وهذا يتطلب حضورنا المستمر وبكل الاشكال وسط الجماهير.

ثالثاً ـ ملاحظات حول النظام الداخلي

سأترك المقدمة وادخل مباشرة الى الباب الاول: مبادىء بناء لتنظيم الحزب

ونشاطه.

المادة الاولى: اقترح ان تصبح ما يلي:

ان حزب الديمقراطية والعدالة الاجتماعية اتحاد طوعي لمناضلين يؤمنون بالمنهج الديالكتيكي في تحليل الواقع والنضال من اجل تغييره، مكرسين طاقاتهم من اجل تحقيق التطور الديمقراطي الحر والمستقل للبلاد والعدالة الاجتماعية لكافة جماهير الشعب. ويعتمد في بناء تنظيمه وحياتة الداخلية على مبدأ الديمقراطية والذي يتجسد في: ـ النقطة الاولى تبقى كما هي والثانية بالشكل التالي:

«وحدة الحزب التنظيمية والسياسية ووحدة الارادة والعمل المستمدة من تنوع وتصارع الافكار والآراء واتخاذ القرارات على الاسس الديمقراطية.

الباب الثاني: المادة ٢ تركيب الحزب.

يضم الحزب كل مواطن عراقي يرتضي ويعترف بالبرنامج والنظام الداخلي للحزب.

المادة ٣ ـ اقترح تغيير عبارة «يعمل في احدى منظماته» لتصبح «له صلة باحدى منظماته»

المادة ٥ واجبات العضو: اقترح الغاء النقطة ٢ «ان يسعى الى استيعاب نظرية الحزب ويدافع عنها.. الخ».

المادة ٦، الترشيح والعضوية: يجب ان تكون فترة الترشيح واحدة ودون استثناء.

المادة ١١: تغيير اللجنة المركزية الى اللجنة التنفيذية.

٣ ـ تشارك في رسم وتنفيذ سياسة الحزب بما فيها سياسة التحالفات في اطار برنامج الحزب وخطه السياسي العام.

٥ ـ الغاء النقطة القائلة: (تسهر على تعزيز الوحدة الفكرية... الخ).

٦ ـ يجب ان نحدد سياسة الحزب التنظيمية في المؤتمر. واللجنة التنفيذية تقوم بايجاد وسائل لتنفيذها مع العمل من اجل خلق وتطوير الكوادر في كافة المجالات.

٧ ـ استبدال هذه النقطة (تحدد سياسة الحزب الاعلامية) بـ(تتعاون مع اللجان المختصة من اجل تنفيذ مهامها).

٩ ـ الغاء هذه النقطة /تشكل لجان أو مكاتب اختصاص. فهذا يكون من مهمات المنظمات الحزبية والمؤتمر.

* تعقد اجتماعات دورية كل ٣ اشهر.

من مهام هذه اللجنة ايضاً انتخاب (مكتب سكرتارية اللجنة التنفيذية) لتنفيذ قرارات اللجنة ومسؤول امامها ما بين اجتماعين.

المادة ١٤، لجنة الرقابة الحزبية:

١ ـ تنتخب من قبل مؤتمر الحزب.
٢ ـ لها استقلالية تامة عن اللجنة التنفيذية ومكتب سكرتاريتها.
٣ ـ لها حق حضور أي اجتماع بما فيه اجتماعات اللجنة التنفيذية.
٤ ـ لها الحق في الطعن بأي قرار يتعارض مع الاسس الديمقراطية في الحزب.
٥ ـ تقدم تقارير دورية وطارئة الى كافة منظمات الحزب.
٦ ـ تجتمع بشكل دوري مع الحق في عقد اجتماعات طارئة عند اللزوم.
٧ ـ تنتخب سكرتيراً لها.

المادة ١٥ ، اللجان العلمية المختصة:

١ ـ تنتخب من بين الكوادر العلمية المتخصصة.
٢ ـ تقوم بدراسة الواقع على الاسس العلمية في جميع مجالاته (اقتصادية، سياسية، اجتماعية).
٣ ـ تتعاون مع اللجنة التنفيذية في ايصال كافة البحوث والدراسات التي تقوم بها الى كافة المنظمات الحزبية لدراستها واغنائها.
٤ ـ تعلن عن مواضيع دراستها ليتاح لاعضاء الحزب ابداء الآراء والتصورات ازاء الواقع الموضوعي المعاش والتطور اللاحق لاغنائها والمشاركة في دراستها.
٥ ـ يكون اعلام الحزب والصحافة ضمن احدى هذه اللجان.
٦ ـ تنتخب سكرتيراً لها.
٧ ـ من حق لجان الاختصاص نشر بحوثها العلمية في الصحافة والاعلام

الباب الرابع : منظمات الحزب ولجانه القيادية.

١ ـ لجنة اقليم كردستان: ان يكون لها برنامج نابع من الخصوصية القومية والاجتماعية والسياسية لهذه المنطقة.
٢ ـ لها الحق في اتخاذ القرارات وبشكل ديمقراطي بالشؤون السياسية والتنظيمية والاعلامية تتعلق بمنطقة كردستان العراق.
٣ ـ لها الحق في صياغة وتشكيل تحالفات في منطقة كردستان العراق وفي كل ما يتعلق بالقضية الكردية عموماً.

حول مشروعي البرنامج والنظام الداخلي

ابو هادي

مشروع الوثيقة البرنامجية

ان مشروع الوثيقة البرنامجية لحزبنا الشيوعي العراقي، هو خير دليل لعملنا الحزبي والجماهيري اللاحق، وقد جاءت الوثيقة معبرة عن مصالح جماهير شعبنا بصورة عامة، كما انها جاءت بصورة مكثفة بعيداً عن الاسهاب والاطناب، وهذا الامر يشخص رؤية الاهداف الحقيقية لحزبنا ولخدمة جماهير شعبنا. كما تضمنت الوثيقة جملة من الآراء التي لا اتفق معها من جهة، ومقترحاً لبعض الفقرات بالحذف والاضافة من جهة اخرى.

١ ـ مسألة الاسترشاد بالمنهج الماركسي والتراث اللينيني: جاءت هذه المقولة في مقدمة الوثيقة البرنامجية وانها تنم عن رغبة بالتغيير، والموقف من النظرية الماركسية ـ اللينينية بشيء من التحفظ، ولذلك جاءت فكرة الاسترشاد بالمنهج والتراث المذكورين.

ان جملة من المتغيرات حدثت في تطبيق النظرية الماركسية ـ اللينينية في البلدان الاشتراكية، وهذه المتغيرات ادت الى سقوط عدد من الانظمة الاشتراكية، وان سقوط النموذج الاشتراكي في اهم البلدان الاشتراكية بسبب سوء التطبيق لمبادىء النظرية الماركسية ـ اللينينية، لا يلغي اهمية هذه النظرية.

ان الماركسية كعلم هي مسألة نسبية وتاريخية، وتغتني مع تطور العلوم، فيزول ما يشيخ منها، ويبقى ما تثبت الحياة صحته.

ان اللينينية تعلمنا ان للتاريخ منعطفات حادة ومفاجئة احياناً ولكن مسيرة التاريخ ستستمر الى امام حتماً. الآن علينا التأكيد على تمسكنا بالمبادىء الاساسية للماركسية - اللينينية، والفكر الاشتراكي كمرشد للعمل وبما يتطابق من النظرية على ظروف بلدنا. وستتبلور المبادىء والاساليب الضرورية لتجديد الاشتراكية وبنائها في المرحلة الحضارية الحالية والقادمة، وستظل الاشتراكية رمزاً وملهماً لتحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية والقيم الانسانية.

ان افكار ماركس وانجلز ولينين لاتزال تشكل مصدراً رئيسياً للفكر الاشتراكي ولحزبنا. إلا ان حزبنا ينبغي ان يستفيد ويستلهم من كل ما تقدمه الانسانية التقدمية ومن كل ما هو تقدمي وديمقراطي في تراثنا الوطني.

من المفروض ان تغتني الماركسية - اللينينية كل يوم من منجزات العلوم والاكتشافات، وبما يفرزه التطور الاقتصادي والاجتماعي. إلا انها توقفت عن استيعاب ذلك، وأصبح الناطقون باسمها يتباهون بالثبات على المبدأ، وهنا ضعفت وضاقت وتراوحت وجمدت عن التطور.

والقضية مطروحة للبحث على النطاق الفكري العالمي. وان كل اجابة اولية خاضعة للكثير من الدراسة، والتعمق على ضوء مستجدات الوقائع المتغيرة، والحوار العلمي والذهني المنفتح والمناخ الديمقراطي.

ولذلك ادعو بان لا نستعجل باستبدال الصيغ النظرية بصيغ اخرى، ريثما تفرزه الدراسات المعمقة، وخاصة بما يتوافق وظروف بلدنا. وينبغي ان يقدم حزبنا قسطه من هذه الدراسات.

والمرء هنا لا يستطيع ان يغمض عينيه عن المتغيرات، ولا نستطيع حجب كون النظرية الماركسية - اللينينية تعاني من أزمة. فقد فشلت الاشتراكية التي طبقت في الاتحاد السوفييتي وبلدان اوربا الشرقية، وضاق الاساس الاجتماعي للاحزاب الشيوعية.

كنا ننظر الى المبادىء كتعاليم دينية، أي مبدأ الثبات، وكان التأليه للنظرية واسلوب الاطلاق رائداً للمبشرين واساتذة النظرية، كانوا يؤكدون على نقاوة النظرية ورغم ان الكثيرين تحدثوا عن الابداع ولكن دون جدوى، هذا من جهة، ومن جهة اخرى مضى على ماركس اكثر من قرن، وكذلك مضت عقود عديدة من السنين على تعاليم لينين فلا بد من المراجعة للنظرية وبما قالوه، ويتطلب ذلك الدراسة والتأني بعيداً عن الحماس والعواطف التي لا تحسم النقاش.

اني على ثقة بان المبادىء الشيوعية سيكون لها شأن، وستشهد الفترة اللاحقة نهضة شيوعية، وبأساليب جديدة وبأفكار نيرة تعتمد الغاء استغلال الانسان للأنسان وتعتمد

المبادىء الاشتراكية، وأرى الافق ليس ضيقاً.

٢ ـ في مجال تعزيز وحدة المعارضة العراقية بسائر قواها واحزابها: أرى من المناسب ان تكون المعارضة العراقية بمستوى المسؤولية، وتضع نقاط الخلاف جانباً وتعمل على تجسين خططها وتكتيكاتها السياسية والعسكرية، والاعتماد على جماهير شعبنا وقواها الذاتية المحركة وعلى المساندة السياسية الدولية. وان لا تكشف عن خططها، وينبغي ان يكون العمل بصمت وهدوء وجدية لكي يكون العمل مثمراً. وبرغم ان العمل يجري لاستيعاب كافة اطراف المعارضة، ولكن يجب التأكيد على انبثاق القيادة السياسية للمعارضة من التيارات الاساسية للمعارضة العراقية، كما ينبغي ايلاء اهتمام خاص للقوات المسلحة العراقية.

٣ ـ في مجال ازالة آثار وعواقب حروب الدكتاتورية: ان ما جاء نصه بشأن الغاء قرارات المقاطعة والحصار الاقتصادي له اهمية، حيث ان الكثير من فصائل المعارضة ترى في الحصار الاقتصادي عاملاً مساعداً لاسقاط النظام الدكتاتوري، ولكن لا يرون ما يصيب الشعب العراقي، جراء هذا الحصار الاقتصادي، من جوع ومرض وتدهور اجتماعي، ويتطلب ان نسلط الضوء على ذلك في اجهزتنا الاعلامية.

٤ ـ في مجال اعادة بناء الجيش ديمقراطياً: يتطلب تحديد الخدمة الالزامية لفترة محددة كأن تكون سنة أو سنة ونصف.

٥ ـ في مجال حق تقرير المصير للشعب الكردي في العراق: من بعض الاستنتاجات المستخلصة من الاحداث العاصفة في الاتحاد السوفييتي واوربا الشرقية ان القضية القومية لم تجد لها حلاً خلال العقود السابقة من السلطة الاشتراكية برغم انه تحققت خلال السلطة الاشتراكية مظاهر كثيرة من المساواة، إلا انه في مواجهة القضية القومية فرضت الحلول بالاساليب الادارية والمركزية والقمعية، وقد اظهر اخيراً ان المشاعر القومية كانت تستعر بحدة وانفجرت النزاعات بمجرد ان وجدت المتنفس لها. لذلك فان برنامجنا يتطلب ان يستفيد من هذه الدروس، وان يؤكد على حق تقرير المصير للشعب الكردي دون تسمية معينة كالجمهورية الفيدرالية، وان تثبيت هذه المسألة يعقد حل المسألة الكردية، خاصة لدى القوميين الشوفينيين من العرب في العراق، ولدى القوميين المتعصبين من الاكراد في العراق.

ان حق تقرير المصير وضمان الحقوق القومية للشعب الكردي، أفضل من صيغة الجمهورية الفيدرالية. لذا اقترح حذف هذه الصيغة وتضمين حق تقرير المصير للشعب الكردي.

ان ممارسة الحكم الذاتي الحقيقي في ظل حكم ديمقراطي في العراق هو خير دليل

لممارسة الشعب الكردي لكافة حقوقه القومية، ومن ثم تقرير مصيره بما يرغب ويريد.

مشروع النظام الداخلي

ان اهمية النظام الداخلي للحزب تكمن بانه الدستور الذي يضمن الحياة الحزبية السليمة. وبقدر تطبيق بنود النظام الداخلي للحزب، بقدر ما تكون هناك حياة حزبية سليمة، والعكس هو الصحيح.

لقد جاءت في المقدمة صيغة الاسترشاد بالمنهج الماركسي والتراث اللينيني، وجاءت ايضاً صيغة الجمهورية الاتحادية (الفيدرالية) الديمقراطية. ان هاتين المسألتين قد ناقشتهما بمشروع الوثيقة البرنامجية ولا حاجة لتكرار الآراء.

هذا ولدي الملاحظات والمقترحات التالية لمشروع النظام الداخلي.

١ ـ **المركزية الديمقراطية**: هذا المبدأ اللينيني في التنظيم هو المبدأ الحيوي والمهم لبناء الحزب ووحدته. ولكن تطبيق هذا المبدأ قد خرق بأحيان كثيرة من حياة الحزب. وقد طبقت المركزية دون مراعاة الديمقراطية ولذلك يتطلب الامر ادخال ضوابط جديدة على محتويات هذا المبدأ. وعلى ضوء فهم جديد للحزب ودوره واساليب عمله، مما يبقي هذه المسألة مطروحة للنقاش من الناحية المبدأية.

وقد لاحظت الصيغة المطروحة في النظام الداخلي في الباب الاول المادة الاولى الفقرة ٣ والفقرة المتفرعة منها ج حق الاقلية بمناقشة المسائل الهامة والعقدية لسياسة الحزب وشؤونه الداخلية.. الخ والتعبير عن رأي الاقلية والاعلان عنه في الصحافة الحزبية. وكذلك في المادة الاولى الفقرة ٧، والفقرة المتفرعة منها ب رجوع الهيئات القيادية المركزية والمحلية الى الرأي العام الحزبي عند بحث القضايا الهامة والقيام باستفتاء داخلي، وكذلك الفقرة د من نفس الفقرة ٧ التي تشير بالاخذ بمبدأ تجديد الهيئات في كل دورة. ان ادخال هذه المواد هو في الواقع افكار جديدة لتحسين مبدأ المركزية الديمقراطية. ولكن هذا لا يكفي واقترح ادخال بعض المواد ضمن هذا المبدأ وهي:

أ ـ عدم اعتبار الهيئات القيادية حكماً في قوام المؤتمرات.

ب ـ الغاء الحق الممنوح سابقاً للهيئات القيادية بترشيح اعضاء الهيئة الجديدة.

ج ـ النص على ترشيح عدد اكبر من العدد المطلوب لانتخاب اللجنة المركزية ولجنة الرقابة، وكذلك اللجان القيادية الاخرى، وترشيح عدد اضافي من المندوبين انفسهم، أو غيرهم من غير المندوبين لهذه الانتخابات.

د ـ ان حق التصويت لانجاح اقتراح ما أو اسقاطه، يعتبر حقاً منتهياً، ولا يحق للجان

الصياغة الرجوع الى ذلك المقترح الذي اكتسب الصيغة النهائية بعد التصويت عليه. وحق لجان الصياغة ان ترجع الى الآراء والملاحظات بعد اختتام النقاش والتي لم يصوت عليها كمداخلات الرفاق وغيرها.

٢ ـ **الباب الاول، المادة، الفقرة ٣، ج**: حق الاقلية في مناقشة المسائل الهامة.. الخ

المقترح: ان يكون جزء من الفقرة كما يلي: والتعبير عن رأيها والاعلان عنه في الصحافة الحزبية وغيرها.

الاسباب الموجبة: اعطاء ديمقراطية اوسع وضمن المركزية الديمقراطية.

٣ ـ **الباب الاول، المادة ١، الفقرة ٧، د**: انتخاب جميع الهيئات القيادية من الاسفل الى الاعلى.. الخ ان التجديد لهذه الهيئات غير واضح، فهل يكون التجديد بكامل هياكل الهيئات، أم بقسم منها، واذا كان المقصود ان يكون التجديد لكامل هياكل الهيئات في كل دورة، فان ذلك يربك العمل الحزبي، ويؤثر عليه سلباً، كما لا يربي الكادر بصورة افضل.

المقترح: ان تكون هناك صيغة واضحة ومناسبة.

٤ ـ **الباب الثاني، المادة ٦، الفقرة ١**: الترشيح والعضوية في الحزب.

المقترح: ان يكون جزء من الفقرة كما يلي: «ولا يصبح هذا المواطن (أو المواطنة) مرشحاً إلا بعد التوثق الدقيق عنه، ومن التزكية الشخصية والسياسية له من قبل رفيقين بصورة تحريرية» وتدرس الخلية ذلك ويحظى بموافقتها.. الخ.

الاسباب الموجبة: ضرورة ان يكون الترشيح والتزكية من رفيقين من اعضاء الخلية أو من خارجها لرفيق واحد فقط، لكي ترجع الهيئات الحزبية الى الرفيقين المزكيين عند الضرورة ومحاسبتهما ان كان هناك خلل ما في حياة المرشح وكذلك تثبيت المسؤولية عليهما وعلى الخلية بصورة تضامنية.

٥ ـ **الباب الثاني، المادة ٦، الفقرة ٢، ب**: فترة الترشيح لمن كان منتمياً الى احزاب سياسية اخرى.. الخ.

المقترح: يضاف الى آخر الفقرة ما يلي: واعلام اللجنة المحلية بالمرشح الجديد الذي كان منتمياً الى احزاب سياسية اخرى، مع ذكر اسمه الصريح ومهنته وعمره، ونبذة عن سبب تحوله السياسي من الحزب السابق الى الحزب الشيوعي.

الاسباب الموجبة: لصيانة الحزب من الاندساس الذي يحاول العدو الطبقي القيام به والتغلغل بين صفوف الحزب الشيوعي.

٦ ـ **الباب الثاني، المادة ٨، الفقرة ٢**: فصل العضو من الحزب اقصى اجراء

انضباطي . . الخ .

المقترح: يضاف الى نهاية الفقرة ما يلي : ومصادقة اللجنة المركزية ، اذا كان قرار الفصل لعضو لجنة محلية .

الاسباب الموجبة: التأكد والتأني بالاجراء الانضباطي للكادر الحزبي بحيث تدقق اللجنة المركزية بسبب الفصل، لربما هناك ثغرة معينة أو اجحاف ما قد لحق بالعضو المفصول .

٧ ـ الباب الثاني، المادة ٨ ، الفقرة ٣ :

المقترح: ان يضاف الى نهاية الفقرة، ويحق للرفيق المعاقب، بعد اتباع كافة السبل للاعتراض على العقوبة الحزبية ان ينشر في الصحافة الحزبية الداخلية اعتراضه على العقوبة، لكي يطلع الرأي العام الحزبي على ذلك .

الاسباب الموجبة: ان هذا الحق للرفيق المعاقب يجعل الهيئات الحزبية تجهد نفسها بالتدقيق والتمحيص عند اتخاذ قرار العقوبة .

٨ ـ الباب الثالث، المادة ٩ ، الفقرة ٤ : مهام المؤتمر الوطني .

المقترح: اضافة فقرة لمهام المؤتمر الوطني وهي مناقشة واقرار التقرير التنظيمي للحزب .

الاسباب الموجبة: اطلاع المؤتمر على الوضع التنظيمي للحزب خلال فترة المؤتمرين، وما طرأ عليه من تغييرات، وتطورات هامة .

٩ ـ الباب الرابع : منظمات الحزب ولجانها القيادية: يمنح المؤتمر صلاحية للجنة المركزية بتشكيل لجان منطقية عند الضرورة .

١٠ ـ الباب الرابع، المادة ١٥ : منظمات الحزب ولجانها القيادية، الحزب الشيوعي في كردستان :

المقترح: المادة المشار اليها اعلاه، اخشى ان تخفي وراءها نية انفصالية. ولا تحضرني الآن صيغة مناسبة بدلاً منها تضمن للرفاق الكردستانيين تشكيلة منظمتهم الحزبية المناسبة، لذا اقترح استبدالها بصيغة لا تثير الرفاق المعارضين لها، وتضمن للرفاق في كردستان العراق حقهم المتميز هذا .

١٩٩٢/٢/٧



قصور في اوضاع الحزب وفي المشروعين

ابو ناديا

كان عدد اعضاء الحزب في العهد الملكي وغداة ثورة ١٤ تموز المجيدة لا يتجاوز بضع مئات ولكنهم استطاعوا دائماً تحريك الاحداث وقيادة الجماهير. أما اليوم، وبرغم الكم الكبير، فنحن عاجزون عن الاثنين بل وعاجزون عن اللحاق بالاحداث. فما هو موطن العلة؟ سيجيب كثيرون: البطش والارهاب الدموي للنظام الدكتاتوري ورأسه البغيض صدام حسين. وهذا نصف الحقيقة أما النصف الآخر فيكمن فينا، اذ ان الانتفاضة، عند بدئها، اعتقت الجماهير من الخوف والرعب الذي كان يكبلها فأين كنا نحن، وخصوصاً في بغداد والوسط والجنوب، وما هو الدور الفعال الذي ساهمنا فيه؟

إن احد الاسباب الاساسية، باعتقادي، هو تأخرنا دائماً عن اللحاق بالاحداث وتقدمها وقيادتها والخوف من تحمل مسؤولية تحليل الاحداث المستقبلية وتوقعاتها وما يترتب على ذلك من اتخاذ المواقف والاجراءات لاستباقها والتواجد في مقدمة الجماهير عند حصولها. اننا حالياً بارعون جداً في تحليل الاحداث الماضية وتسبيبها، ولكننا لا نجرؤ على اعطاء التحليل الصائب لما قد يجري وقد نكون غير قادرين على ذلك.

ويؤسفني في هذا المجال ان اسجل قناعتي بان قيادة الحزب وكوادره المتقدمة كانت، خلال الفترات الماضية متخلفة عن الاحداث ولم تستطع اللحاق بها.

ان الوثيقتين المطروحتين للمناقشة اليوم تعكسان وتؤكدان هذه القناعة فهما تعكسان ضمن اشياء كثيرة عدم الوضوح والخوف من وضع النقاط على الحروف والتمسك بالقديم الذي كبل الحزب بكامله وجعله عاجزاً عن الابداع والرؤية المستقبلية الصحيحة.

ان الملاحظات التي اود التطرق اليها هي ملاحظات اولية سريعة اجد من الضرورة التطرق لها ان رغبنا حقاً بتصحيح مسيرتنا.

اولاً : مشروع الوثيقة البرنامجية

اقول بصراحة، ان من المؤسف طرح مثل هذه الوثيقة باعتبارها وثيقة برنامجية لحزب شيوعي متمرس، فهي في افضل الحالات لا تعدو ان تكون برنامجاً انتخابياً لتشكيل حكومة. وإذا كان اسم الحزب فيها فارغاً فانها ستكون صالحة لان يملأ هذا الفراغ اسم أي حزب سواء كان اشتراكياً أو قومياً أو ديمقراطياً بل وبرجوازياً رأسمالياً لو رفعنا منه جملة أو جملتين.

ولو سلمنا، افتراضاً، بقبوله برنامجاً لحزب شيوعي لوجدنا انه يفترض وكأن هذه الحكومة ستشكل غداً أو بعد غد ان لم تكن قد تشكلت فعلاً منذ مدة من الزمن. ولكن ما هو برنامجنا حتى هذا اليوم الموعود، الذي لازلنا نسمع عن قربه منذ ثلاثة عشر عاماً؟ وما هو ستراتيجنا وما هي تكتيكاتنا خلال الفترة التي تفصلنا عن هذا اليوم السعيد؟ هذه الفترة التي تقصرها احلامنا لتكون اشهراً ان لم تكن اسابيعاً ويبعدها واقعنا المؤلم والمر لتصبح مدة مرعبة قد لا تكتحل عيون الكثيرين منا بمشاهدته.

لازلنا ـ وفق وثائقنا الرسمية /وثائق المؤتمر الرابع ـ حزباً عقائدياً نظريته الماركسية اللينينية ولكن الحال ينقلب في هذه الوثيقة فتصبح النظرية منهجاً يسترشد به فقط بل وتحشر كلمتا الماركسي واللينيني بحياء شديد وسط العشرات من الاوصاف والكلمات الرنانة عن الافكار والقيم والتراث والحضارة.

لماذا هذا الضعف الذي اوصلنا حد الخجل والحياء ان لم يكن الخوف من تحديد موقفنا. ان حزباً يرغب بمقارعة الدكتاتورية والطغيان وكسب الجماهير الى صفه يجب ان يتحلى بالشجاعة والجرأة الكافية لاعلان موقفه، فإما التمسك بالنظرية والدفاع عنها ببسالة وإما الاعتراف بالتخلي عنها وتقويم فكر وايديولوجية الحزب وفق المواقف والظروف.

ان هذه الوثيقة البرنامجية توحي بالمقدمة التالية: «ايها الرفاق، ايتها الجماهير ناموا مطمئنين حتى يمن الله علينا بأخذ روح صدام الشرير ويمنحنا الحكومة الديمقراطية الائتلافية الانتقالية التي تضم القوى والتيارات الاساسية في البلاد التي هي حتى هذه اللحظة مشتتة ومتنافرة واغلبها خاضع لمواقف خارجية وحينها سنعمل على ان تلتزم هذه الحكومة بالمهمات التالية: . . .

ثانياً: مشروع النظام الداخلي للحزب

الشيء الجيد الوحيد في هذا المشروع هو مقدمته، وهنا لا بد من التساؤل: كيف يمكن المقارنة بين هذه المقدمة وبين الصيغة الفضفاضة الهلامية التي يتكلم فيها مشروع

الوثيقة البرنامجية حول إلهام الحزب في وضع برنامجه.
أما ابواب النظام الداخلي ذاتها فجاءت محاولة فاشلة للابقاء على اسس الطبيعة التسلطية القديمة والاستقطاب والانفراد بالقرار مع رتوش مشوشة من الديمقراطية. وسنستعرض بعض الشواهد من الوثيقة:

١ ـ في السطر الاول من المادة ١ في الباب الاول يقول المشروع: «ان الحزب الشيوعي اتحاد طوعي لمناضلين تجمعهم نظرية واحدة...» وهنا اتجاهل الاقواس المحاطة بكلمة نظرية على افتراض انها خطأ مطبعي. ويرد ايضاً في الفقرة ٢ من هذه المادة: «... في اطار نظرية الحزب...». فما هي نظرية الحزب هذه؟ فلا مشروع البرنامج ولا مقدمة مشروع النظام الداخلي تشير الى وجود نظرية محددة للحزب، بل نجد في كليهما انه يسترشد بجملة من المناهج والافكار والقيم والتراث.

٢ ـ يُثبت في الفقرة ٢ من المادة ١ من الباب الاول ان وحدة الحزب مبنية: «... على حرية الآراء والتنافس والتفاعل المتبادل بينها والاتفاق فيها...» ولكن حذاري فهذه المفاهيم تتنافى مع التكتلات!! اذن ماذا يعني التفاعل المتبادل بينها والاتفاق فيها؟! لماذا يسمح للقيادة بتكتيل كل الامكانيات والجهود لتأييد مواقفها بصيغة قرارات ومواقف واشرافات، ولا يسمح حتى لرفاق الهيئة الواحدة بمناقشة الآراء والمواقف المطروحة عليهم وبلورة موقف موحد فيها خارج اجتماعات هيئتهم وعليهم محاولة الاقناع خلال الدقائق المسموح لهم خلالها مناقشة هذا الموضوع أو ذاك. ان التكتل حول موقف أو رأي معين هو مفهوم ديمقراطي، فكيف يتنافى ذلك مع الاسس الديمقراطية؟!

٣ ـ في الفقرة ج من الفقرة ٣ من الباب الاول جاء: «حق الاقلية... أمام المراجع الحزبية المسؤولة...» مرة اخرى السلطة المرجعية وغلق الابواب امام احتمال اقناع رفاق آخرين خارج المرجعية بصواب رأيهم.

٤ ـ في الفقرة ج من الفقرة ٧ من الباب الاول جاء: «حرية الرأي... داخل المنظمات والهيئات الحزبية...» مرة اخرى للهيئات القيادية الحق في الدعوة والتبشير والتثقيف بآرائها في جميع الهيئات والمنظمات التابعة لها، أما الرفيق المسكين فأقصى ما يمكن ان يطمح به هو اقناع بضعة رفاق من هيئة (دون تكتل مسبق طبعاً!).

٥ ـ المادة ٧ ـ الفقرة ٢: «يعتبر مستقيلاً من الحزب كل من تخلى عن الالتزام بشروط العضوية» ان هذه الصياغة تمنح الحرية للتأويل الكيفي وفق مزاجية الهيئة المعنية.

٦ ـ الباب الثالث / المادة ٩ ـ المؤتمر الوطني للحزب ـ الفقرة ١: «المؤتمر الوطني اعلى سلطة... وللجنة المركزية ان تدعو...» لماذا سلطة وليس هيئة؟ ألا ينبع ذلك من روح التسلط؟! ولماذا دعوة المؤتمر الاعتيادية والطارئة حكر على اللجنة المركزية وما هو

موقع وتأثير الرأي الحزبي العام، منظمات ولجان واعضاء مؤتمر؟!

٧ ـ لماذا تمنح اللجنة المركزية حق التحكم في طبيعة المؤتمر من خلال تحديدها قواعد الانتخاب ونسب التمثيل. ولا تكون هذه القواعد والنسب محددة اساساً في النظام الداخلي (الفقرة ٣ من المادة ٩).

٨ ـ يفسح مشروع النظام الداخلي الحالي المجال امام الاحتكار الابدي للمواقع القيادية في حين اثبتت كل التجارب والاحداث ضرورة التحديث المستمر وتحديد الحدود الزمنية القصوى للمواقع القيادية.

٩ ـ تحديد سياسة الحزب التنظيمية هو من صلاحية المؤتمر بكونها التطبيق المباشر للنظام الداخلي ولا يجوز تركها لاجتهادات عدد محدود من قيادة الحزب، أي اللجنة المركزية، وإنما توضع ضمن ثوابت محددة ضمن النظام الداخلي وتحديد صلاحية تعديلها للمؤتمر أو المجلس الحزبي العام.

١٠ ـ يجب ان تتضمن مهام المؤتمر (المادة ٩) مهمة دراسة تقارير موسعات المنظمات الحزبية.

١١ ـ تبديل اسم اللجنة المركزية الى اللجنة التنفيذية وذلك لان طبيعة مهامها هي تنفيذ سياسة وبرنامج الحزب المقرة من قبل المؤتمر والقرارات الصادرة عنه.

١٢ ـ إلغاء المكتب السياسي والاكتفاء بسكرتارية اللجنة التنفيذية التي تنظم اعمالها وتنسقها.

١٣ ـ تتطرق مقدمة مشروع النظام الداخلي الى النضال من اجل حقوق الانسان الكردي وتتسلسل بذلك من الحكم الذاتي ضمن الجمهورية العراقية وحتى الاتحاد الفيدرالي بينما في اصل النظام الداخلي ومن الناحية الحزبية يبدأ في تنفيذ الصيغة الفيدرالية مباشرة.

انني اعتقد ان الصيغة الفيدرالية بالرغم من صوابها وضرورتها مستقبلياً إلا انها غير مناسبة في الوقت الحاضر وخصوصاً وان تمركز عمل الحزب وكوادره وقوى المعارضة العربية في المنطقة الكردية سيخلق تشابكاً وارباكاً لعمل الحزب ويؤدي الى ازدواجية المنظمات والمهام في منطقة كردستان وهي تتناقض مع ما جاء في مقدمة مسودة النظام الداخلي من ان «الحزب هو تجسيد لوحدة نضال الشعب العراقي . . . الخ».

١٤ ـ فيما يخص الموضوع ذاته المتعلق بالفقرة السابقة تتطرق عدة مواد من مشروع النظام الداخلي الى تسمية «اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في كردستان العراق» بينما تعطي المادة (١٥) الصلاحية لهذا الحزب في وضع برنامجه ونظامه الداخلي وهذا يتناقض مع تحديد تسمية هيئة قيادته مسبقاً.

مسائل ملحة لانجاح مؤتمر حزبنا الخامس

خالد

ان الحياة تفرض التجديد وبأدوات جديدة بحيث لا يكون مشروطاً ومستمداً من واقع لا يتشابه مع واقع حزبنا الذي يتطلب منا جميعاً، اليوم اكثر من قبل، وضع صيغ جديدة لتحديد مساره ومبادئه بالتوازي مع واقع شعبنا. وهذا لا ينفي الرجوع الى الموروث النضالي الذي حتم وجوده كحزب مواصل وله دور فاعل في توعية جماهير شعبنا في نضالها ضد سياسات الحكومات الجائرة المتعاقبة، وذلك رغم ابتعاد حزبنا عن واقع هذه الجماهير في بعض المواقف التي كانت سبباً لتحجيم دوره والتفريط بعدد لا يستهان به من قواه والتي اصبحت هامشية لا دور لها في عملية التجديد والمساهمة في خلق آلية جديدة قد نتوصل اليها جميعاً سواء في الاعداد لمؤتمر حزبنا الخامس أو من خلال الدراسة المستفيضة والدقيقة التي ستترك بصماتها على ما سيتمخض عنه من نتائج وقرارات وبصياغات جديدة ستُظهر التباين بين ما هو متخلف وبالي وما هو جديد يتفق عليه الجميع بشرط ان يتطلب التقدير الاصح في التطبيق سواء كان في برنامج حزبنا أو في نظامه الداخلي. الوثيقتان لا تنسجمان مع الواقع الحالي انسجاماً كلياً وخاصة النظام الداخلي الذي فصل وخيط على قياس النخبة التي لا صلة لها بالديمقراطية.

واذا ما نجح المؤتمرون في التوصل الى ما هو جديد ومنسجم مع واقع حزبنا وشعبنا، وهذا ما ينتظره رفاق وجماهير حزبنا، فان ذلك سيؤدي الى اجتثاث خيبة الامل والاحباط والتعب والابتعاد عن الميدان النضالي الحقيقي...

وبلا شك يتطلب المؤتمر والمؤتمرون ان تكون هناك ميزات ومواصفات خاصة جداً قلما كان يتصف بها الذين انتدبوا في المؤتمرين الثالث والرابع وكانت النتيجة على ما هي الآن. . . هذه المواصفات هي :

١ ـ الزهد السياسي ، واكتفي بالقول هنا من خلال ما طرح من مقروء ومسموع من الاصدقاء والاعداء عن هذه الميزة التي كان يتميز بها رفيقنا الخالد يوسف سلمان (فهد) حتى في حياته الخاصة كانسان قبل ان يكون قائداً سياسياً.

٢ ـ الوقوف مع الديمقراطية المهزومة في المؤتمرين الاخيرين والتي اصبحت كالراية الممزقة لكنها ستبقى ترفرف وستنتصر حتماً بفضل من سيعتمدها كمبدأ في سير اعمال المؤتمر ومن اجل اشاعتها على اوسع نطاق وبشكل معقول. . .

٣ ـ الابتعاد وبشكل عملي عن ممارسة الاسلوب البيروقراطي المستهجن الذي سيظهر اثناء سير اعمال المؤتمر اذا ما كانت النوايا وكل التوجهات حسنة وإلا . . ! . . . !

فالبيروقراطية لاتزال تستغل جهاز الحزب لاغراضها الخاصة بها اصلاً. . . وبالذات لا يمكننا ان ننكر بانها تمثل شيئاً اكثر من كونها بيروقراطية لا حول لها ولا قوة سوى الاجترار بالصيغ الاوامرية لتطبيق قرارات غير مدروسة. ومن اجل الخلاص من هذه الظاهرة يجب ايجاد منابر فكرية تتواصل من خلال النقاشات والتحليل العلمي للوصول الى افضل الاستنتاجات الفكرية التي لها صلة بالحداثة والتجديد مع وعي افضل عناصرها التي تكون ضمن اطر حزبنا التنظيمية ، لان البيروقراطية طيلة الاعوام الماضية ، ولاتزال ، راضية رضى كاملاً عن وضع حزبنا الحالي الذي لا يحسد عليه ، لان البيروقراطية كانت متألقة باستمرار وهي لا تعي انها مجرد بوصلة معطلة لا تستطيع تحديد الاسس المطلوبة للخلاص من الانتكاسات والاحباطات. ومما ادى الى انتصارها هو خلق كتلة الطاعة لا للقرار بل للمسؤولين. . . وعجباً لمن يسمح لنفسه ان يكون في هذا الموقع وبهذا الظرف بالذات حيث انه يساهم في بقاء النتائج السلبية العميقة الاثر في حياة حزبنا. . كذلك طرح المبالغات التي اعاقت البحث عن الجديد في حزبنا ككيان ، وكذلك العمل بروح المحافظة وضيق الافق والرغبة الانانية بتأمين سلامة البقاء. . .

ومن اجل خوض عملية التجديد ونحن على اعتاب انعقاد مؤتمر حزبنا يجب غلق طريق الصعود أو البقاء وفي مواقع قيادية امام المحتضرين والمتشبثين بهذه المواقع من اجل الاستمرار والاحتفاظ بالامتيازات التي يفرضها هذا الموقع القيادي ، وهؤلاء لم تطلهم أية عملية استفتاء أو تقييم في أي مناخ ديمقراطي. . علماً بان التقييم الخاطىء يحصر أية مهمة بمثل هذه النماذج والتي تكون دائماً مدافعة ليس عن الحزب ككيان بل عن مكانتها في هذا الكيان. ان التطبيق المبدع للجديد الذي يستجيب للحاجات الحقيقية لهذا

الكيان وليس السعي وراء الامتيازات كفيل باجتثاث هذه النماذج ضمن الشرعية اذا ما احترمت هذه الشرعية . .

٤ ـ الكف عن اعتماد التوازنات كمبدأ أو اسلوب في تركيبة الحزب التنظيمية، ومهما يترك ذلك من فراغ في بعض المفاصل وان كانت مهمة.

٥ ـ شئنا أم أبينا يجب ان تكون كل القرارات ذات صلة وثيقة مع واقع شعبنا الذي يتطلب ذلك منذ اعوام . .

٦ ـ الابتعاد عن صيغ التجارب المنهارة والتي طالما كنا نجترها بلا حدود دون الوصول الى نتائج ايجابية في تحقيق اهداف حزبنا وشعبنا . .

٧ ـ فسح المجال لطرح المفاهيم المغيبة قسراً والتي عانت كثيراً من الحجب بفضل مواجهتها بأساليب خاطئة مثل ألالتفاف وتصفية حسابات متفق عليها مسبقاً . . . فتلك المفاهيم زكتها الحياة في مجالات تطبيقية، وستطرح حتماً بفضل الحريصين عليها . .

واخيراً ليس الغرض الاساسي تشخيص القضايا العقدية التي جرى تشخيصها مرات عديدة واستثمر هذا التشخيص من اجل امتصاص بعض النقمة . . . فكفى الاجترار بالمشاكل من دون تحقيق الغرض الاساسي وهو ايجاد الحلول لتعتبر ضمن عملية التجديد. فهي تتطلب المسؤولية الجماعية والتي تنطلق من ارادة المؤتمرين اذا ما توفر المناخ الديمقراطي لانتخاب قيادة جديدة فاعلة عاملة ومن مهامها ان تحدد المهمات الخاصة للشيوعيين للاضطلاع بدورهم كأدوات تغيير وبآلية جديدة لخوض النضال في كافة المجالات لتنفيذ قرارات ديمقراطية نصاً وروحاً ويطالب بها الجميع . . .

واخيراً، في بلد مثل بلدنا لايزال بركان الانتفاضة فيه ساخناً، الحاجة للطليعة في اللحظة الحاسمة امر غاية في الاهمية ومن الضرورات لتخليص شعبنا من الطغمة الدكتاتورية وقوانينها الى غير رجعة ومزبلة التاريخ مفتوحة لها.

مشروع قانون
المجلس الوطني لكردستان العراق
من الضروري ان يطرح للمناقشة الشعبية

المحامي /محمد صالح ئاميدي

المقدمة:

يحتوي المشروع، على اسماء السادة اعضاء لجنة الصياغة، ومذكرة تفسيرية على مدته، ومشروع القانون الذي يحتوي على (٦١) مادة موزعة على سبعة ابواب وبالشكل التالي (تكوين المجلس/ انتخاب المجلس) ويتفرع الى عدة فصول وهي: الهيئات الانتخابية /المناطق الانتخابية /موعد الانتخابات/ جدول الناخبين /شروط الناخب والمرشح/ الترشيح/ الدعاية الانتخابية/ التصويت) العضوية في المجلس (الحصانات والمكافآت /انتهاء العضوية/ سير العمل في المجلس ومهام وصلاحيات المجلس/ الجرائم الانتخابية: /احكام متفرقة والاسباب الموجبة لصدور القانون.

قبل الخوض في النقاش القانوني، اقدر جهود زملائي في لجنة الصياغة خير تقدير، بما قدموا من جهد مكثف وخلال مدة قصيرة خدمة للشعب الكردي وقضاياه المصيرية، خاصة في هذه المرحلة الدقيقة التي يمر بها شعبنا الكردي في سبيل التحرر وممارسة حقه الديمقراطي على ارض كردستان العزيزة. ورغم هذه الجهود، إلا انني استمحهم عذراً في ابداء ملاحظاتي الشكلية والقانونية التي تتعلق باهداف ومقاصد النصوص القانونية الواردة في المشروع اضافة الى خلو المشروع من نصوص مهمة، كان الواجب التشريعي يفرض

صياغتها، ليكون المشروع متكاملاً ، اضافة الى ازدواجية المشروع من ناحية طبيعة القانون، كونه قانون انتخاب المجلس الوطني لكردستان العراق أو قانونا يحدد الصلاحيات التشريعية للمجلس. . والعقوبات الواردة فيه. وتجاوز المشروع مبدأ فصل السلطات الثلاث. . آمل ان اكون موفقاً في ملاحظاتي وان تؤخذ بنظر الاعتبار وفق مبدأ الحوار الديمقراطي والرأي. . والرأي المقابل خدمة لقضية الشعب.

ونتناول تقييمنا للمشروع المواضيع التالية:

اولاً ـ طبيعة السلطة الحالية في كردستان.

ثانياً ـ ما هو النظام الفيدرالي وفق قواعد الفقه الدستوري.

ثالثاً ـ ما هي السلطات وما هو مبدأ فصل السلطات الثلاث.

رابعاً ـ ما هو قانون الانتخابات.

خامساً ـ عيوب المشروع

أ ـ العيوب الشكلية.

ب ـ العيوب الموضوعية.

أولاً ـ طبيعة السلطة الحالية في كردستان:

حدد فقهاء القانون الدستوري الاشكال التي يتم بموجبها اعداد الدستور، فلا بد من النظر الى السلطة التي يعود لها حق الاعداد والتشريع، هذه السلطة تختلف تسميتها حسبما يكون القصد اعداد نظام جديد لدولة ناشئة (جديدة) ولاقليم يتمتع بالحكم الذاتي أو الفيدرالي واعداد دستور على اثر انهيار النظام القائم. وفي كلتا الحالتين فان السلطة التي يعود لها هذا الامر يجب ان تتمتع بسلطات سياسية، وحدد بنوعين من السلطة السلطة التأسيسية الاصلية والسلطة التأسيسية المشتقة.

السلطة التأسيسية الاصلية:

هي التي جاءت بعد انهيار السلطة القديمة وبفعل ثوري أو انتفاضة هدفها ابدال النظام السياسي والاجتماعي القديم بنظام جديد، وفي هذه الحالة فان صحة هذا النظام تتسم في الحقيقةبتبنيه لنجاح الحركة الثورية التي تحول الواقع الى قانون، انما ترتكز على تغيير النظام القانوني في المجتمع. وبهذه الطريقة فان نجاح الانتفاضة يتم بتدمير اسس القواعد القانونية السابقة؛ ان هذا العمل لا يمكن اعتباره غير قانوني اذا اعتبرنا ان القانون ليس بقيم مفروضة على الجماعة بل اداة لتحقيق النظام الاجتماعي الافضل من السابق،

لان الانتفاضة أو الثورة ليست إبطالاً للقانون، وإنما تحويل لكيانه، وان محاولة هذه السلطة بتشريع قانون لانتخاب مجلس يمثل الشعب ويكون هذا المجلس مؤهلاً لوضع دستور اقليمي عمل شرعي وقانوني وانني اؤيد ما ذهب اليه اعضاء لجنة الصياغة بان الجبهة الكردستانية هي السلطة الفعلية في كردستان العراق وقد جاءت بفعل ثوري اثر الانتفاضة المجيدة في آذار من سنة /١٩٩١. وانهارت سلطة الدولة العراقية عليه فانها سلطة الامر الواقع.

ب ـ السلطة التأسيسية المشتقة:

وهي التي نص على وجودها الدستور القائم، وان موضوع هذه السلطة لا تتعلق بالمشروع، لان الواقع الذي نعيش فيه مختلف. عليه فان شرعية (جك) كسلطة فعلية في كردستان تستمد قوتها القانونية باعتبارها الممثل السياسي للشعب لها حق في قيادة المرحلة الانتقالية فقط. وان قراراتها تكون نافذة كاستجابة للواقع الموضوعي لهذه المرحلة.

سؤال يطرح نفسه بقوة. . كيف الطريق الى احداث وتشكيل المؤسسات الدستورية في كردستان؟ للاجابة على هذا السؤال يتوجب تحديد نوعية المؤسسات. . هل تهدف الى تأسيس مؤسسات الحكم الذاتي ضمن اطار العراق. .؟ أو الى تأسيس مؤسسات النظام الفيدرالي (جمهورية كردستان الفيدرالية) وبالاتحاد الاختياري مع الشعب العربي في اقليم عربستان العراق وتأسيس دولة اتحادية تضم الاقليمين. .؟

اذا كان الهدف منه تأسيس مؤسسات الحكم الذاتي (السلطة التشريعية / التنفيذية) فان الدستور العراقي هو الدي يحدد اطار هذه المؤسسات، وانها تختلف عن الدستور الاقليمي لاقليم كردستان أو عربستان الذي ينظم شكل الفيدرالية. وفي كلا الحالتين فان انتخاب اعضاء السلطة التشريعية واجب دستوري يمليه عليه اصول الفقه الدستوري والاسلوب الديمقراطي لتأسيسها.

إلا ان نوعية النظام تختلف عن الاخرى في الصلاحيات والسلم التشريعي وبهذا فان القانون الخاص بالحكم الذاتي يحدد صلاحيات المجلس التشريعي في اصدار التشريعات المحددة مسبقاً من قبل السلطة المركزية. وكما اعتقد ،ان الحكم الذاتي لا يتلاءم مع هذه المرحلة التي يمر بها شعبنا وان النظام الفيدرالي، كونه نظاماً متقدماً في التدرج الدستوري ويحقق الحقوق المشروعة للشعب الكردي ويتلاءم مع الطبيعة القومية لاقليم كردستان.وان عناصر واركان هذا النظام متوفر في اقليم كردستان العراق، وقد عرف

فقهاء القانون الدستوري النظام الفيدرالي بما يلي :

(نظام دستوري يحدد نوعية الحكم والسلطات لجماعة معينة من الناس استقرت على اقليم معين وتوحدت اختيارياً مع الاقاليم الاخرى في ظل اتحاد يمثل الشعوب المنضوية تحت رايتها).

وبهذا التعريف يمكن استخلاص العناصر المكونة للجمهورية الفيدرالية وهي :

أ ـ نظام دستوري يحدد نوعية الحكم والسلطات /جمهورية فيدرالية.

ب ـ جماعة معينة من الناس / الشعب الكردستاني.

جـ ـ اقليم معين /كردستان الجنوبية (اقليم كردستان العراق).

د ـ الوحدة الاختيارية عبر استفتاء شعبي عام.

أما بخصوص تأسيس المؤسسات الفيدرالية وتحديد الصلاحيات الدستورية فان النظام الفيدرالي بعد توفر الاركان المذكورة اعلاه يتطلب ما يلي :

١ ـ دولة اتحادية تتكون من عدة اقاليم.

٢ ـ هيئات الدولة الاتحادية :

أ ـ دستور اتحادي.

ب ـ السلطة التشريعية (البرلمان الاتحادي).

جـ ـ السلطة التنفيذية (حكومة الاتحاد).

د ـ السلطة القضائية (المحكمة الدستورية).

٣ ـ هيئات اقليمية :

أ ـ دستور اقليمي.

ب ـ السلطة التشريعية (البرلمان الاقليمي).

جـ ـ السلطة التنفيذية (الحكومة الاقليمية).

د ـ السلطة القضائية (المحاكم).

وبتطبيق هذا النظام على العراق الذي يتكون منهما (اقليم كردستان / اقليم عربستان) فيجب ان يكون لاقليم كردستان السلطات والهيئات المذكورة اعلاه، مع منح الاقليات القومية من التركمان والآشوريين الحقوق الادارية والثقافية والدستورية بما يضمن تمتعهم بالحكم الذاتي في اطار جمهورية كردستان الفيدرالية.

ثالثاً ـ ما هي السلطات وما هو مبدأ فصل السلطات الثلاث :

سبق وان اكدنا بان النظام الدستوري الفيدرالي يعني حكومة اقليمية تتمتع

بالسلطات الثلاث (التشريعية / التنفيذية / القضائية) ويجب ان تكون السلطات الثلاث مستقلة عن الاخرى وبشكل متوازن بحيث لا تؤدي احداها الى شل اعمال الاخرى، فالتعاون بين السلطات هو من الامور الرئيسية لحسن سيرها، كما يستوجب تنظيم الاجراءات الضرورية لاقامة التعاون والانسجام بين السلطات وبنصوص دستورية تهدف الى التنسيق الكامل.

فلو فرضنا جدلاً ان السلطة التشريعية قد انبثقت من خلال الانتخابات وان السلطة التنفيذية قد تأسست وفق النصوص الدستورية وبالمبدأ الديمقراطي والتداول في السلطة بين الاحزاب والكتل المتنافسة فأين السلطة القضائية . . .؟ سبق وان اكدت في الكراس الخاص (آراء ومقترحات حول انتخاب البرلمان الكردستاني) بان السلطة القضائية هي السلطة الثالثة في المؤسسات الدستورية وان تأسيس سلطة قضائية في كردستان بجانب البرلمان والسلطة التنفيذية ضرورة دستورية وقانونية لا يجوز العدول عنها وانني اضم رأيي مع آراء جميع الفقهاء الدستوريين بان من اهم واجبات السلطة القضائية كسلطة لتحقيق العدالة والنظر في القضايا الخاصة بين الافراد من جانب وبين الدولة من جانب آخر اضافة الى كونها سلطة الرقابة على تطبيق القوانين والتشريعات والاشراف على الانتخابات وتكون الجهة التي تنظر في الطعون الانتخابية ان تكون هذه السلطة مستقلة ومحايدة وكفوءة بين السلطات الاخرى وتستمد قوتها واستقلاليتها من الدستور والقانون.

هنا كيف يتم تأسيس السلطة القضائية . . .؟ الجواب بطريقتين:

أ ـ بالانتخابات العامة والشعبية اسوة بالسلطة التشريعية كما هو الحال في انكلترا وفرنسا.

ب ـ بعقد مؤتمر قضائي يضم القضاة ورجال القانون.

وبما ان الطريقة الاولى لا تتلاءم مع الظروف الخاصة في كردستان فان عقد مؤتمر قضائي ضروري جداً وتكون مهمة هذا المؤتمر ما يلي:

١ ـ تأسيس مجلس القضاء (السلطة القضائية بالانتخاب في كردستان).

٢ ـ انتخاب هيئة قضائية عليا للاشراف على الانتخابات.

٣ ـ القيام بجميع الصلاحيات القضائية لتنظيم القضاء في كردستان.

أما الرأي القائل بان المحاكم موجودة ومنها محكمة استئناف كردستان. فهذه المحاكم غير معترف بها من الناحية الدستورية، لان تشكيلها غير قانوني ولا تستمد قوتها القضائية من الشرعية الدستورية وان اعتبار المحاكم الموجودة بمثابة السلطة القضائية خطأ دستوري جسيم يلحق الضرر بالمبادىء الديمقراطية لاننا على اعتاب مرحلة جديدة، وان الانظمة والمؤسسات التي كانت قائمة قد انهارت بسبب الانتفاضة المجيدة في آذار من

سنة /١٩٩١ حالها حال المجلس التشريعي والتنفيذي السابقين اضافة الى ان الدولة قد جردت جميع الدوائر الموجودة في كردستان من فحواها الرسمي لاننا اما ان نكون ديمقراطيين حقيقيين ونؤسس المؤسسات الدستورية بالمبدأ الديمقراطي وبالشرعية وإما تكون مؤسساتنا مؤسسات مفقودة الفحوى والتنظيم مثل مؤسسات الحكومة العراقية. . . لاننا عندما نقول (السلطة القضائية) نقول سلطة شرعية مستمدة قوتها الدستورية والقانونية من اجماع رأي رجال القانون والقضاء سواء بالانتخاب أو منبثق من مؤتمر تأسيسي.

ان تأسيس السلطة القضائية في كردستان يجب ان يتم قبل انتخابات المجلس التأسيسي للدستور الاقليمي. لان الاولى تراقب الثانية في تطبيق التشريع وسير الانتخابات وان هذا الموضوع يكون محل تساؤل من قبل المراقبين الدوليين والوفود الاجنبية وبالتالي تكون العملية قاصرة ومشوبة بالخطأ الدستوري. ونأتي بعدة امثلة من خلال دراسة بنود المشروع يتضح من خلالها بان الزملاء في لجنة الصياغة قد وقعوا في نفس الخطأ ومنها:

١ ـ ورد في المادة السادسة ما يلي: (تشكل بقرار من الجبهة الكردستانية هيئة عليا للاشراف على الانتخابات في كردستان تكون برئاسة قاضي من الصنف الاول أو الثاني وعضوية المدعي العام في المنطقة الاستئنافية) وبتحليل هذا النص يتضح بان:

أ ـ المحاكم القضائية المتمثلة في رئاسة الاستئناف محاكم شرعية وتستمد قوتها القانونية من خلال السلطة القضائية في حين انها محاكم قد جردت من شرعيتها القانونية لان السلطة الحكومية قد قررت سحبها الى خارج كردستان حالها حال المجلس التشريعي والتنفيذي والمؤسسات الاخرى، وان قراراتها لا تستند الى الشرعية حتى من لدن محكمة تمييز العراق.

ب ـ اضطر الزملاء في المادة (٨) من المشروع لوضع صيغة بان يكون رئيس لجنة المركز الانتخابي برئاسة (قاضي أو نائب مدعي عام أو حقوقي)وكأن يخشون بان لايغطي القضاة جميع اللجان فوضعوا احتياطاً (حقوقي) هنا نسأل من أين يستمد هذا الحقوقي شرعيته ليكون مشرفاً على الانتخابات؟

جـ ـ ورد في الفقرة (٢) من المادة (٥٥) بان لطالب الترشيح ان يطعن في قرار الهيئة العليا لدى محكمة استئناف كردستان. ويتضح من هذا النص ما يلي:

١ ـ تم تغيير اسم محكمة الاستئناف لمنطقة الحكم الذاتي باسم محكمة استئناف كردستان، فاذا سايرنا رأي الزملاء في تغيير اسم المحكمة رغم انه اجراء شكلي إلا ان هذا التغيير كيف تم وبموجب أي تشريع وبموجب اية قوة قانونية. . . ؟ اضافة الى ان في كركوك منطقة استئناف اخرى وانها جزء من كردستان فهل يجوز تسمية منطقتين استئنافيتين كونهما تخصان كردستان وبمثابة سلطتين قضائيتين. . .

٢ ـ يستنتج من النص بان هذه المحاكم تستمد شرعيتها من خلال هذا التشريع وهذا امر مرفوض قانوناً، حين نفرض سلطة مهمة جداً وهي السلطة القضائية التي لا سلطان عليها إلا الدستور ان تستمد شرعيتها من قانون خاص هدفه اجراء وتنظيم الانتخابات.

لكل ما تقدم فان المحاكم الرسمية الحالية تعتبر محاكم عديمة الجدوى والقرار وانها تشكلت كما تشكلت المجالس التشريعية والتنفيذية والمؤسسات الاخرى وبموجب احكام الدستور العراقي المؤقت الذي لا يؤمن بمبدأ فصل السلطات الثلاث وأؤكد مرة اخرى بضرورة تأسيس السلطة القضائية عبر مؤتمر قضائي يضم رجال القانون في كردستان ويشترط ان يكون القضاة والحكام والمدعون العامون مستقلين سياسياً خلال فترة وظيفتهم اسوة بجميع الدول ذات الانظمة الديمقراطية.

رابعاً ـ ما هو قانون الانتخابات؟

عرف الفقهاء قانون الانتخابات بانه مجموعة من الاحكام والقواعد القانونية الاجرائية التي تنظم الاقتراع والانتخاب وتكوين السلطة المنتخبة سواء المجالس التأسيسية أو التشريعية أو المحلية وبهذا التعريف يمكن تحديد نوعية قانون الانتخاب فهو يختص فقط في تنظيم الاجراءات المتبعة للانتخابات مثل العضوية وشروط المرشح والناخب وشروط العضوية والاقتراع وطريقة الاقتراع سواء كان النسبي أو الاكثرية في دورة واحدة أو دورتين بلائحة أو بأفراد لحين الفوز والعضوية وتكوين المجلس. بما ان الهدف الاساسي من تشريع هذا القانون هو لانتخاب المجلس الوطني لكردستان فيجب ان يكون القانون محدداً فقط لاجراءات ومراسيم الانتخابات دون الخوض في الصلاحيات الدستورية الخاصة بالمجلس لان تحديد مثل هذه الصلاحيات وبموجب هذا القانون حسبما ورد في المادة (٥٦) من المشروع خطأ تشريعي وغير قانوني لان (جك) عند تشريع قانون لا تشرع الصلاحيات بالمجلس مسبقاً اذاً ما هي أوجه الديمقراطية في هذا المجلس اذا تم تحديد صلاحياته بموجب قانون صدر من جهة غير مكلفة ومخولة باصدار التشريعات وخاصة التي تقيد اطار المؤسسة الدستورية. كما ذكرنا سابقاً ان (جك) هي سلطة الامر الواقع والقيادة السياسية للشعب الكردي ولها الحق في تنظيم المؤسسات الدستورية المنتخبة من قبل الشعب لكن ليس لها الحق في تحديد الصلاحيات.

فيجب ان يكون المشروع خاصاً بالانتخابات فقط لانه قانون اجرائي وليس موضوعي وان المجلس لا يمكن اعتباره المجلس الوطني لكردستان العراق وإنما المجلس التأسيسي المنتخب من قبل الشعب وان مهمته اعداد دستور اقليمي لكردستان ومن

خلال طرحه الدستور المقترح للاستفتاء الشعبي والمصادقة عليه يقوم المجلس باصدار قوانين تكميلية لاجراء الانتخابات العامة، إلا ان هذه الصيغة قد حرقت مرحلة قانونية كاملة وان حرق المراحل سواء تاريخية أو قانونية تكون نتيجته قاصرة وناقصة.

وكان من الافضل على الزملاء وضع المبادىء الدستورية العامة في هذا القانون لانه يضمن التداول في السلطة للاحزاب والكتل البرلمانية التي تشغل اكثرية المقاعد ومنها:

١ ـ الشعب مصدر السلطة وشرعيتها.

٢ ـ السلطات الدستورية سلطات مستقلة واحدة عن الاخرى.

٣ ـ مبدأ التداول في السلطة مبدأ ديمقراطي.

٤ ـ المواطنون متساوون أمام القانون.

٥ ـ ضمان مبدأ حرية الصحافة والنشر والاعلام.

٦ ـ مبدأ حرية تأسيس الاحزاب السياسية والنقابات والمنظمات المهنية.

٧ ـ مبدأ حرية الاضراب والتظاهر السلمي.

٨ ـ مبدأ منح الاقليات القومية الحقوق الثقافية والادارية أو الدستورية. وغيرها من المبادىء العامة التي ترسخ الديمقراطية في المجتمع.

ان تبريرنا في وضع هذه المبادىء في قانون خاص قبل اجراء الانتخابات هو ان لا يستغل أي حزب من الاحزاب المؤتلفة في الجبهة الكردستانية الذي يفوز بالاكثرية في المجلس بوضع نظام خاص يعدل عن المنهج الديمقراطي، لانه ليس من البعيد ان يستغل هذه المبادىء أو يقوم بالغائها والتحكم في السلطة حسب النهج السياسي له. لان هذه القواعد والمبادىء هي قواعد عامة ومطبقة في جميع انحاء العالم وان أي حزب يستلم السلطة يجب العمل وفق هذه المبادىء ومحاولة تطويرها وترسيخها واتخاذ الاجراءات اللازمة لتطبيق منهجه الحزبي من خلال هذه القواعد العامة.

خامساً ـ العيوب الشكلية:

ـ ان المشروع يهدف الى اجراء انتخابات المجلس الوطني الكردستاني وان المشروع يتضمن في الفقرة الثانية من المادة (٥٦) ما يلي: (اقرار الاتفاقيات والبت في المسائل المصيرية لشعب كردستان العراق) اضافة الى تشريع القوانين، يتضح من هذا النص ما يلي:

أ ـ ان تحديد هذه المسائل المصيرية من واجب السلطة التشريعية.

ب ـ ان القضايا المصيرية يجب ان تعرض للاستفتاء الشعبي وخاصة ان احكام

الفقرة (٣) من المادة (٣٧) من المشروع قد تبنت اسلوب الاقتراع بالاكثرية المطلقة وفي دورتين وان مساوىء هذا الاسلوب:

١ ـ ان هذا الاسلوب متبع في مجتمع متجانس من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والنفسية وبالذات في انكلترا حيث يتنافس الحزبين الرئيسيين، المحافظين والعمال.

٢ ـ ان هذا الاسلوب لا يعطي صورة صادقة وامينة للتمثيل البرلماني واذ يؤدي في اغلب الاحيان الى المبالغة في تمثيل الاكثرية البرلمانية رغم عدم حصولها على الاكثرية ومثال ذلك الانتخابات التي جرت في بريطانيا في سنة /١٩٧٤ حيث احرز حزب العمال على (٢٠٠) ألف صوت أكثر من حزب المحافظين، إلا ان الفوز اصبح لصالح حزب المحافظين بسبب توزيع الاصوات على المقاعد في الدوائر الانتخابية، وان بريطانيا الدولة الوحيدة التي تتبع هذا الاسلوب، وانه قديم لا يتلاءم مع الوضع في كردستان.

٣ ـ ان أي خلل في تقسيم الدوائر الانتخابية سوف يؤدي الى تفاوت نسبة الاكثرية والاقلية وبالعكس.

كما ان هذه الطريقة لا تتلاءم مع الظروف الخاصة بكردستان للاسباب التالية:

١ ـ وجود احزاب كبيرة ذات قاعدة شعبية واسعة واحزاب صغيرة في كردستان وان اتباع هذا الاسلوب يبعد احد الاحزاب الكبيرة مع الاحزاب الصغيرة الاخرى في المسرح البرلماني وبالتالي تكون ضمن قائمة الاحزاب المعارضة.

٢ ـ لا يشجع التحالفات بين اللوائح بسبب حصر المنافسة بين تيارين أو حزبين رئيسيين.

٣ ـ وجود تحديات مباشرة من قبل السلطة المركزية في الوقت الحاضر حيث ان انتخاب برلمان كردستاني يعتبر كارثة سياسية للسلطة المركزية وتحدي نهجها الدكتاتوري لذا تحاول عرقلة المسيرة الديمقراطية في كردستان وان غياب الوحدة في مسيرة الاحزاب والقوى الكردستانية بعد الانتخاب بخلق الاكثرية البرلمانية في السلطة،ويجعل الاقلية في الجبهة المعارضة مما يهدد السلام في كردستان.

٤ ـ ان الاسلوب النسبي هو الاسلوب المعاصر في التطور الديمقراطي في العالم لتمثيله الشعبي والسياسي وابراز دور الشعب في الممارسة الديمقراطية، وخاصة ان القضايا المصيرية، يجب الاجماع عليها من قبل الاكثرية الشعبية المسؤولة والحريصة، لان اسلوب الاكثرية المطلقة يخدم رؤساء العشائر والاغوات المتنفذين بمراكزهم العشائرية والاقتصادية وبامكانهم خوض الانتخابات والفوز بها بحكم هذا التاثير، وبالتالي يكونون مسؤولين عن مصير الشعب الكردي.

ثانياً ـ ان المشروع يخلو من نص يقضي بتحديد اقليم كردستان، أو على الاقل

بوضع معيار معين لتحديد الاقليم كوحدة جغرافية متميزة بطابعها القومي والتاريخي، وحسب اعتقادي ان هذا الخلو نقص جوهري في المشروع ولسببين:

ان النظام الفيدرالي يشترط تحديد الاقليم جغرافياً، لان الاقليم ركن من اركان هذا النظام.

ب ـ ان عدم تحديد الاقليم يساير اتجاه الانظمة الشوفينية ومنها النظام العراقي وهذا الاتجاه يقضي بمنح الحكم للشعب الكردي كأفراد أو جماعات قومية، دون الاقليم الذي استقرت عليه، وان رئيس النظام العراقي قد أكد عدة مرات بان الحكم الذاتي يمنح للشعب الكردي ولا يمنح للارض. . . وهذا المفهوم مرفوض مطلقاً اضافة لخطورته وكان الواجب على زملائي في لجنة المشروع تحديد اقليم كردستان، أو على الاقل وضع معيار لتحديده كما ورد في احكام قانون الحكم الذاتي (بان المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي تحدد بموجب احصاء للمنطقة التي غالبية سكانها من الاكراد وفق احصاء عام /١٩٥٧ باعتباره الحد الفاصل المعقول ومحل الاتفاق بين الحكومة العراقية والقيادات الكردستانية، وان ما ورد في المذكرة التشريعية باجراء انتخابات تكميلية في الاجزاء الاخرى من كردستان لا يرقى الى مستوى النص التشريعي، وان هذا الاتجاه يتضح اكثر فأكثر عند قراءة المادة الثالثة من المشروع المتضمن (يمثل عضو المجلس شعب كردستان العراق. . .) وبهذا فان المجلس يمثل الشعب في كردستان فقط ويصرف النظر عن محل اقامته واستقراره التاريخي وبالاتجاه المذكور فقد اعترفنا ضمناً بالواقع الحالي والذي حصر اقليم كردستان بالمحافظات الثلاث (أربيل /السليمانية /دهوك) بسبب حملات الترحيل والتهجير القسري، انني اقترح درج النص الآتي في المشروع.

يقصد، بالعبارات التالية المعاني المؤشرة ازاءها. .

١ ـ المجلس الوطني لكردستان: هو السلطة التشريعية العليا في اقليم كردستان العراق.

٢ ـ كردستان العراق: هي الاقليم المحدد جغرافياً على اساس غالبية سكانه من الكرد بموجب جداول الاحصاء العام لسنة /١٩٥٧[1].

جـ ـ ان نسمية وتحديد الاقليم من قبل تشريع صادر من (جك) باعتبارها سلطة الامر الواقع له دلالته السياسية، ويكون اساساً لاي حوار مع اية حكومة عراقية، بالامكان التمسك بهذا التحديد لانه من القضايا المصيرية للشعب الكردي. وبعكسه سوف يكون الموقف ضعيفاً وهادراً للحقوق.

ثالثاً ـ أما النقطة الاخرى التي تساند المقترح التي سبق وان اقترحت على زميلي المحامي حسن عبد الكريم عضو لجنة الصياغة، وأكدت عليه في الفقرة (الاولى /رابعاً)

من الكراس الخاص (آراء ومقترحات حول انتخاب البرلمان الكردستاني) بانه يجب ان يكون الانتخاب جامعاً وشاملاً لجميع مناطق كردستان المحررة وغير المحررة، وتخصيص مقاعد شاغرة للمناطق التي يتعذر اجراء الانتخاب فيها مثل مناطق (كركوك /موصل /ديالى) لان ذلك سوف يعتبر اقليم كردستان وحدة جغرافية غير قابلة للتجزئة، وأين الضرر من تحديد (٤٠ ـ ٥٠) مقعداً شاغر من بين مقاعد المجلس تمثل المناطق الاخرى غير المحررة، وان المقاعد الشاغرة في المجلس سوف تعكس مدى اصرار الشعب بتمسكه بأرضه، ومن جهة اخرى تعتبر واجهة اعلامية للوفود البرلمانية الزائرة عند الانعقاد.

العيوب الموضوعية:

اولاً ـ لم يتطرق المشروع الى حل المجلس وطريقة حله في الحالات التالية وعلى سبيل المثال:

١ ـ اخفاق المجلس في منح الثقة للسلطة التنفيذية لعدة مرات.فما هو الحل..؟

٢ ـ لم تحضر أغلبية الاعضاء ليكون النصاب القانوني كاملاً، وفق المادة (٥٠) من المشروع، ولعدة مرات ودون اعذار مشروعة..؟

٣ ـ في حالة عدم حضور الرئيس وتساوي الاصوات بين المصوتين ما هو العمل..؟

ثانياً ـ ان المشروع يحتوي على نصوص عقابية، وهذا الامر لا يتلاءم والقوانين الانتخابية وخاصة تحديد نوع الجريمة وتحديد عقوبتها حسب ما ورد في نص المادة (٥٧).

ثالثاً ـ ورد في الفقرة (١٠) من المادة (٥٦) من المشروع ما يلي: (وضع قواعد اتهام ومحاكمة اعضائه...).

كيف يجوز للسلطة التشريعية ان تمارس القضاء وتشكيل المحاكم الخاصة في حرمها البرلماني لاجراء محاكمة اعضائها، هذا امر مرفوض، وان هذه النقطة تتعلق بتشكيل السلطة القضائية وصلاحية ممارسة هذا الحق. أما الفقرة الاخرى (١١)تقتضي ب(الفصل في الطعون المقترحة في صحة انتخاب اعضائه..). وان هذا الخلط والازدواجية في صلاحيات المؤسسات والسلطات الدستورية سوف يخلق مبدأ النظام الواحد وهو النظام الرئاسي باعتباره جزءاً من الدكتاتوريات، فيجب شطب هاتين الفقرتين لان ذلك من صلاحيات القضاء. أما المادة (٥٩)تقتضي بانه لا تُسمع الدعاوى الناشئة عن الانتخاب بعد انقضاء ثلاثة اشهر. وبهذا النص فقد رجعنا الى سابق عهدنا عهد حجب القضاء وحق المواطن التقاضي مع القضاء. وان مبدأ عدم سماع الدعاوى هو مبدأ غير شرعي وغير

قانـوني، سواء بمـرور مدة معينة أو غير معينة. وما هو الضرر في الدعاوى الناشئة عن الانتخابات بعد مرور ثلاثة اشهر أو اكثر. فاذا كان القضاء محايداً وعادلاً فان الدعاوى تكون مجرد ادعاء إلا بعد الاثبات. فلماذا الخوف من مواطن سلك باب القضاء لامر يتعلق بالانتخابات بعد مرور هذه المدة؟. اعتقد ان النص زائد ولا مبرر له مطلقاً.

رابعاً ـ ان المشروع قد حدد مدة المجلس بأربع سنوات وحسب اعتقادي ان هذه المدة طويلة بالنسبة للمجلس المزمع تأسيسه واني أرى بان تكون المدة سنتين بدلاً من اربع سنوات لانه المجلس الاول وتجربة جديدة في حياة شعبنا وبالامكان كشف النواقص والعيوب والثغـرات القـانونية اضافة الى ان قانون الانتخاب يحدد فوز جماعة معينة من المـرشحين ومن خلال دراسـة انجـاز المجلس للمهـام الملقـاة على عاتقهم بالامكان تحديدها وان الانتظار لمدة اربع سنوات مدة طويلة.

وللبحث صلة.

اربيل / ١١/ ٢/ ١٩٩٢

الديمقراطية الاشتراكية بين النظرية والتطبيق

عطية مسوح

الى امد قريب، كان معظم الباحثين الماركسيين ـ باستثناءات اوروبية، يتناولون تجربة البناء الاشتراكي السوفييتية على انها النموذج التطبيقي الامثل لافكار الماركسية اللينينية. وحين كان يشار الى «اخطاء» أو «ظاهرات سلبية» هنا وهناك، كانت تعزى ـ وفقاً لمنطق الباحثين ـ الى حداثة التجربة أو الى اخطاء قائد ما، أو ينظر اليها باعتبارها من آثار الماضي أو نتاج عوامل خارجية. وكان الترويج لهذا النموذج والدعوة الى تقليده خطأ عاماً لمعظم الاحزاب الماركسية.

وكمـا فرض هذا النمـوذج فرضـاً على بلدان اوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثـانية، فان الكثير من ملامحه نقل الى بعض بلدان العالم الثالث التي سميت بلدان «التوجه الاشتراكي». وبالرغم من الاعتراف نظرياً بضرورة مراعاة الظروف الخاصة، كان ما سمي بـ : «القوانين العامة للانتقال الى الاشتراكية»، وبصورتها السوفييتية يغلب على أي ظرف خاص، بل كان، مسطرة لقياس اشتراكية أو عدم اشتراكية أي تدبير أو نهج في أي بلد من بلدان العالم.

أما الاصوات الماركسية التي تجرأت فتناولت قوام التجربة أو جوانب من قوامها، لاسيمـا تلك الجـوانب المتصلة بالـديمقـراطية، بشيء من النقـد، فسرعان ما اتهمت بالانحراف والارتداد، وبالعمالة للغرب أحياناً.

وربما كان من فضائل السنوات الاخيرة ـ وهي سنوات عصيبة حقاً بالنسبة للتجربة الاشتراكية ـ انها لم تبق شيئاً خارج دائرة النقد، ولم تترك باباً موصداً أمام العقل الماركسي الذي يفترض ان يكون دائم السعي لتطوير النظرية انطلاقاً من معطيات الواقع وحاجاته، أي لتحقيق التطابق بين أهداف الحركة الثورية في كل مرحلة والادوات المعرفية لهذه الحركة.

من هنا، انتقلت «الاشتراكية الفعلية» من مادة للدراسة الترويجية باعتبارها نموذجاً، الى مادة للدراسة النقدية باعتبارها تجربة.

وإذا تركنا جانباً تلك الاصوات المعادية للشيوعية، التي تبشر بنهاية الاشتراكية وسقوط الفكر الشيوعي ـ كصوت بريجنسكي مثلاً ـ وتابعنا المحاولات التي يقوم بها الماركسيون وهم يتناولون البناء الاشتراكي ـ باعتباره تجربة ـ لوجدناها موزعة بين اتجاهين رئيسيين:

١ ـ اتجاه ينطلق من ـ ويصل الى ـ ان النظرية الماركسية اللينينية هي نظرية صحيحة لا عيب فيها، ولازالت صالحة بكل أفكارها، وان العيب هو في التطبيق الذي انحرف عنها، مما ادى بالاشتراكية الى مأزق خطير.

٢ ـ اتجاه يتوصل الى ان ثمة ثغرات في النظرية، ونقاط ضعف تنبع من بعض أحكامها التعميمية، وان المأزق التطبيقي له أساساً في النظرية ذاتها.

وإذا كان الاتجاه الاول يحمل نقطة ضعف كبيرة لما يتضمنه من أحكام اطلاقية فالنظرية صحيحة صحة مطلقة والتطبيق منفصل عنها انفصالاً مطلقاً ـ وهو بذلك يعطي التطبيق طابعاً امبيريقياً مقطوع الصلة بالنظرية، فان نقطة الضعف في الاتجاه الثاني هي في اغفاله لحقيقة ان التطبيق ابتعد في كثير من جوانبه عن أفكار ماركس وانجلس ولينين وسار وفق اجتهادات وتصورات ستالينية.

وحين يصل باحث أو باحثون الى ان في التراث الماركسي اللينيني بعض الثغرات والى ان بعض جوانب الخلل التطبيقي يعود الى نقص في الافكار الكلاسيكية ذاتها والى وجود جوانب في النظرية قد شاخت وفات أوانها، فهذا لا يسيء الى الماركسية في شيء، ولا يقلل من قيمتها المنهجية والعلمية. فوجود أفكار معينة نقضتها الحياة وأبطلها التطور الموضوعي، لا يمس المنهج الماركسي، أي لا يمس جوهر الماركسية.

ان المنهج الديالكتيكي المادي التاريخي، الذي هو العمود الفقري للماركسية، يمكن ان يؤدي الى استنتاجات وأفكار مختلفة حسب الزمان والمكان، أي حسب الواقع الموضوعي المحدد. انه منهج لدراسة الواقع والتأثير فيه، والواقع متبدل ومتنوع ومتشابك، وبالتالي فان بعض الافكار والاستنتاجات التي وصل اليها كلاسيكيو الماركسية وهم

يتناولون ظاهرات محددة ويبحثون في واقع محدد، قد لا تكون صحيحة عند البحث في ظاهرات اخرى وواقع آخر، أي انها أفكار قابلة للتغيير والبطلان، قابلة للنفي في ضوء التطور الواقعي.

والماركسية ـ كعلم للتطور الاجتماعي ـ قادرة على التجدد الدائم، قادرة على نفي الكثير من أفكارها واستنتاجاتها بواسطة منهجها هي، وهذا هو سر قوتها وقابليتها للحياة.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان كلاسيكيي الماركسية درسوا التطور التاريخي والنظام الرأسمالي بمختلف جوانبه، وتوصلوا الى استنتاجات دقيقة حول التطور التاريخي وآلية هذا النظام وتناقضاته التي ستؤول الى الزوال كتشكيلة كاملة. وبالرغم من التطور الكبير لهذا النظام، لاسيما بعد الثورة العلمية التقنية، فان الرؤى الاساسية والتعميمات والاستنتاجات المعرفية التي وضعتها الماركسية حول الرأسمالية، لاتزال صالحة وصحيحة على المستوى العام. ولكنهم حين تحدثوا عن نظام المستقبل، عن الاشتراكية والشيوعية، ما كان باستطاعتهم ان يرسموا أكثر من تصورات عامة، بل أولية، وهي ـ وان كانت امتداداً منهجياً لدراستهم للتاريخ وللنظام الرأسمالي وسيرورة التقدم ـ معرضة بسبب كونها مستقبلية، الى النقض أحياناً، والى التدقيق الدائم، استناداً الى الواقع الموضوعي، وبالاداة المنهجية الماركسية ذاتها.

مسألة الديمقراطية الاشتراكية نظرياً

حسب منطق الماركسية، يعيش الكادح في النظام الرأسمالي حالة اغتراب مزدوجة، فهو في اغتراب اقتصادي ـ اجتماعي، لانه يعمل لغيره، وهو في اغتراب عن الآلة واغتراب سياسي لان ادارة المجتمع (الدولة) لن تكون إلا في قبضة الطبقة المالكة لوسائل الانتاج ولن توفر من الديمقراطية إلا بمقدار ما يعزز سيطرتها هذه.

وحسب المنطق نفسه، فان البشرية تسعى أساساً الى التقدم الاجتماعي الذي يتحقق عن طريق القوى المنتجة والوفرة المادية وزيادة فسحة النشاط الروحي للانسان.

وسيقف الاغتراب عقبة في طريق ذلك، مما يدعو الى ازالة أسبابه، أي إزالة الاستغلال، والطبقات.

وحسب المفهوم الماركسي، فان الدولة هي، في وقت واحد، اداة لفعل قمعي دكتاتوري هدفه اخضاع الطبقة /أو الطبقات/ المستغلة، وفعل ديمقراطي هدفه تنظيم سيادة الطبقة أو الطبقات المستغلة والنشاط الاقتصادي في المجتمع. وقد اعتبرت الماركسية هدف الطبقة العاملة هو الفوز بالديمقراطية أي الحصول على السلطة واقامة

دكتاتوريتها التي هي في الوقت ذاته ديمقراطية الاكثرية. وتدريجياً، سوف تتسع دائرة الديمقراطية وتضيق دائرة الدكتاتورية، وصولاً الى مجتمع بلا طبقات وبالتالي بلا دولة، وبلا دكتاتورية ولا ديمقراطية، أي مجتمع الحرية.

ويتجلى كل من (وجهي العملة) أي الدكتاتورية والديمقراطية، بمنظومة حقوقية، وممارسات سياسية واقتصادية واجتماعية. واذا كانت الطبقة المهيمنة تسعى الى تضييق نطاق الديمقراطية فان الطبقة أو الطبقات المقهورة تناضل من أجل توسيعه. وحين تصعد طبقة ما وتحقق سيادتها، تكون قد جرت معه أرثاً من النضال الديمقراطي ومجموعة من الافكار الديمقراطية، التي ستؤثر في ممارستها السلطوية فيما بعد، وبالتالي فان انتقال المجتمع من تشكيلة الى اخرى هو ارتقاء في سلم التقدم الاجتماعي وفي الوقت نفسه تطور في مفهوم الديمقراطية ومنظومتها الحقوقية والسياسية.

وانطلاقاً من ذلك، وتأكيداً له، يمكن النظر الى تجربة الديمقراطية البرجوازية. فمنذ ان نهضت البرجوازية في ثنايا المجتمع الاقطاعي، بدأت تطرح افكاراً حول الديمقراطية والنظام السياسي تنسجم مع مصالحها في التطور والسيطرة، كما دعت الى اطلاق سراح العقل من قيود الكنيسة والتزمت الاقطاعي. وحين سيطرت لم تستطع إلغاء ما كانت تدعو اليه من حرية الفكر والمساواة امام القانون وفصل السلطات والاحتكام الى ممثلي الشعب وحق تشكيل الاحزاب والصحافة وغير ذلك.

لقد ترسخت الاشكال الديمقراطية المعروفة في البلدان الرأسمالية الاوروبية، عبر نضالات شعبية واسعة، وعبر مسيرة طويلة وارتدادات متعددة. وبالرغم من ان البرجوازية عمدت في كثير من الاحيان الى الالتفاف على الافكار الديمقراطية التي طرحتها، وتقييدها، ولجأت ـ عندما تطلبت مصالحها ذلك ـ الى اشكال قمعية مباشرة (فرنسا في عهد لويس بونابرت ـ الفاشية في ايطاليا ـ النازية في ألمانيا) فان الديمقراطية في اوروبا الرأسمالية أصبحت ذات تقاليد يتمسك بها الناس ويناضلون من أجل حمايتها وتطويرها.

واستناداً الى الافكار الماركسية حول الديمقراطية والدولة، يمكن استنتاج ما يلي:

١ ـ ليس هناك ديمقراطية كاملة، مطلقة، فالديمقراطية تموت باكتمالها، أي بزوال نقيضها، بزوال الدولة.

٢ ـ هناك هامش ديمقراطي، يتسع ويرتقي مع الانتقال من تشكيلة الى اخرى. يتسع من حيث الحيز البشري الذي يشمله، ويرتقي من حيث تبلوره كمفاهيم ومنظومات حقوقية وسياسية.

٣ ـ انسجاماً مع سياق التطور التاريخي، يجب ان يكون النظام الاشتراكي أكثر ديمقراطية من النظام الرأسمالي. ومفاهيم الديمقراطية الاشتراكية ليست إلغاء لمفاهيم

الديمقراطية البرجوازية، وإنما هي تطوير لها، يحافظ على منجزاتها ويدفع بها الى مستويات أرقى وأوسع. أي ان نفي الديمقراطية الاشتراكية للديمقراطية البرجوازية يتحقق من خلال اضافات كمية تؤدي الى حصيلة نوعية جديدة.

٤ ـ ان هدف الاشتراكية وطابعها الطبقي ورؤيتها لسيرورة التقدم الاجتماعي تجعلها تؤكد على وجود بعدين مترابطين للديمقراطية، أحدهما سياسي والآخر اجتماعي. فحقوق الانسان التي يجب ان تضمنها منظومة الصيغ الديمقراطية هي ليست حقوقاً سياسية حصراً، بل ايضاً هي الحق في العمل والتعليم والرعاية الصحية وحماية الطفولة والشيخوخة والمساواة بين الجنسين وغيرها.

واذا كان اقتصار الديمقراطية البرجوازية على البعد السياسي هو عيب بنيوي، فان الديمقراطية السياسية وتقاليدها النامية في البلدان الرأسمالية ذاتها، ساعدت على النضال في سبيل حدود معينة من الضمانات الاجتماعية للكادحين. وبالمقابل، فان ضعف الديمقراطية السياسية في البلدان الاشتراكية أدى الى خلل في تطبيق بعدها الاجتماعي ذاته.

لقد تطورت الديمقراطية السياسية في البلدان الرأسمالية المتقدمة تطوراً كبيراً، كمفاهيم وكممارسة، ويعود هذا التطور الى عاملين رئيسيين: أولهما نضال الكادحين والقوى والاحزاب الديمقراطية التقدمية الذي استند الى تأثير الافكار الاشتراكية ومنجزاتها. وثانيهما تطور آلية النظام الرأسمالية ذاته، اذ انه ابتكر اشكالاً لاحكام السيطرة على المجتمع بطرق غير قمعية ولم يعد في حاجة الى القمع السافر، وبخاصة بعد ان اعطته الثورة التقنية قوة دفع جديدة. واستناداً الى هذا التطور، والى الرقي الثقافي والعلمي، اخذت القيم والافكار الديمقراطية، وبعض صيغها التطبيقية تكتسب شيئاً كبيراً من الاستقلالية النسبية، بحيث لم يعد من السهل اخضاعها ـ آلياً وبالكامل ـ لمصالح طبقة ما، وأصبح بامكان القوى المعادية للرأسمالية الافادة منها الى حدود كبيرة. وكان ينبغي ان يطور المفكرون الماركسيون نظرتهم إليها.

وبطبيعة الحال فان هذا لا ينفي ان الرأسمالية تسعى الى الباس استغلالها لبوساً ديمقراطياً الى الدرجة التي لا تهدد سيطرتها على المجتمع ولذا فهي تتحكم بآلية الانتخاب وتوظف مبالغ طائلة للدعاوة الانتخابية وتفرض هيمنتها على بلدان العالم الثالث باسم الديمقراطية.

الديمقراطية الاشتراكية في التطبيق: بعض الجذور النظرية للتطبيق اللاديمقراطي:

هل يمكن احداث قطيعة كاملة بين النظرية والتطبيق؟ هل يمكن تبرئة النظرية كلياً من الخلل الذي ادخل الاشتراكية في مأزق يتجلى بعدم قدرة السلطة الاشتراكية على الاستمرار بالاساليب ذاتها وعدم قدرة الجماهير على تحمل هذه الاساليب، مما طرح مسألة التغيير كمهمة ملحة؟ أليس في النظرية ذاتها ما يمكن ان تكون الممارسات اللاديمقراطية قد استندت اليه؟ وهل هي ممارسات لا ديمقراطية أم بنية لا ديمقراطية؟ سأتناول هنا بعضاً من المفاهيم النظرية لتلمس أثرها في وجود بنية لا ديمقراطية في قوام النموذج الاشتراكي الذي نتحدث عنه.

١ ـ مبدأ المركزية الديمقراطية: وهو المبدأ الرئيسي في تنظيم الحزب الشيوعي، وفي ادارة المجتمع الاشتراكي حسب النموذج الذي عرفناه، بما في ذلك هيكله الاقتصادي ومؤسساته الاجتماعية والسياسية المختلفة.

ثمة من يفسر هذا المبدأ على انه وحدة جدلية لنقيضين هما (المركزية والديمقراطية) وثمة من يرى ان المركزية الديمقراطية هي مبدأ واحد وليس وحدة نقيضين. ووفقاً للتفسيرين كليهما، فان المناخ الذي يخلفه هذا المبدأ هو مناخ غير ديمقراطي. فاذا اخذنا التفسير الاول (وحدة نقيضين) لوجدنا ان الجانب الذي يمثل المركزية ـ أي السلطة في المجتمع والحزب ـ هو الجانب الاكثر نفوذاً بسبب موقعه القيادي وامتلاكه وسائل الاشراف والتوجيه والقمع. واذا اخذنا التفسير الثاني (مبدأ واحد لا وحدة نقيضين) لوجدنا ان المركزية هي الاساس أو الموضوع وان الديمقراطية ليست أكثر من صفة لها، والصفة قد تُضعف أو تقوّي بحسب الظروف، ولكنها مهما تقوَّ تبقَ صفة لمبدأ معتمد أصلاً هو المركزية.

كما ان المبدأ ذاته اخضع المجتمع بكل جوانب النشاط فيه، الى نوع من التخطيط الصارم، وأصبح كل شيء عبداً للخطة المركزية، وكل فعل موجهاً من فوق، وجعل دور الجماهير، دور المنتجين الحقيقيين، محصوراً بتنفيذ ما يأتي من أعلى. وواضح ان هذه المغالاة في التخطيط والتوجيه كانت ذات أثر كبير في احكام السيطرة المركزية وغياب الديمقراطية في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

فالمسألة اذن ليست محصورة في كيفية تطبيق المركزية الديمقراطية، بل في المبدأ ذاته، اذ انه يحمل ميلاً الى المركزية أكثر مما يحمل ميلاً الى الديمقراطية. وإذا عدنا الى تطبيق هذا المبدأ في مختلف الظروف وفي مجمل بلدان النموذج الاشتراكي وحتى في

بلدان التوجه الاشتراكي، لتبين لنا انه لم يظهر في أي ظرف ما تطبيق ديمقراطي لهذا المبدأ. فكيف تكون العلة في التطبيق فقط؟ وحين يعجز التطبيق عن تأمين الحالة الديمقراطية المطلوبة في الاشتراكية، في مختلف الظروف، فمعنى ذلك ـ واحتكاماً الى قوانين التجربة العلمية ـ ان الخلل موجود في المبدأ بالذات وليس في التطبيق فقط، علماً بان التطبيق قد يلغي حتى الهامش الديمقراطي الضئيل لهذا المبدأ.

أين يوجد الهامش الديمقراطي في المركزية الديمقراطية؟ انه حصراً في نقطتين اثنتين: المحاسبة من الادنى الى اعلى، وانتخاب الهيئات القيادية والادارية على مختلف المستويات. ولكن فرصة المحاسبة من ادنى الى اعلى ـ وفق المركزية الديمقراطية ـ تتوفر في المؤتمرات، أي مرة كل بضع سنوات، بينما تتم المحاسبة من أعلى الى ادنى يومياً وفي كل وقت يريده المستوى الاعلى. أما الانتخاب فهو اجراء شكلي، اذ يقدم المركز (الاعلى) اقتراحاً انتخابياً يحمل قوة معنوية معينة مما يجعله قابلاً «للفوز» وبهذا، فان المركزية تستطيع ان تسخر الديمقراطية لخدمتها، أي تلغيها عملياً.

لقد ادى تطبيق هذا المبدأ على اعتياد القيادات على الامر والنهي، واعتياد المستويات الادنى على التلقي والتنفيذ والتسليم، فأحدث نوعاً من «الاستلاب النفسي» أصبحت معه أية ممارسة ديمقراطية مستحيلة أو ضيقة الحدود في أحسن حال.

ان البديل لمبدأ المركزية الديمقراطية ليس الفوضى كما يظن بعض المتخوفين، أو كما يرغب الفوضويون، فوجود التنظيم في الحياة السياسية والاجتماعية لا بد منه، وهو نتاج الحضارة وأحد مقوماتها. والحزب ونشاطه يحتاجان الى نوع من التنظيم والقوننة، وهذا ما يحمله النظام الداخلي للحزب. ولكن هذا النظام نفسه قد بني على أساس أولوية النزعة المركزية، أو أولوية النزعة الديمقراطية، كما ان طبيعة القادة ومستوى الوعي في الحزب ومستوى الديمقراطية في المجتمع، كل ذلك له أثر في تحديد مستوى الممارسة الديمقراطية في الحزب. وعلى النظام الداخلي ان يأخذ ذلك كله بالاعتبار، محاولاً تأمين أوسع هامش ديمقراطي. . البديل المطلوب اذن هو الديمقراطية، هو ان تتوفر اوسع ممارسة ديمقراطية في صوغ السياسة ومناقشتها وتدقيقها، وان تأتي الهيئات الادارية أو القيادية حصيلة لهذه الممارسة الديمقراطية، وان تبقى رهن المراقبة والمحاسبة، وان يسود القانون ويسري على الجميع. أي ان تكون المركزية حصيلة للديمقراطية وشكلاً من أشكال ممارستها.

٢ ـ مفهوم «ملكية الدولة» كتعبير عن الملكية الاجتماعية:

في دراسة ماركس للنظام الرأسمالي توصل الى ان التناقض الاساسي فيه هو التناقض بين الطابع الاجتماعي للعملية الانتاجية والطابع الفردي للملكية (العمل ـ رأس

المال).

ورأى ان ازالة هذا التناقض ضرورية لعملية التقدم الاجتماعي. وبطبيعة الحال لا يمكن إلغاء الطابع الاجتماعي للعمل، فالطريق إذن هو إزالة الطابع الفردي للملكية.

الى جانب هذا التشخيص الصحيح تماماً على المستوى الفلسفي والتاريخي، يقف تشخيص آخر صحيح أيضاً، وتماماً، على ذينك المستويين، وهو ان الدولة تعبير عن مصالح الطبقة المهيمنة اقتصادياً، وأداة في يدها. ولكن الجمع بين هاتين الفكرتين النظريتين دفع الى الاعتقاد بان نقل الملكية الى دولة العمال والفلاحين هو البديل للملكية الفردية والطريق الى إلغاء الاغتراب، أي ان ملكية الدولة هي الملكية الاشتراكية.

ووقع ذلك فعلاً، وطبق ما سمي في حينه «الشيوعية الحربية»، التي هي في جوهرها (اشتراكية الدولة بدلاً من اشتراكية المنتجين). ولكن لينين، وهو ماركسي عبقري لا يرى النظرية قيداً على الفكر بل يدققها في مختبر الواقع، اعاد النظر بذلك، سواء في دعوته الى السياسة الاقتصادية الجديدة (نيب)، حيث أفسح في المجال للنشاط الاقتصادي الفردي والخاص، بمستويات محدودة، ولقطاع مشترك، بل وأكثر من ذلك، أفسح في المجال لقيام استثمارات أجنبية في روسيا السوفييتية. وكان هدف لينين الافادة من ذلك في دفع تطور القوى المنتجة وتأمين الحاجات المادية على نحو أفضل، بعد ان تبين ان اسلوب شيوعية الحرب ـ وهو خطأ فرضته ظروف الحرب الاهلية والتدخل الاجنبي ـ أصبح عقبة في طريق ذلك. أو في تشخيصه النظري الدقيق الذي توصل اليه عام ١٩٢٣ والداعي الى نشر الملكية التعاونية كطريق الى الاشتراكية. غير ان الستالينية قضت على هذه المحاولة قضاً تاماً بدءاً من عام ١٩٢٩ وفتحت صفحة جديدة في البناء الاشتراكي، هي سيطرة الدولة الكلية مباشرة على كل المقدرات الاقتصادية والخدمية، وحولت التعاونيات الزراعية التي ادخلت الفلاحين فيها بالقوة، الى مؤسسات تعاونية اسماً، ولكنها لا تختلف كثيراً عن مؤسسات الدولة.

وكان لا بد ان يؤدي الالغاء القسري المتسرع لاشكال الملكية الى إلغاء الكثير من أشكال الممارسة الديمقراطية السياسية.

ان جعل ملكية الدولة بديلاً لملكية المنتجين وتعبيراً وحيداً عن الملكية الاجتماعية أفسح في المجال لجعل الدولة بديلاً للعمال والفلاحين وليس معبراً عن مصالحهم، وبالتالي، لم يؤد الى إلغاء الاغتراب وإنما الى تغيير شكله فقط. واعتقد ان هذه المسألة تشكل احد مكونات الطابع اللاديمقراطي للنموذج الاشتراكي.

فلا غرابة اذن في ان تقترن مساعي دمقرطة المجتمع الاشتراكي باعادة النظر بأشكال الملكية.

مفهوم «دكتاتورية البروليتاريا» شكل بدوره أساساً قوياً لغياب الديمقراطية السياسية في النظام الاشتراكي.

ولد هذا المفهوم عند ماركس في سياق دراسة تاريخية شاملة، وهو مرتبط بمفهوم الدولة باعتبارها أداة للهيمنة الطبقية. وللدولة الاشتراكية جانباها: الدكتاتوري والديمقراطي وهي تتشابه في ذلك مع أية دولة أخرى. ولكن نطاق ديمقراطيتها هو ـ نظرياً ـ أوسع بكثير من نطاق دكتاتوريتها لانها ديمقراطية الكادحين، أي الغالبية، غير ان الصيغة التي درجنا على استخدامها كوصف للدولة الاشتراكية هي صيغة «دولة دكتاتورية البروليتاريا» لا صيغة «الدولة الديمقراطية»، وهذا ليس مجرد اختلاف في صيغ التعبير بمقدار ما هو اختلاف في جوهر الرؤية، كان مؤداه تغليب النزعة الدكتاتورية في الدولة الاشتراكية على نزعتها الديمقراطية.

وزاد في هذا التغليب الاعتقاد بان طريق «العنف الثوري» هو الطريق الوحيد لتغيير الواقع. وهنا لا بد من التوقف قليلاً عند هذه الفكرة التي دخلت حيز النظرية. فقول ماركس ان العنف ـ الثورة ـ هي قابلةُ التاريخ، أي مولّد التطور التقدمي، هو قول صحيح على المستوى التاريخي. إذ أن انتقال البشرية من تشكيلة الى اخرى ترافق بالكثير من الثورات والانتفاضات والثورات المضادة، والقمع الدموي. وكانت حصيلة ذلك انتصار الجديد دائماً. ولا شك في ان الانتقال الى الاشتراكية هو عملية مشابهة وسترافق بمثل هذه الظاهرات. ولكن التأكيد على ان العنف هو طريق التغيير وان القوى المحافظة لا يمكن ان تزاح إلا بالعنف، خلق استعداداً لاستساغة اللاديمقراطية من قبل القوى الاشتراكية، وتَقبّل هذه الممارسات من جماهير كادحة واسعة باعتبارها ممارسات غايتها العدالة. لقد ظهرت في مرحلة خروشوف (الخمسينات) محاولات اولية للتخلي عن هذه الافكار، وطرحت فكرة الانتقال السلمي الى الاشتراكية (برلمانات) ولكن هذه المحاولة خنقت بسرعة.

ومما زاد الامر سوءاً، اقحام التفسيرات الستالينية على نظرية «دكتاتوريةالبروليتاريا». فستالين شرح اللينينية ـ وفقاً لتصوراته ـ مؤكداً على ان الجوهري فيها هو «دكتاتورية البروليتاريا».

فإذا كانت هذه الدكتاتورية ـ على المستوى النظري ـ وصفاً لطبيعة الدولة في مرحلة ما، وإذا كانت ـ على المستوى السياسي ـ وسيلة للرد على مقاومة البرجوازية، فانها حسب الشرح الستاليني هدف بحد ذاته، لانها المسألة الرئيسية في اللينينية. وهكذا حولت الستالينية الوسيلة الى هدف والاستنتاج النظري الى شعار وغاية سياسية.

والى هذا الفهم الستاليني استندت الممارسات القمعية التي وسمت النظام

الاشتراكي خلال عقود عديدة، والتي خرجت عن نطاقها الثوري المشروع تاريخياً، أي عن شرطها الذي هو الرد على مقاومة البرجوازية، لتشمل مختلف فئات الشعب والى فترة زمنية غير محدودة فجعلت الاستثناء قاعدة.

مع انتصار الستالينية في الدولة الاشتراكية الاولى، انتصرت الارادة اللاديمقراطية انتصاراً كاسحاً، وتم الفصل كاملاً بين الاشتراكية والديمقراطية. ولم يكن هذا الانتصار نتيجة لمقدرة ستالين النظرية والسياسية، وإنما هو في الحقيقة نتاج ظروف موضوعية بالدرجة الاولى، تميزت بغلبة الطابع قبل الرأسمالي على المجتمع وبعدم نضج - أو حتى تكون - تقاليد ديمقراطية في روسيا، وبأثر العقلية البرجوازية الصغيرة (الفلاحية والحرفية والمثقفية) الكبير داخل الحزب. ان غلبة الطابع الفلاحي على المجتمع، ونفوذ هذا الطابع في الحزب، جعلاه مؤهلاً للانسياق وراء التفسيرات السطحية للنظرية واستصغار أهمية الديمقراطية في العمل السياسي والبنية السياسية، ولا غرابة في ذلك، إذ لم يكن الفلاحون يوماً أصحاب برنامج ديمقراطي بالمعنى السياسي، كما ان حداثة التجربة وعدم توفر التصورات الكافية لنموذج الاشتراكية المطلوب، ساعدا على ذلك.

كان ماركس وانجلز قد تصورا قيام الاشتراكية في أكثر البلدان الاوروبية تطوراً (ألمانيا - انكلترا - فرنسا) حيث نضجت التشكيلة الرأسمالية وتفاقمت تناقضاتها الداخلية، ولكن انتصار الثورة في بلد متخلف من حيث قواه المنتجة وبنيته السياسية، جعل بناء الاشتراكية يجري في ظروف غير «مناسبة» أو غير «طبيعية» مما دفع الى قبول فكرة حرق المراحل والتدابير غير الديمقراطية.

٤ - مفهوم الحزب: لقد أودت الستالينية بالطابع الديمقراطي للحزب، فستالين - في شرحه اللينينية، اعتبر الحزب اداة لدكتاتورية البروليتاريا، مخرجاً اياه بذلك عن طبيعته ودوره.

الحزب ينبغي ان يكون طليعة سياسية مهمتها تكوين الوعي لدى الطبقة العاملة وتنظيم نشاطاتها الطبقية، وهو اتحاد طوعي له طبيعته الديمقراطية التي تحكم علاقاته الداخلية وعلاقاته بالمجتمع، إذ لا تسلّط مع الطوعية بل ديمقراطية، ولا اكراه في تكوين الوعي بل حوار ديمقراطي. والحزب مرهون بحالة التخلف ينتهي دوره في المجتمع الواعي.

أما اعتبار الحزب اداة لدكتاتورية البروليتاريا، فهو يعطيه مهمات الدولة وأجهزتها ويحله محل السلطة، مما يؤدي الى إلغاء طابعه كطليعة سياسية تعبوية وإلغاء دور الهيئات والمؤسسات المنتخبة والدولة وأجهزتها.

وهكذا تحول الحزب الى منظمة ادارية أمرية، ففقد مهمته وطابعه الديمقراطي،

وتسرب القمع الى صفوفه، فالمنظمة القمعية لا يمكن ان تسمح بمناخ ديمقراطي داخلها.

كما أدى فهم دور الحزب على هذا النحو الى إلغاء التعددية وفصل السلطات، ونشوء التوتاليتارية، وبذلك تم افقاد النظام الاشتراكي احد اهم مرتكزات الديمقراطية السياسية.

ان النظام الاشتراكي ـ وهو اوقى من النظام الرأسمالي ـ كان ينبغي له ان يحافظ على منجزات البنية السياسية الديمقراطية التي تحققت في سابقه ويطورها، لا ان يلغيها. والتعددية الحزبية وحق المعارضة في الوجود والتنظيم والتعبير في إطار دستوري هما من هذه المنجزات، والاشتراكية هي مرحلة انتقال الى مجتمع لا طبقي، وبالتالي فان فيها طبقات وصراعاً، ولا بد ان يكون فيها احزاب.

ولا بد هنا من القول ان إلغاء التعددية الحزبية هو تدبير ستاليني، إذ ان لينين كان قد أقر التعددية وسعى الى التعامل معها بأسلوب ديمقراطي بل انه اعترف بامكانية انتقال السلطة من حزب الى آخر عن طريق الانتخابات الشعبية وأصدر مرسوماً ينظم ذلك، وفضل الانتخابات النسبية على أساس حزبي عن الانتخابات على أساس الاكثرية. (راجع: مشروع مرسوم بحق السحب).

ولم يؤد إلغاء التعددية السياسية الى إلغاء الديمقراطية فحسب، بل ادى أيضاً الى نفي جدلية التطور السياسي في المجتمع، حيث يلعب الصراع الديمقراطي بين الاحزاب المتعددة، وبين السلطة والمعارضة، الدور الرئيس في تحقيقه.

واذا كان بعض الدول الاشتراكية قد حاول التعويض عن ذلك باقامة جبهات تضم عدة احزاب، فان هذا لم يكن في الحقيقة ممارسة للتعددية، لانه جرى في ظل هيمنة الحزب الواحد ـ الاكبر ـ على حلفائه وتقييدهم، كما انه لم يكن إلا تعددية اللون الواحد أو الالوان المشتقة عن اللون الواحد، أي لم يكن ألواناً متعددة.

ومهما تكن النوايا حسنة، والحرص على العدالة كبيراً، فان العدالة الاجتماعية في ظل حكم الحزب الواحد ستكون امراً مشكوكاً فيه، لان إلغاء الديمقراطية في المجتمع والحزب سيفتح افقاً رحباً لوجود متسلطين يجعلون من مراكزهم السياسية والادارية وسيلة للتميّز عن المجتمع، والانسلاخ عن الكادحين باسم خدمتهم، أي ستنمو شريحة بيروقراطية قد تقترن بنشاط طفيلي خفي أو مغطى قانونياً، فتتكون «طبقة» أو ملامح طبقة، تتربع على هرم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية وهي مبرأة من صفة الطبقة المستغلة ورافعة لواء العدالة والاشتراكية. كما ان حرص القادة على التشبث بمراكزهم لفترة زمنية طويلة من جهة، وعدم استيعاب فكرة امكانية انتقال السلطة من حزب الى آخر إذا اراد الشعب ذلك من خلال انتخابات ديمقراطية، كان عاملاً هاماً في اتباع الاساليب

غير الديمقراطية في الهيمنة السياسية.

ولا بد من الاشارة هنا الى ان الديمقراطية تحتاج الى حماية. فقد تظهر في المجتمع قوى تحاول استغلال المناخ الديمقراطي لفرض هيمنتها والقضاء على الديمقراطية ذاتها (الاخوان المسلمون مثلاً).

٥ ـ الايديولوجيا، ومصالح الطبقة، ومصالح المجتمع:

إذا كانت الايديولوجيا وعياً طبقياً متحزباً، ينطلق من مصالح طبقة ما فيفسر الظاهرات الاجتماعية ويحدد موقفه منها انطلاقاً من هذه المصالح، وهذا ما تقول به الماركسية، فان كل ايديولوجيا تحمل في ذاتها ما يؤهلها لتكون نقيضاً للعلم والرؤية الموضوعية. ويكون وعي طبقة ما موضوعياً ـ منسجماً مع مصالح التقدم الاجتماعي ـ عندما تكون هذه الطبقة صاعدة تتطلع الى الهيمنة والتغيير، مما يؤدي الى التطابق (الوحدة) بين الوعي الايديولوجي والوعي الموضوعي. ولكن هذه الوحدة تظل نسبية ومؤقتة وتحمل تناقضاتها ضمنياً بين الموضوعية والتحزب، ويشتد هذا التناقض حين تصبح الطبقة في موقع السيادة. ٩٧

ما علاقة ذلك بالموقف من مسألة الديمقراطية؟

عندما تنطلق سياسة طبقة ما من مصالحها الطبقية الضيقة، لاسيما حين تدخل هذه المصالح في تناقض مع مصالح المجتمع (التقدم الاجتماعي)، فان موقفها من مسألة الديمقراطية سيكون موقفاً سلبياً (تضييق الهامش الديمقراطي)، والعكس صحيح حين تنسجم مصالحها مع مصالح التقدم الاجتماعي. وبالمناسبة لا بد من التأكيد على ان الماركسية تنطلق أساساً من مصالح التقدم الاجتماعي وهي ترى في الطبقة العاملة قوة منسجمة مع هذا التقدم ومؤهلة للقيام بدور حاسم فيه. وبالتالي فهي مؤهلة موضوعياً لتكون طبقة ديمقراطية.

لقد بين ماركس ان الطبقة العاملة تحولت من طبقة بذاتها (قبل ان تمتلك الوعي والحركة السياسية) الى طبقة لذاتها (بعد ان امتلكتها). ولكن، حين تتسلم السلطة وتصبح مسؤولة عن عملية التغيير وقيادة التقدم الاجتماعي، أي تصبح مسؤولة عن المجتمع ـ وهذا ما لم يحدث أيام ماركس وانجلز ـ عليها ان تكف عن كونها طبقة لذاتها، وتتحول الى طبقة لغيرها، أي للمجتمع، وفقاً للسياق التالي:

طبقة بذاتها ــــ	طبقة لذاتها ــــ	طبقة للمجتمع
(بلا وعي ولا حركة)	(وعي + حركة)	(وعي + حركة + سلطة)

ومثل هذا التحول منسجم مع المنهج الماركسي ومع مصالح التقدم الاجتماعي

وفي مثل هذا الحال سوف تنحسر الرؤية الايديولوجية الضيقة لصالح الرؤية الموضوعية. وستدرك الطبقة العاملة، والسلطة الاشتراكية، دور الديمقراطية السياسية والاجتماعية في التقدم الاجتماعي وتطوير وعي الانسان، وستعمل على تحقيقها على أوسع نطاق ممكن. ولكن ما حدث هو عكس ذلك، اذ استمر النظر الى الطبقة العاملة كطبقة لذاتها، ورؤية كل شيء بمنظار التحزّب الذي هو بطبيعته انعزالي، يرى في ذاته كل ما هو ايجابي وفي غيره كل ما هو سلبي. وامتد نطاق الموقف الايديولوجي ليشمل كل جوانب الحياة وظاهراتها، مما افقد النشاط السياسي والفكري الكثير من موضوعيته، وأفقد النموذج أحد مقومات ديمقراطيته

* * *

لعلنا من خلال النقاط المذكورة، ومن خلال الاسلوب الستاليني القمعي كأساس للممارسة في بلدان النموذج الاشتراكي الذي ندرسه، نستنتج ان محنة الديمقراطية الاشتراكية ليست مقطوعة الصلة ببعض المسائل النظرية وبالجمود العقائدي، ولكنها تفاقمت وتجاوزت الحدود التي يمكن ان يتحملها المجتمع، بسبب التطبيق الستاليني الذي خرج عن النظرية في معظم الاحيان. لقد بينت تجربة السنوات الاخيرة ان الشعب لا يمكن ان يتحمل مثل هذا الاسلوب اللاديمقراطي، رغم اقترانه بتقديم المكتسبات المادية والضمانات الاجتماعية، فالنزوع الى الديمقراطية هو أحد مثل الانسان.

هناك تناقض موضوعي بين السلطة ـ أية سلطة كانت ـ والطموح الشعبي الى الديمقراطية، ولكن هذا التناقض ينبغي ألا يكون تناحرياً في النظام الاشتراكي، حيث تغدو خدمة الانسان وتلبية حاجاته المادية والروحية هدفاً مقدساً.

وإذا كانت ظروف الثورة الاشتراكية ـ في السنوات الاولى ـ تحتاج الى بعض التدابير الاستثنائية، فان شرعية النظام في هذه الحال تأتي من خلال انسجامه مع الضرورة التاريخية. ولكن الركون الى شرعية الضرورة التاريخية وحدها لا يجوز ان يستمر طويلاً، ولا بد من اقترانها بالشرعية الدستورية، عبر مؤسسات ديمقراطية وممارسات ديمقراطية، وإلا فان شرعية الضرورة التاريخية ذاتها تغدو موضع شك.

الانعكاسات العالمية لنموذج الاشتراكية اللاديمقراطية

حرص هذا النموذج على الظهور بمظهر الاستقرار والسير السريع في طريق التقدم ومن أجل ذلك كان يعمد الى اخفاء التناقضات القائمة في المجتمع أو كبتها.

التناقضات ظلت موجودة، وكان بعضها يتفاقم، فحدثت المفارقة بين الرغبة

والـواقـع . وبدلاً من معالجة تناقضات الواقع كان يجري تغليب الرغبة . ويحتاج اخفاء التناقضات الى مناخ غير ديمقراطي ، لان الديمقراطية تكشف التناقضات وتعبر عنها وتظهر التباين حول طرق حلها . لقد صور المجتمع السوفييتي خلال العقود الماضية بانه موحد الارادة ويكاد يخلو من التناقضات القومية أو الدينية أو الطبقية أو حتى بين المدينة والريف ، أي تم اظهار الوحدة واخفاء التناقض .

ولكن الصورة كانت مقلوبة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية أو برؤية العالم والتعامل معه . فكانت النزعة الايديولوجية الضيقة تدفع الى رؤية التناقض في الوضع الدولي دون تلمس وحدته

إن هذه الرؤية هي رؤية غير جدلية ، ومخالفة لقوانين التطور ، اذ انه لا يمكن ان يكون هناك مجتمع بلا تناقضات ، داخلية وخارجية ، فالتناقضات وصراعها هي محرك أي تطور في المجتمع . ان هذه الرؤية فاقمت أزمة النموذج الاشتراكي . فتغليب الوحدة داخلياً لدرجة عدم رؤية التناقضات ، وتغليب التناقض خارجياً لدرجة عدم رؤية الوحدة ، جعلا النموذج الاشتراكي عاجزاً عن حل تناقضاته الداخلية وضعيف التأثير في مواجهة مهمات العصر ذات الطابع العالمي ، مما أضفى على سياسته الخارجية صفة التقوقع ، محاولاً ايجاد نقاط ارتكاز «اشتراكية» هنا وهناك . فانحصرت علاقاته تقريباً بدول العالم الثالث ذات التوجه الاشتراكي ـ كما سميت ـ وأخذ يدعم مثل هذه الدول تحت لـواء اضعاف مواقع الامبريالية .

لا شك في ان جانباً كبيراً من الصحة موجود في مثل هذه السياسة . فانتهاج دولة من دول العالم الثالث سياسة وطنية وسعيها لحل قضاياها القومية والاجتماعية خلافاً لمصالح الامبريالية أمر يحتاج الى مساندة من قوى الاشتراكية العالمية . ولكن تجاهل طابع هذه الـدول (الحكـومـات) الاستبـدادي، ساهم في تثبيت نهج لا ديمقراطي وتكريس طغمة تضـطهـد الشعب وتضيق على القـوى التقـدمية وتتلقى المسـاعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية الستراتيجية من الاتحاد السوفييتي . بينما توسع علاقاتها التجارية مع الغرب مستفيدة من العمولات وغيرها . ويجد مثل هذه الانظمة مسوغات لا ديمقراطية في النموذج الاشتـراكي القـائم . فقـد استعـار منـه حكم الحـزب الواحد وإلغاء التعددية وشكلانية الانتخـابـات التمثيلية وتـدجين المنظمات الاجتماعية واعتماد القوانين الاستثنائية وغير ذلك ، كما ان بنية المجتمع قبل الرأسمالية في هذه البلدان أهلها لقبول ذلك .

ان الامبريالية تدعم الكثير من الانظمة الدكتاتورية في العالم الثالث . وكان على الاشتراكية ان تقدم لشعوب هذه البلدان النموذج البديل ، النموذج الديمقراطي ، الشعبي ، فعلاً ، لتجتذبها اليه وتقوي نضالها ضد الامبريالية . ولكن هذا لم يحدث ، فساهم النموذ

الاشتراكي في نشر النزعة اللاديمقراطية على نطاق عالمي . كما أظهر النظام الاشتراكي أمام شعوب البلدان المتقدمة، كنظام توتاليتاري لا تعددي لا ديمقراطي ، مقابل النظام الرأسمالي الليبرالي المتمسك بالشرعية الدستورية ، مما اضعف جاذبية الاشتراكية واعاق انتشار أفكارها .

إن مأزق النموذج الاشتراكي الراهن يدفع باتجاه التغيير والبحث عن صيغة جديدة تنهي الفصل القسري الذي كان قائماً بين الاشتراكية والديمقراطية . وهذا يحتاج الى تعميق دراسة النموذج القائم ، وقراءة الماركسية اللينينية قراءة جديدة بروح العصر، وتدقيقها اليوم ، وباستمرار وحين تعود الاشتراكية الى جوهرها الديمقراطي ، محققة أوسع هامش ديمقراطي عرفته البشرية حتى الآن ، حين تحل نماذج اشتراكية ديمقراطية انسانية محل النموذج الحالي ، ستفتح على نطاق أرحب وأرحب ، آفاق انتقال البشرية من الرأسمالية الى الاشتراكية عبر التعددية السياسية ، التي لا تنفي امكانية انتقال السلطة من حزب الى آخر.

عن (دراسات اشتراكية)

* محاضرة ألقيت في ندوة «الديمقراطية» طرابلس ١٩٩١/٧/٢٩ .

جذور الازمة الراهنة في المجتمع السوفييتي

في ٧ اكتوبر ١٩٩١ عقد الحزب الشيوعي البلشفي مؤتمره التأسيسي.
وقد اقر في هذا المؤتمر التقرير السياسي وبرنامج الحزب والنظام الداخلي. كما انتخب المؤتمر لجنة مركزية انتخبت بدورها الرفيقة نينا اندرييفا امينة عامة للحزب.

ننشر فيما يلي فصلاً من البرنامج يلخص رأي هذا الحزب حول جذور الازمة في الاتحاد السوفييتي.

مقدمات الانحراف

للثورة المضادة البرجوازية الجارية الآن في انحاء البلاد مقدمات تعود في التاريخ السوفييتي للعقود الثلاثة الاخيرة، وهي مرتبطة بالتأثير البرجوازي الصغير على مجالات حياة المجتمع كلها. وقد اصبحت الحملة ضد الستالينية، والتي شنت بعد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي، هي الاساس الايديولوجي لعمليات التجديد. فقد ادت هذه الحملة الى نسف هيبة الاشتراكية وخلقت صعوبات جدية في الحركة الشيوعية العالمية: المجابهة مع الحزب الشيوعي الصيني، وانطلاق خصوم الاشتراكية في بلدان اوروبا الشرقية الديمقراطية الشعبية. وحدث في الاتحاد السوفييتي تبديل جماعي في الكوادر الحزبية والسوفييتية، والتي اتهمت بالدوغمائية والستالينية مع تعريضها للملاحقة

والاضطهاد والارهاب المعنوي. واقدم التحريفيون على التخلي عن المبادىء الاساسية للماركسية اللينينية واعيد الاعتبار جزئياً للانتهازية.

لم يعد هناك توجيه للاقتصاد نحو تخفيض الكلفة وزيادة انتاج السلع عالية الجودة، لتلبية احتياجات الشغيلة على الوجه الاكمل، بل جرى التوجه نحو الحصول على الربح بأي ثمن. وقد ادى مثل هذا التوجه الى تباطؤ التنمية الاقتصادية وهبوط صناديق المدفوعات، وانخفاض قيمة الروبل تدريجياً. وقد توقف تخفيض الاسعار وبدأ ارتفاع اسعار مواد الاستهلاك الواسع وانحسار الاصناف الرخيصة. وحدث تجميد للتقدم العلمي التكنيكي كما انخفض مستوى انتاجية العمل.

وتعقد الوضع في الزراعة ايضاً، وادت تصفية محطات صيانة الماكينات والجرارات الى تحطيم الصلات بين الملكية التعاونية الكولخوزية وملكية الدولة. وتحولت الكولخوزات الى مزارع مستقلة غير مشمولة بالتمويل الحكومي وتأمين الاحتياجات الفنية. واصبحت عشرات الآلاف من المزارع الجماعية غير القادرة على تأمين نفسها بالتكنيك الزراعي ورفع انتاجية العمل خاسرة بصورة دائمة ومدينة ابداً للدولة. ان ترويض الكولخوزات لم يعط النتيجة الاقتصادية، كما ان اقتطاع مساحات الارض الصغيرة التي تعود ملكيتها للكولخوزي، وتحديد رأس واحد من الماشية له قد اثر سلباً على امداد المدن باللحوم والالبان، وادى نقل التوظيفات المالية الى استصلاح الاراضي البور الى تدهور آلاف الكولخوزات في منطقة نيتشيرنوزيميه الروسية، وقد تلفت محاصيل الحبوب في اراضي البور بسبب فقدان الظروف اللازمة لجمعها وتخزينها. وبدأ شراء الحبوب من الخارج.

اخذ الاتجاه الاشتراكي لمحو الفوارق الطبقية يغلّف بالتمايز حسب المهنة والملكية والحالة الاجتماعية - الثقافية. وتتنامى المسافة بين النوعيات الجيدة والرديئة للبضائع، ويظهر التشكل الطبقي البائد. ويستجمع قوته اقتصاد الظل الذي ولد ارباب العمل الخاصين العاملين على تسريع عملية التراكم الاولي للرأسمال. وقد ارتبط بممثلي اقتصاد الظل البيروقراطية المتفسخة، والتي شكلت مع الانتليجينسيا المتبرجزة والحثالات على اختلافها حلفاً معادياً للاشتراكية وللشعب.

تآكل تدريجياً البناء الفوقي السياسي للمجتمع وابتعدت الطبقة العاملة تدريجياً وبقوة عن سياسة الدولة بحيث انها بالنتيجة تفقد الاستقرار الاجتماعي، ويحكم عليها بالتأرجح تبعاً للخط العام وتهبط سمعة كبار قادة البلاد السياسيين، والذين يعجل كل واحد منهم بالقاء تبعة الصعوبات الناشئة على سابقيهم المبجلين والمحترمين حتى مدة قريبة. وبالمقارنة مع الفترة السابقة تضخم جهاز الدولة ثلاثة اضعاف وفقد سمة المنظم للبناء

الاشتراكي مع اغترابه عن الكادحين. وبالنسبة للبشر تضيع اهمية الحوافز المعنوية للعمل وتولد حالة اللامبالاة، ومن ثم الاشمئزاز من كل ما يخص الدولة والمجتمع الذي بدأ ينظر اليه كعائق، كما ازدادت حالات الاخلال بالانضباط العملي والتنفيذي واستشرى الفساد ونهب الممتلكات. وعلى خلفية هذه الظواهر الازماتية تتحول الدولة البروليتاتية الى دولة للشعب بأسره وكما اعلن فان الحزب الشيوعي السوفييتي، على لسان التحريفيين، هو حزب الشعب بأسره. وتتلوث سمعة الحزب أكثر فأكثر بسبب وجود ضيقي الافق والمذبذبين والمتعجرفين والوصوليين والانتهازيين والخونة. وتتوقف الجماهير الحزبية على ان تكون حزباً خاصاً بعد ان تحول الى اساس لهرم حزبي يبتعد اعلاه اكثر فأكثر، عن جماهير الشيوعيين وتنغمس القيادات في كسب الامتيازات لذاتها. وأخذت الكوادر القيادية تنتقى من الحاشية حسب مبدأ الولاء الشخصي. ويبتعد العديد من اعضاء الحزب الشيوعي السوفييتي بصورة ذاتية عن العمل الحزبي. وكل هذا قد سوّد صفحة التعاليم اللينينية حول الحزب، وادى الى نسف هيبة الحزب الشيوعي السوفييتي.

نضوج مظاهر الازمة

وبالاقتراب من اواسط الثمانينات تنضج في المجتمع السوفييتي الظواهر الازماتية المتجسدة في ركود الانتاج وتوقف التقدم العلمي التكنيكي ورفاهية الشغيلة. ورغماً عن ان احتياطات المتانة في النظام الاقتصادي السوفييتي، حسب تقديرات الاختصاصيين، كافية حتى نهاية القرن، فقد تعززت فكرة ضرورة التخلص بأقصى سرعة من عمليات الركود وذلك بالعودة الى النهج اللينيني حول تطوير الاشتراكية. بيد انه لم يظهر داخل اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي تلك القوى القادرة على قيادة مثل هذه التحولات. وقد عمل الاجتماع الكامل في نيسان ١٩٨٥ للجنة المركزية للحزب على تحويل النهج نحو البيريسترويكا الثورية المزيفة، والتي اعلنت بصورة منافقة انها تجديد للاشتراكية وتسريع لتطورها الاجتماعي الاقتصادي.

بدأت البيريسترويكا باعداد. ايديولوجي ضخم اتخذ مباشرة ابعاداً على مستوى الدولة. فقد بدأوا بهيستيريا معادية للستالينية سرعان ما انتقلت الى حملة مناهضة للينينية والوعظ العام بمعاداة الشيوعية. وان الماركسية اللينينية.التي لم يستطع احد ايضاً التغلب عليها نقدياً، يتم التخلي عنها لاعتبارات سياسية صرفة، اذ اصبحت غير قابلة للتطابق مع الترميم البرجوازي للبيرويستروكا. وعلى عجل يستنفر كل طاقم الدوغمائيات التحريفية والانتهازية وغيرها من الدوغمائيات المضادة للعلم وذات الاصل الوطني والاجنبي، والتي

تطرح وكأنها الكلمة الفصل لعلم المجتمع الحديث.

وتحل مكان المادية الديالكتيكية والتاريخية المفاهيم المثالية والميتافيزيكية للفلسفة البرجوازية الحديثة وعلم الاجتماع البرجوازي الحديث. وولجت وسائل الاعلام الواسع مجال الدعاية للنظرات الدينية والصوفية. وفي الاقتصاد السياسي تخلّوا عن الماركسية حول القيمة الزائدة كأساس للاستغلال الرأسمالي الذي تقوم به الاقلية تجاه الاكثرية. وتُلغى الشيوعية العلمية وتبدل بعلم السياسة البرجوازي وبمفاهيم باطلة حول المجتمع ما بعد الصناعي. وتخلى العلم التاريخي عن الاعتراف بالدور الحاسم للجماهير الشعبية في العملية التاريخية منتقلاً الى اعتبار التاريخ كنتيجة لنشاط القياصرة والقادة العسكريين والامناء العامين ورؤساء الجمهوريات والنخبة الذهنية. واخذ الكذب والتضليل يتهكم بوقاحة على الحقيقة العلمية.

وفي العلوم الانسانية والتطبيقات الاجتماعية تم عند تقويم الماضي والحاضر التخلي عن المنطلق الطبقي واحلال ما يسمى بالبشري العام مكانه. وهذا الاخير يبرز في التفكير السياسي الجديد بصفته وجهة نظر برجوازية أو برجوازية صغيرة ساذجة. ان مبدأ الحزبية في النشاط الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والروحي يتم اخماده بالجماعية المزيفة والاصطفائية والسفسطة والنزوة التي لا حد لها في الفكر النظري المنسلخ عن الواقع الفعلي.

وجرى خلف ستار نزع الادلجة تبديل مراءٍ للنظريات الطبقية أو اعادة الادلجة، وبصورة خالية من المسؤولية تبرير بل ووضع الاسس للقومية البرجوازية والشوفينية والكوسموبوليتية بل وحتى الفاشية.

ان طرح العديد من الاوهام الرجعية والخيالية والنظريات في سوق الايديولوجيات هدفه تشويش اذهان الناس وصرف انظار الكادحين عن الاخطار الفعلية لاعادة الرأسمالية. وان النتيجة الرئيسية للبيريسترويكا تكمن هنا في تشتت الوعي الاجتماعي وضياع الاسس والاتجاهات الفكرية لاجل النشاط المفيد اجتماعياً.

عودة العلاقات الرأسمالية

وفي مجال الاقتصاد والاشراف على الانتاج اكتملت عملية الابتعاد عن النظام العلمي المخطط في الاتجاه نحو عفوية السوق الملازمة لرأسمالية ما قبل الاحتكارات. وقامت التعاونيات الجديدة بجرف اموال اقتصاد الظل وتحويل الاموال غير النقدية الى نقدية. كما تمت عملية قوننة نقل سلع الاستهلاك الضروري والمواد الغذائية من تجارة

الدولة الى رجال الاعمال. واكتسب سوق العمل والرساميل قوته، وتحطم احتكار التجارة الخارجية والنظام المصرفي والقروضي والمالي وطبّق تجاه القطاع غير الحكومي نظام الاكثر رعاية.

لقد وضعت مؤسسات الدولة والكولخوزات، وبصورة متعمدة، على حافة الافلاس. وتم ابدال حل مشاكل الانتاج بالركض وراء الربح عن طريق رفع الاسعار. وتوقف التقدم التكنيكي، واصبح في غاية التدهور موضوع التعليم الشعبي والجامعات والمعاهد والطب والعلوم والثقافة.

ان تحقيق الملكية الخاصة للارض، والحملة الخاصة بتثبيت المزارعين بصورة تعسفية قد ادى الى تقلص الانتاج وشراء المنتجات الزراعية، مما وضع البلاد امام آفاق الجوع وان زيادة التحميل الوحشي غير المراقب للخامات والمواد خارج البلاد قد ادى الى انخفاض انتاج السلع لاجل الشعب.

ان اصلاح الاسعار لم يعمل فقط على تفاقم عملية افقار اكثر الفئات الاجتماعية، اذ ان التضخم الجامح والديون الخارجية الهائلة والمتزايدة دون توقف، والعجز الهائل في الميزانية، والدكاكين الخالية وحالات الشغب المرتبطة بالسكر والخبز والمياه المعدنية، ان كل هذا يدفع البلاد نحو الانهيار. وان السياسة الاقتصادية التي ينتهجها انصار اعادة الرأسمالية تضع الطبقة العاملة والفلاحين الكولخوزيين والانتليجينسيا العاملة في مستوى واحد مع العاملين المأجورين المستثمَرين، وتتقلص نسبة ما يدفع لهم وتزيد حصة العمل غير المدفوع، والتي تصبح على شكل ارباح، تحت تصرف مالك وسائل الانتاج ورب العمل وحديث النعمة البدائي الذي مسك بالعتلات الرئيسية في مجال التوزيع.

يتزايد التغير الطبقي في البنى الاجتماعية والسياسية اذ ان القانون المختار لفترة البيريسترويكا قد قلص، بنسبة حادة، نسبة العمال والكولخوزيين في هيئات السلطة العليا والمحلية. وقد انتصرت فيها انتليجينسيا النخبة ولوبي ارباب العمل والديماغوجيون الذين تجردوا من طبقتهم. واتحدوا جميعاً في احزاب سياسية وحركات ذات توجهات معادية للشيوعية. ان تعدد الاحزاب قد انقلب الى نقل ادارة اعمال المجتمع الى ايدي رجال الاعمال والسياسيين المتحذلقين من ذوي التوجهات البرجوازية والبرجوازية الصغيرة.

بعد ان فقدت الدولة الوظائف الاقتصادية الغابرة تم وضعها كلياً في خدمة اعادة العلاقات الرأسمالية، وان فصل الدولة عن الاقتصاد قد استنزفها وجعلها صماء تجاه متطلبات اناس العمل. وقد ادى هذا الامر الى اغتراب جهاز الدولة عن الشعب، والى عدم قدرة هيئات الدولة على مراقبة الوضع السياسي والجنائي في المجتمع، واجتاحت موجة الجريمه المدن والقرى.

استفحال النزعة الانفصالية

ان تحطيم الاشتراكية مقرون بانهيار كيان الدولة الذي يقلق المواطنين للغاية. فالبرجوازية الوطنية التي وصلت الى السلطة في الجمهوريات بدعم من الشيوعيين القوميين قد ادارت حتى النهاية دولاب النزعة الانفصالية والقوى النابذة. وادت حرب السيادات وحرب القوانين الى تدمير الصلات بين الجمهوريات وقضت على المجتمع الاقتصادي الموحد للبلاد واثارت العداء بين القوميات، والذي تطور الى صدامات مسلحة. ان الانقلاب المضاد للثورة في البناء الفوقي السياسي، وانشاء هيئة للرئاسة في البلاد والجمهوريات لم يؤد الى الغاء التوتر بل الى تشديده، وتسريع عملية تدهور الوطن المتعدد القوميات. واصبحت معاهدة اتحاد الدول ذات السيادة هي الصيغة القانونية لهذا الانهيار، اذ حولت هذه المعاهدة اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفييتية الى تجمع لاقاليم واراض متنوعة وضخمة وذات انظمة اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة وهي كلها مرشحة لتكون دولاً تابعة من دول العالم الثالث. وان الفرقة فيما بينها قد ادت حتى اليوم الى وقوع عشرات الآلاف من الضحايا وملايين اللاجئين المهضومة حقوقهم.

لقد كشفت البيريسترويكا ايضاً عن كل عمق أزمة الحزب الشيوعي السوفييتي المتحول من قبل قيادته الى حزب اشتراكي ديمقراطي نيو منشفي. فبعد المؤتمر السابع والعشرين تم انتهاج خط مناهض للدستور جوهره التخلي عن الاشتراكية وبما يتعارض كلياً مع قرارات المؤتمر نفسه. وتحت شعار الانتقال الى السوق طبقت سياسة تفكيك ملكية الدولة وتخصيص اجزاء منها لاغراض خاصة مع تشجيع الرأسمال الخاص السوفييتي والاجنبي.

ولم يعد برنامج اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفييتي للمؤتمر الثامن والعشرين يتضمن تذكيراً بالآفاق الشيوعية وملكية الشعب بأسره وتم ايجاد التغطية للتنظيم الذاتي للنيو برجوازية الراهنة وتحولها الى طبقة. وبدأت كل مراتب القيادة الحزبية تتخلص على عجل من انصار النهج اللينيني في الحزب. ففي المؤتمر الاخير، الثامن والعشرين للحزب، والذي انحدر نهائياً نحو المواقع المعادية للشيوعية، من قبل زمرة غورباتشوف الانتهازية اليمينية امكن جر الامور بحيث انه لا بديل عن السوق الرأسمالية في بلادنا. ان اصحاب المقامات والوجاهات الحزبية وانشقاق الليبراليين عن المنبر الديمقراطي وخيانة الشيوعيين القوميين والتأرجحات الفكرية في المنظمات الحزبية، ان كل هذا قد افقد الحزب الشيوعي السوفييتي نزعة الصمود وحدد مسبقاً مصيره اللاحق.

البيريستر ويكا الغور باتشوفية

ان الرأسمال الذي انسل الى السلطة السياسية اصبح وثيقاً ضمن اطار البيريسترويكا الغورباتشوفية بعباراتها الاشتراكية المزيفة، والتي كلفت الشعب السوفييتي خلال سنوات ست، في المجال المادي والمالي اكثر من مجموع نفقات الاتحاد السوفييتي في فترة الحرب العالمية الثانية.

لقد تخلص الراديكاليون الليبراليون الآن نهائياً من هذه البيريسترويكا، وحثوا بصورة تمهيدية، على تطبيق حالة الطوارىء في البلاد. وفي هذا الصدد تم استخدام غدر المهندس المعماري الرئيسي والثقة به في الاوساط العليا للاتحاد الذي قام قادته بمحاولة غير موفقة لوقف انهيار الدولة الكبرى. وكان المؤتمر الخامس الاستثنائي لنواب الشعب في الاتجاد السوفييتي قد قام بانقلاب سياسي مخالف للدستور في البلاد وتخلص نهائياً من بقايا السلطة السوفييتية عن طريق انشاء هياكل سياسية متنفذة جديدة. وان النواب المتجردين من الاخلاقيات قد حرموا انفسهم بأنفسهم من السلطة لمصلحة رؤساء الجمهوريات والقادة المحليين والمحافظين المدعووين لتحطيم البناء الاقتصادي التحتي للاشتراكية تحطيماً نهائياً.

ان الحزب الشيوعي السوفييتي الوفي لامينه العام والمبعد عن المسرح السياسي قد تم نهب ممتلكاته ومصادرة امواله كما تمت تصفية الكومسمول اللينيني الذي تم تفسيخه مسبقاً من قبل السياسيين المتحذلقين.

يجري تدمير الصناعة الدفاعية والقوات المسلحة وهيئات حفظ القانون، والتي استلم قيادتها اليوم اشخاص برهنوا على ولائهم للثورة المضادة. وان تشتيت الهيئات السياسية ونزع التسييس ونزع التحزب والطرد الجماعي للقيادات المحافظة على اخلاصها لمثل الثورة والاشتراكية، ان كل هذا هدفه ابعاد هذه المؤسسات الدولتية الهامة عن الكادحين واخضاعها لسادة الحياة الجدد.

الواجب: ايقاف الثورة المضادة

ان البرجوازية التي وصلت الى السلطة تؤسس حرسها القومي وتشكيلات مسلحة اخرى للدفاع عن المصالح الانانية للاقلية المستثمرة. وفي عدد من الجمهوريات السوفييتية السابقة تم فتح الطريق نحو الانظمة الموالية للفاشية ويتنامى الارهاب

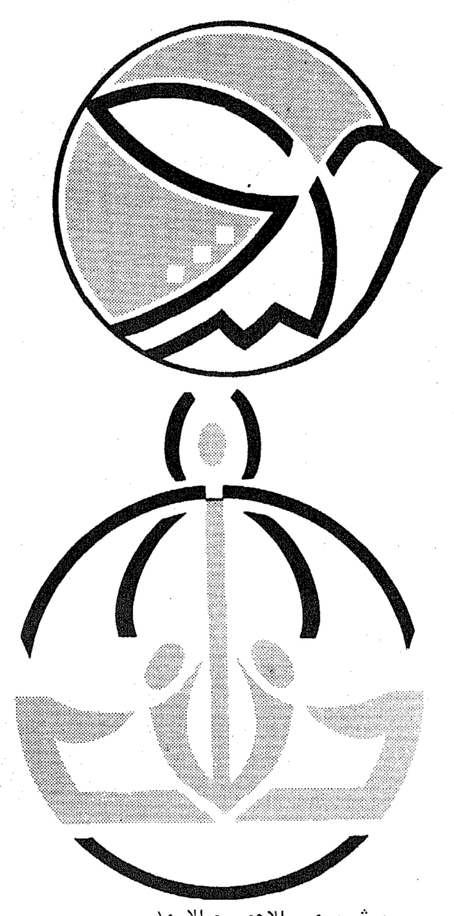
السياسي، وينضج افلاس الاشكال الديمقراطية البرجوازية للسلطة. كما تسارعت عملية انحلال الاتحاد المتعدد القوميات. واصبحت البلاد من اكثر البلدان عداء للشيوعية في العالم.

وان البرجوازية الوطنية التي استولت على السلطة، من خلال سياسييها، ليست مثقلة بالماضي الجنائي فحسب، بل هي تفتقر ايضاً لخبرة مئات السنين في قيادة شؤون المجتمع والاستعداد للمساومات والمرونة في السياسة والقدرة على اخماد الصراع في صفوفها. وان الطبقة التي تستعيد سيطرتها تأتي اليوم الى وليمة السلطة في تلك الظروف، حيث ان النظام الذي بعثته يحمل منذ البداية طابع التبعية. فالبلاد مضطرة لولوج التقسيم الرأسمالي الدولي للعمل بحقوق الحلقة الخاضعة والضعيفة التطور والمستغَلة. ويفسر ذلك تزلف برجوازيينا امام الغرب الذي شرع يعد رجال الاعمال لنا، والذين تبرز نسبة كبيرة منهم ـ الكومبرادور أو الفئة الوسيطة المأجورة والكوسموبولتيون الذين يحملون توجهات لا وطنية في السياسة الخارجية. ولا يوجد اساس لتوقع النزعة الانسانية من جانب السلطة الجديدة التي تثبت سيطرتها الاقتصادية في سياستها الداخلية.

لقد خرجت الثورة المضادة عن اطر بلادنا اذ ان تحطيم الاشتراكية في الاتحاد السوفييتي وخيانة شعوب بلدان الاسرة الاشتراكية السابقة في اوروبا والحركة الشيوعية العالمية قد غير تغييراً حاداً نسبة ميزان القوى لصالح الامبريالية. وقد انهار التوازن القائم في العالم. وتنامى بقوة خطر اندلاع حرب عالمية ثالثة. هذا وتتوقف ديماغوجية البيريستروكيين الآن عن التأثير كالسابق في الاحزاب الشيوعية الشقيقة والبلدان الاشتراكية التي اخذت تنظر الى ذلك بتقويمات مبدئية. وتتشكل جبهة عامة للنضال ضد الخيانة.

ان الواجب الاممي للشيوعيين اللينينيين والناس السوفييت يقوم على ايقاف الثورة المضادة واستعادة سلطة الطبقة العاملة واحياء الاشتراكية المتجددة. وهذا ضروري ليس باسم الرفاهية والسلام في بلادنا فقط بل ضروري ايضاً لاجل التخلص من دمار الحياة نفسها على الارض. وعلى اساس هذه الاعتبارات يضع حزب البلاشفة الشيوعي لعموم الاتحاد السوفييتي برنامج اعماله.

عن «نضال الشعب»
العدد ٤٨٧
دمشق ١٩٩٢



ح • ش • ع بالاحمر والاسود
تصميمان لشعار الحزب
يقترحمها الفنان عبد الواحد الموسو


أدب وفن

عن الجائزة..
عن الفائزين بها !

في عدد شباط الماضي تحدثنا عن جائـزة (سلطان العويس) الثقافية . . باركناها، ولجان تحكيمها، واحكامها الموضوعية، وهنّينا الفائزين، ووعدنا قراءنـا بتغـطية لهذا الحدث الثقافي، وها نحن نقدم ما وعدنا به .



التقرير النهائي للجنة التحكيم في جائزة سلطان العويس الثقافية

الدورة الثانية ١٩٩٠ - ١٩٩١

بدعوة كريمة من الامانة العامة لجائزة سلطان العويس الثقافية عقدت لجنة التحكيم في هذه الجائزة اجتماعاتها فيما بين الاثنين ٥ من جمادى الآخرة، سنة ١٤١٢ هـ الموافق ٩ كانون الاول /ديسمبر ١٩٩١ م ويوم الاربعاء ٧ جمادى الآخرة، سنة ١٤١٢ هـ الموافق ١١ كانون الاول /ديسمبر ١٩٩١ م بحضور جميع اعضائها المدعوين السادة:

١ ـ الدكتور ابراهيم عبدالله غلوم.
٢ ـ الدكتور جابر عصفور.
٣ ـ الدكتور خلدون النقيب.
٤ ـ السيد رجاء النقاش.
٥ ـ الدكتور سهيل ادريس.
٦ ـ الدكتور شاكر مصطفى.
٧ ـ الدكتور عز الدين اسماعيل.
٨ ـ الدكتور علوي الهاشمي.



كانت الجلسات برئاسة عبد الحميد احمد الامين العام للجائزة نيابة عن عبد الغفار حسين رئيس هيئة الامانة العامة للجائزة. كما حضر الاجتماعات اعضاء الامانة العامة ناصر العبودي وناصر جبران وعبد الاله عبد القادر بصفة مراقبين.

وعقدت لجنة التحكيم خمس جلسات من المداولات قامت خلالها باستعراض تقارير اللجان الاربع المتفرعة عنها وهي:

١ ـ لجنة الشعر.

٢ ـ لجنة القصة والرواية والمسرحية.

٣ ـ لجنة الدراسات الادبية والنقد.

٤ ـ لجنة الدراسات الانسانية والمستقبلية.

وساد المداولات في الاجتماعات طابع الموضوعية الكاملة والحرص الشديد على عدالة الاحكام وعلى منح الجوائز لافضل المرشحين وعلى الرغم من ان هؤلاء كانوا في العدد كثيرين مما يدل على انتشار الجائزة ونباهة شأنها واقبال اهل الادب والدراسات عليها إلا ان نتائج لجان التحكيم الفرعية كانت متقاربة لدرجة كبيرة وخاصة بعد ان أوغلت في الحرص على التفاصيل الدقيقة والتشريح المتأني لانتاج كل مرشح ولمفاضلته على غيره.
وبعد هذه المداولات انتهت لجنة التحكيم الى القرارات التالية:

أولاً: حقل الشعر

قررت اللجنة منح جائزة الشعر الى الشاعر سعدي يوسف لانه غزير الانتاج يمتلك طاقة ابداعية شديدة التميز وشاعرية عالية المستوى وتمكناً من الاداء الفني النابض بالحيوية والتوتر فضلاً عما يطرحه شعره من اسئلة الوجود الملحة على ضمير الانسان بعامة واستبطان واقع الانسان العربي وقضاياه المصيرية. وكل ذلك في تشكيل لغوي وفني له جدته ونكهته المتفردة وهو نقطة تحول في مجمل ابنية القصيدة لغة وايقاعاً ومضموناً. وعلى مدى ثلاثة عقود ظفر شعر سعدي يوسف بشعبية واسعة النطاق على الساحة العربية.






اتحاد كتاب و ادباء الامارات

يضاف الى هذا ان سعدي يوسف يعتبر من الرواد في تأسيس القصيدة العربية الحديثة التي ارتبطت بحركة العصر كله كما ان عطاءه لايزال متصلاً متميز الابداع .

ثانياً: حقل القصة والرواية والمسرحية

لما كانت الجائزة قد جمعت ثلاثة فنون في حقل واحد فقد قررت اللجنة منح الجائزة مناصفة بين الروائي عبد الرحمن منيف والكاتب المسرحي ألفريد فرج .

وقد استحق عبد الرحمن منيف هذه الجائزة تقديراً لابداعه الروائي المتميز وتأكيداً لاهمية هذا الابداع الذي قدمه خلال ثلاثة عقود وهي اهمية تتجاوز دائرة الرواية لتشمل المنجز الثقافي العام نظراً لارتكاز تجربته الروائية على رؤية شاملة تستمد تحليلها من التاريخ والاجتماع والفلسفة والاقتصاد والتراث مكتوباً كان أو شفوياً. ويبني هذه الرؤية بعقل تجريبي وحساسية فنية ينتظمان عالمه الروائي ، ويخصبانه بكثير من الحيوية ويؤسسان لطبيعة الفن الروائي بوصفه ابداعاً لا يتشكل من مجرد الاحساس بايقاع الحياة من خلال الاحساس العميق بالحرية ايضاً.

وبسبب ذلك كله.فقد حقق منيف للرواية العربية انجازاً متميزاً على صعيد تطوير الخطاب الروائي ، وخاصة في مجال تطوير تقنيات السرد والايقاع وانتقاء الواقع وتكثيفه والنظر اليه برؤيا شاملة مدفوعة بجرأة فكرية متقدمة ونفس ملحمي حار، ومشدودة بالمحافظة على الهوية العربية ، والتعميق للبعد الانساني تشكيلاً وايقاعاً ورؤية .

أما الكاتب المسرحي ألفريد فرج فتكشف تجربته المسرحية عن امكانيات هائلة في توظيف التراث العربي واستدعائه في سياقات ابداعية جديدة كما تكشف عن رؤية واضحة يصقلها الاحساس العربي والحس الانساني المتفتح والتكوين الفكري الراسخ . وهي جميعها تقف جنباً الى جنب مع موهبته الابداعية المتميزة لتعبر عن خطين متوازين: احدهما التأسيس لمسرح عربي لا ينفتح على التراث مادة فحسب وإنما ينفتح على الكثير






جائزة سلطان العويس الثقافية

من مستويات التقنية المسرحية الجديدة.

أما الخط الآخر فهو تنوع معالجة ألفريد فرج للقضايا المختلفة فمن نقد الواقع وخاصة فيما يتصل بتكوين السلطة والعقل والصراع الاجتماعي الى التعبير عن القيم الايجابية في الانسان العربي والى التعبير عن قضايا الوطن العربي وبخاصة القضية الفلسطينية.

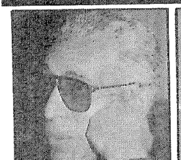
وفي كل ما عبر عنه هذا الكاتب ايمان بعمل العقل وحساسية مسرحية بالغة، تستقي من التراث أو من الواقع ما يجعلها واعية بجوهر لغة المسرح عامية كانت أو فصحى، وبجوهر التراجيديا ملحمياً كان أو واقعياً.

ثالثاً: حقل الدراسات الادبية والنقد

قررت لجنة التحكيم منح جائزة هذا الحقل الادبي للاستاذ الدكتور احسان عباس. فكتاباته تتميز بثرائها الكمي والكيفي مما يجعله في طليعة دارسي الادب المعاصرين والمؤثرين فيه. ويتجلى التميز الكمي في عدد هذه الكتابات التي تتوزع ما بين خمسة عشر كتاباً مؤلفاً في مجال النقد التطبيقي والدراسات المقارنة وتاريخ الادب وتاريخ النقد وسير وتراجم الادباء، واربعة وثلاثين كتاباً محققاً من كتب التراث بمجالاته التي تصل الشعر بالنثر، وكتب التاريخ بالتراجم وكتب البلاغة بالادب، واحد عشر كتاباً مترجماً في النقد الادبي الذي يبدأ بأرسطو وينتهي بمدارس النقد الحديث مروراً بدراسات الاستشراق ونصوص الابداع يضاف الى ذلك عشرات البحوث والمقالات النقدية والمراجعات التي لم تجمعها كتب بعد.

وبقدر ما تتميز هذه الكتابات بثرائها الكمي فانها تكشف عن تنوع فريد في مجالات الدراسة الادبية، اذ يتجاوب تحليل النص للاعمال الادبية والتأصيل النظري لتقنيات النقد واتجاهاته، ويلتقي احتضان الجديد من الاعمال الادبية مع التأسيس النقدي



اتحاد كتاب وادباء الامارات

لاتجاهات درسها وتأتلف الترجمة مع التحقيق، ويتصل التاريخ الادبي مع تاريخ النقد والدراسات المقارنة، وذلك كله في تآلف فكري ينطوي على ريادة لا سبيل الى اغفالها ومنظومة معرفية متسقة بأهدافها التنويرية التي تؤسس لكل ابداع اصيل بما يفتح امامه آفاق المستقبل.

ويوازي دارس الادب وأمانته وصبره وجلده في هذا الاسهام رهافة حس الناقد التطبيقي ونفاذ بصيرته وتنوع افق الناقد التنظيري وتجدد معارفه.

لذلك ولغيره اسهمت كتابات احسان عباس ولاتزال تسهم في تكوين وعي ادبي لاكثر من جيل من دارسي الادب ومتذوقيه.

رابعاً: حقل الدراسات الانسانية والمستقبلية

بسبب من اتساع نطاق هذه الدراسات وتنوع مجالاتها قررت اللجنة منح الجائزة مناصفة الى كل من الدكتور زكي نجيب محمود والدكتور فؤاد زكريا.

الدكتور زكي نجيب محمود هو من الرواد الاوائل وبقايا الرعيل الذي وضع اسس الفكر الفلسفي العربي واشاعه في نطاق الثقافة العربية. وكتبه الاولى لاتزال (هي) المراجع لناشدي الثقافة الفلسفية المتلمسين لمبادئها ورجالها. وقد عطف سنة ١٩٧٠ على التراث فأدخله ضمن نطاق اهتماماته الفكرية ودراساته فأغنى المكتبة العربية بمجموعة واسعة من الكتب التي تجمع بين الثقافة العربية والتأسيس على التراث وفهمه.

يضاف الى هذا ان له سمعة عريضة في الوطن العربي كسبها على مدى نصف قرن من الجهد الفكري والدأب والانتاج الوفير وله خدماته المعروفة في ميدان الثقافة العربية بما قدم من انتاجه من الفكر المتميز والابداع الجيد. وقد كان على الدوام يمتلك الجرأة لقول ما يعتقده حقاً ويدافع عنه بقوة المفكر المنطقي وبلاغة الكاتب المتمكن دون أي اعتبار.



وأما الدكتور فؤاد زكريا فشخصية بارزة في الفكر العربي المعاصر سواء في تميز الانتـاج أو غنـاه أو وفـرته. وله جولات ابداعية جيدة مثمرة في مجال نشر الفكر العلمي والفلسفي بعامة. وترجماته الدقيقة لعدد كبير من الكتب الفكرية تشهد بتمكنه النادر في هذا المجال. كما ان المؤلفات التي قدمها عن اقطاب الفكر الغربي تسد ثغرات هامة في الفكر العربي الحديث. والجولات الجدلية الابداعية التي يقوم بها تطبع آثارها في التيارات الفكرية العربية وتدافع عن الثقافة المبدعة فهو يمثل مرحلة الفكر العربي الحالي بجدليتها وتعقدها وانصبابها على هموم عصره وعلى الشؤون القومية، كل ذلك ببلاغة متفوقة ومنطق سليم وحجة دامغة جريئة في الحق. وجهده الفكري لايزال يعد بالكثير.

جائزة الانجاز الثقافي والعلمي

للجواهري الكبير

فيما يلي نص قرار هيئة الأمانة العامة لجائزة سلطان العويس الثقافية:

في سياق تطوير حقـول الجائزة، تم استحداث حقل جديد، هو «جائزة الانجاز الثقافي والعلمي»، تمنح لعلم من اعلام الادب والفكر والثقافة والعلوم الانسانية، والطب، والعلوم العسكـرية، والعلوم التـطبيقية والـطبيعية، وذلك تقديراً لدوره، ولمجمل انجازه






اتحاد كتاب وادباء الامارات

العلمي والثقافي الذي يشكل اضافة وتأثيراً وخدمة في حياتنا العربية المعاصرة، كما يمكن منحها ايضاً للمؤسسات والمراكز العلمية والثقافية تقديراً لدورها في خدمة الادب والعلم .

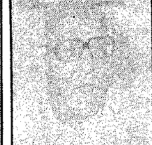
وقد قررت هيئة الامانة العامة لجائزة سلطان العويس الثقافية وبعد الاستئناس برأي لجنة تحكيم الجائزة في دورتها الحالية منح هذه الجائزة الجديدة للشاعر محمد مهدي الجواهري وذلك لما يشكله شعر الجواهري من قيمة فنية عالية، اضافة الى تجربته الحياتية والفكرية، ومضامين شعره ذات التميز الواضح، والحضور المتصل على الساحة العربية، وهو ـ أي الجواهري ـ ابرز من يمثل الكلاسيكية الشعرية الجديدة في عصرنا العربي الحديث على امتداد عشرات السنين. اضف الى ذلك حضور الجواهري الادبي والثقافي والصحافي والفكري المكثف في المحافل والمؤتمرات الادبية والمهرجانات الشعرية والصحافة والرسائل العلمية .

هيئة الامانة العامة
لجائزة سلطان العويس الثقافية

عن الكتاب الوثائقي

(جائزة سلطان العويس الثقافية ـ الدورة الثانية ١٩٩٠ ـ ١٩٩١)






جائزة سلطان العويس الثقافية

من شعر العويس

الشاعر سلطان العويس (صاحب الجائزة) شاعر غَزلٌ، ذو مقطوعات قصيرة في الغالب، اخترنا في ما يأتي بعضاً من شعره الانساني والغزلي.

نقطة عطر

دعوه الفكر منطلقاً ليرقى — فكلُّ قيودنا رمز انحطاطِ
أتيناها الحياةَ بلا شروط — بأيِّ الحقِّ نوضعُ في الرباط

ايمان

إيمان يا عطر نفس في أصائله
تغرين بالروح أمّا شئت أو جسدا
لو تلبسين من الأسمال أخْلقَها
لكنْتِ أجمل ممن غاب أو وُجدا






مررت على الديار

مررتُ على الـديـارِ فلم أجـدْكـم
فضـاعـتْ داركُـمْ وبَـقيتُ وحـدي
فهـل عيـنٌ سَتُـبْـصِـرُ دونَ نورٍ
فعـودي فالـهـوى يُحـيـي ويُـرْدي
١٦/ ٥/ ٨٩

بيروت

بيـروتُ يا جَنَّـةَ الـخُـلاّنِ كيفَ لنـا
أن نُثنِيَ الـدَّمعَ من أنْ يَملأَ الحَـدقَـا
والـحُـبُّ يُطْعَنُ في الـوادِي ومِـدْيَتُـه
الأقـربـونَ وكـلٌّ يدّعـي الـخُـلقـا
عودي رَبـيعـاً كَمـا قَدْ كُنـتِ وارفـةً
وانْسي الشِّتـاءِ الـذي قد أسقطَ الـورقـا
طالَ الشِّتـاءُ وظَـلَّ الكَـرْمُ من حطَبٍ
لو عادَ صيفُـك أثـرَى الغُصْنَ واتَّسَقـا






قد كنــتِ قيــثــارَةً للشَّــرقِ صادِحَــةً
ما للأَنــامِــلِ ليــلًا تَعــزِفُ الأَرَقــا

الأرض

ماذا أقــولُ لأرضٍ كنــتُ فَلْذَتــهَــا
كانــتْ بلا بســمــةٍ والـيــومَ تَبْتَـسِـمُ
كانت لنــا الأمّ رُغْم الجــوعِ تُرْضِعُنا
والـيــومَ فاضَ على أفــواهِنــا الــدَّسَمُ

أبو نواسٍ وصحبه

صَحْــبٌ شرَابهُــم الــطِّلى فكــأنَّــمــا
ماءُ الــسَّحــاب على الصِّحــاب حرامُ
جمَــعَ الــهــوى اشتــاتهم فَتخــالُهُمْ
أبــنــاءَ أمٍّ أو هُمُ أرحــامُ
أخــذوا من الــلَّذاتِ أطْــيَبَ ما بهــا
فكــأنَّــمــا أعــمــارُهــم أيّــامُ






اتحاد كتاب وادباء الامارات

كلمة الجواهري وأبياته

في حفل الجائزة كان قول الجواهري:

«هذا اجمل يوم في حياتي» وانا فخور بتعزيتكم الكريمة بما اسميه بالكارثة وهو ذهاب زوجتي وفرحتها معاً بان تكون معي هذا اليوم ويحرقني انها لا تكون كما ارادت. من منكم يصدق الذي قال:

حييت سفحك عن بعد فحييني
يا دجلة الخير يا أم البساتين

من يصدق ان هذا يقدم فدية مضاعفة على ان يرتجل كلمة تليق بهذا اللقاء انا عاجز عن شكركم وفي مقدمتكم راعي الحفل الذي يكفيه الشعر عن اتعاب الحياة»*.

ثم جاء قولُهُ «الشعر» في حق «صاحب الجائزة»:

من الامارات من شطآن شارقة
على الخليج تعالى صاعداً قمر
يدور في فلك الآداب محوره
فتى عويس وأخدان له غرر
سمر الوجوه مصابيح يطيب بهم
وبالذي شيدوا من وحدة سمر
يستذكرون ذوي الألباب صفوتها
فيخلدون بما شادوا وما ادَّكروا






جائزة سلطان العويس الثقافية

وكـــل ما عنــدنــا نحن الألى اذُكِــروا
منـــا عليــك سلام أيــهــا الــقـــمــر

* عن (صوت الكويت).

كلمات عاجزة

سيتا غزال

عرفته كبيراً . . ولاول مرة رأيته ذلك المساء فبدا لي أكبر وأكبر . .
قامته الطويلة تباركت بها الجائزة، وبقلب طفل ابكى الرجال وابكانا جميعاً.
دمعتان ساخنتان سقطتا لازعاج ذلك اللون الازرق في رسالتنا الى الصحف.
دمعة فرحى، همت جذلى امام تواضع العبقري . . انحدرت ممزوجة بالمحبة والاكبار.
ودمعة حزن تجاوبت لحزنه فكانت اقوى من رفيقتها واغزر بالمعنى وايضاً بالمحبة.
«هذا اسعد يوم في حياتي» قالها الجواهري وهو في ذروة الالم. ولم يدر اننا كنا نرددها لوجوده بيننا في الوقت نفسه.
واردفها: «وكم انا قبل كل شيء متعب»، وقالها دون ان يدري انه تسنم امامنا بروجاً من القوة.
لقـد ابكـانا حقاً ونحن من يحملون امنية عمرهم فجاؤوا ليشهدوها كأطفال على






اتحاد كتاب وادباء الامارات

النافذة المطلة نحو صندوق الدنيا وعادوا محملين بأجمل الاحلام، ومن منا لم يحكها لاصدقائه؟

ما احببت الكتابة عن شاعر كما رغبت الكتابة، عنه، لكن العجز يكبلني فأين مني ـ منه ـ وبيننا مساحات شاسعة بعيدة بعيدة عبرها تاريخ من مقارعة اللغة والمعنى خاضها هذا العظيم بريشة ما طالها سيف عنترة الذي تحمم بالدم، بينما مدادها نهر عاطفة تلمسنا بعض من وهجها بخجل يخشى خدشها.

ومن اكون امام فكر طوى تجربة كاملة في قاموس من لغته الفريدة جداً. تلك اللغة التي ما فتئت تعانق جذورها بأصالة لا مثيل لها.

أبا الرواد: أبا فرات.

تمنيت لو ان العالم كله معنا ليشهد ذلك التواضع الجميل فيكفينا عناء التعبير المقصر وقهر الاحساس بالذنوب.

كم كان عدلاً ان اسعدونا بالمثول امامك لنحني هاماتنا الصغيرة فخراً.. ويكتحل الجفن برؤية تلك العين الثاقبة.. ذلك العالم كم فيه اشياء واشياء.

ودمعة ثالثة لست ادري كل ما تقول..

عن (الوحدة) الظبيانية






جائزة سلطان العويس الثقافية

في قراءة الأرض

سعدي يوسف

سلاماً أيها الشاعر!

ليست سطورنا هذه تقديماً لشاعرنا الجميل (سعدي يوسف)، شاعرنا الدافىء، المتدفق، العارف بأسرار صنعة الفن، المبهجنا بحروفه الاليفة والنادرة، كما هو الشعر الحق!

ليس هذا تقديماً!

انه احتفاء يتجدَّدُ بتجدّد عطائه، يتواصل مع ابداعه المتواصل، يتدفّق بتدفق اشعاره.

ليس هذا تقديماً! بل هو قولة ليس لنا إلا قولها، ونحن نقرأ كلمته الرائعة، تلك التي ألقاها في لقاء الجائزة (جائزة سلطان العويس في الشعر).. التي يستحقها بجدارةالهمس العميق في دنيا الشعر.

تلك كلمة تقول كلمات.. تلك نثر ببهاء الشعر، ولكنها ليست شعراً.. تلك ذكريات، ولكنها ليست مذكرات، وبحث في الشعر ولكنه شعر، وهي (لا قصيدة ـ قصيدة) تحكي عن الناس والشاعر والقصيدة والحياة.

انها نص يضاف الى ابداع ممتد، من قلم يرهف كلما تعتّق، وصوت بهيج عميق الجَرْس، يضاف الى اصوات حياتنا.

اننا لن نقول اكثر من قولنا!

سلاماً ايها الشاعر!

(أدب وفن)






اتحاد كتاب وادباء الامارات

في هذا المساء الرطب، مساء باريس الرصاص، وفي الخامس من كانون الثاني ١٩٩٢، افكر بالاعوام الاربعين التي اعقبت اول نص شعري نشرته.

كنت لاازال في ايام الطلب. استدنت من عم لي عشرة دنانير لأطبع قصيدة طويلة في كراس. اعدت المبلغ الى عمي، لا ورقة واحدة أو ورقتين كما تسلمته، بل كيساً من معادن مختلفة الشيات والاصوات. ومن تلك القصيدة كسبت الكثير: حزاماً جلداً، وكرسياً في سينما.

اليوم، يؤنسني الشعور ذاته: انني اتحزم. احزم امري. واذهب الى الفن.

●

كيف قدر لي، انا ابن القرية الفقيرة كأهلها، ان اذهب الى الفن، وامضي في الذهاب، حتى هذا المساء، حتى هذه اللحظة؟

كيف قدر لي، ان اقطع القفار والبحار، واستبدل بالمصر امصاراً، وبمنزل الجد شققاً نصف مفروشة، وغرفات فنادق رخصية، وبالمكتبة الاولى رفوفاً صفيقة تطوى وتنشر كالحقائب؟

كيف قدر لي ان اقطع القنطرة بين مسجد قرية حمدان والطريق العام، ذلك الحبل السري الذي هو الميلاد والموت؟

كيف قدر لي ان احمل النصب والشظف، واتحملهما، واحاورهما، حتى وان وهن العظم مني واشتعل الرأس شيباً؟

الايام دُولة، والسنون تمضي عقوداً. لا صوى في السبيل ولا نيران في رأس الجبل.

سلاماً، اذاً.

سلاماً أيها الابد المخبأ في القميص

●

اكتب عن الناس، احبهم، وأدافع عنهم لكن، لا نيران في رأس الجبل.

اتذكر، مرة، القبضَ علي: اخذت من المنزل، الى مركز الشرطة، وبعد ليال هناك، ذهب بي شرطي، وانا مغلول، الى محطة القطار، القطار الصاعد من البصرة الى






بغداد حيث سأحاكم.

كنا راجلين، انا والشرطي، والطريق بين مركز الشرطة ومحطة القطار يمر بكل الاماكن التي أعرفها، ويعرفني الناس فيها: السوق. المقاهي. المكتبة. كان الناس يضطربون مضطربهم اليومي. وانا اسير بينهم مغلولاً. لم يقل لي أحد: سلاماً. لم تطرف لمرآي عينان. كان الناس مشغولين بشؤونهم، وما انا من هذه الشؤون. يا لوحشة المسعى! لكنني في الانعطافة الاخيرة نحو محطة القطار، ابصرت فتى اسرتني عيناه بأنه سيحكي للمدينة حكايتي.

عن هذا الفتى كتبت.

الفنان يكتشف ناره، ويعلي جبله، حيث تتوقد الشعلة.

●

في بيروت ١٩٨٢، في الايام الاولى، ومنذ الرابع من حزيران، اخذت اكتب قصائد شخصية. جاءت الغارة الاولى على المدينة الرياضية، وانا اكتب قصيدة اتتبع فيها مريم العذراء، عند ريلكه. مع الايام بدأت تحولات مريم التي بلغت تجليها الاخير في قصيدة «مريم تأتي» التي كتبتها يوم الخامس والعشرين من تموز.

كيف كنت التقط مادة القصائد؟

كنت كثير الحركة، قبل ان تغدو الغارات الجوية بتلك الكثافة الوحشية، ازور المواقع والمحاور، اتحدث مع المقاتلين، اذهب الى مناطق خطرة، ابيت الليل احياناً مع المقاتلين الشبان في ملاجيء مظلمة، ادور على الاجهزة الاعلامية، اتسقط الانباء هنا وهناك. كنت اشعر بان حياتي هي من التدفق بحيث ان الموت لن يكون سوى تتويج لها اذا جاء. الفنان يكتشف واقعه، ينقيه، وينتقيه. يرفع واقعه ذاته ناراً في رأس الجبل.

●

كثيراً ما يرد تعبير الدهشة، توصيفاً للشعر أو لما يثيره. وقد استوقفني التعبير طويلاً، وجعلت اتمثل بيت المرقش الاكبر:

تحلين ياقوتاً وشذراً وصنعة






وجزعاً ظفارياً ودراً توائما

نساء المرقش الاكبر، هؤلاء الحلوات المتحليات، كيف برزن الينا، في هالة الفن البهية؟ نســاء سان جون بيرس وريلكـه، كيف اتيننا؟ لم يقل المرقش الاكبر غير اشياء سماها. انها اشياء نعرفها. لكن الشاعر وضعها امامنا بحيث نراها للمرة الاولى. لقد منحنا اللون والشكل، اعطانا الملمس المتقري والعيون الواسعة، ودعانا عبر الملمس والعين الى الدخول في عالم من التصور والتخيل لم نكن لندخله لولاه، لولا هذا المدهش المنهمر امامنا كمطر ملون.

الحـواس، اذاً، هي هدف موجة الشاعر. هي المستهدفة لانها المستقبِلة، ولان عناصر التصور والتخيل تمر عبرها اولاً، لتواصل مسيرتها نحو التركيبة الفنية اللاحقة، اعني النصف الثاني من التركيبة، المتعلق بالقارىء هذا القارىء الذي سيلتقط العناصر، ويعيد تركيبها، حسب هواه ومستواه.

اين الدهشة في هذا؟

احسب ان الدهشة هي في أن عناصر الواقع واشياءه التي ينتقيها الشاعر، مادة خاماً، تخاطب (اعني العناصر والاشياء) الحواس، اشارة، لا دلالة. أي ان العلاقة بين المرء والعـالم تعاد الى بداياتها، الى بداءتها، الى بداهتها المفاجئة. انها تثير استجابات لا اجوبة: انها تحرك. وقد اطلعت على دراسة تتعلق بالاستجابات الجسدية لنصوص شعرية معينة، مثل اختلاج عضلات الوجه، ورفيف الاجفان، ووقوف الشَّعر، ووتيرة التنفس.

وليس ارتباط الاشعار الاولى بالرقص سوى مثل في السياق ذاته لكن الامور ليست بهـذا اليسـر المتـوهم في التأويل النظري. انك، في العملية الابداعية، ستجدك ازاء احتكامات تطبيقية خطيرة، تدفع بك في قوة طاردة عجيبة، خارج المتداول السائد. مثلاً: مادامت الاشياء مادتك الخام، ومادامت اللغة رموزاً للاشياء، وليست الاشياء، فماذا انت صانع باللغة؟

ومثلاً: ان كان الفعل والاسم الجامد هما الاقرب الى توصيف المادة الخام، فماذا






جائزة سلطان العويس الثقافية

انت صانع بالمصدر والمشتق؟

ومثلاً: ان كنت رأيت اخلاقية العملية الفنية متلازمة ومادتها الاولى، الاولية، وهي في ما توافر لديك: اللغة في لحظتها الاولى، فماذا انت صانع بالذاكرة؟

ابمقدورك ان تقدم الكأس هكذا، حرة، بين يديك... بينما الذاكرة مكتظة بالكؤوس: سقراط، الخيّام، أم كلثوم؟

ومثلاً: إن كان الشعر اعادة نظر في العالم ونقداً، ومادامت الصورة وسيلته في اعادة النظر، وفي النقد، فأيّ مكانٍ يظلُّ للفكرة؟

بمعنى، هل الفكرة تسبق العملية الابداعية أم تتلوها؟ هل الشاعر هو الذي يتوصل الى الفكرة أم القارىء؟

اسئلة كهذه، لن تجد جوابها إلا في التطبيق، أي في الكتابة، وإلا بعد زمن يمر، وسعي يتراكم، وستظل هكذا، مادام الطريق الى الفن اطول من حياة. على الطاولة امامي، ورقة، علبة كبريت، منفضة، ولفافة تبغ. الاشياء امامي. اربعة. وعلي ان العب. للاشياء الاربعة نظامها المعروف المألوف. تنسى الورقة. تشعل اللفافة بعود كبريت. تدخين ثم تضع اللفافة المتقدة في المنفضة. وهكذا نفعل كل يوم. لكن عليّ ان العب، ان اغير النظام المعروف المألوف، ان تكون قصيدتي مخالفة، مختلفة. وفي الوقت نفسه، علي ان احتفظ بمفاتيح لي وللقارىء. مفاتيحي هي الاشياء. هكذا سأخرج اللفافة من علبتها، واشعلها بعود كبريت. لكني لن اضعها وهي متقدة في المنفضة. سأدخل الورقة في المشهد. اضع اللفافة المتقدة على الورقة، واترك الاشياء تتفاعل، خارج السياق المألوف، اتركها تتفاعل في كيمياء الشعر.

●

السابع من كانون الثاني ١٩٩٢.

صباح باريسي آخر. مطر وسماء رصاص. الساعة الثامنة والنصف، والعتمة لاتزال شاملة. النوافذ وحدها تضيء الصباح البهيم، في هذه الضاحية العمالية حيث أقيم. هدير






سيارات وحافلات يخترق الزجاج المزدوج. الناس يمضون الى معاملهم ومصالحهم، بينما اوراقي التي تنتظر لاتزال بيضاً.

لِم انـا في باريس؟ لِم انا هنا وهناك، هناك وهنا، في هجرات بدأت منذ خمسة وثلاثين عاماً؟

موسكو ـ دمشق ـ الكويت ـ بيروت ـ الجزائر ـ دمشق ـ بيروت ـ قبرص ـ بيروت ـ دمشق ـ عدن ـ قبرص ـ بلغراد ـ تونس ـ واخيراً: باريس.

ماذا افعل في باريس؟

ماذا افعل في ارض غير عربية؟

يتضمن المنفى فكرة الالغاء: الغاء علاقة الفرد بالسماء والارض والمجتمع. ثمّت خط عمودي يصل بين السماء حيث المعبود والارض حيث الاسلاف في هدأة الموت الطويلة.

وثمت خط افقي ينتظم القرية أو البلدة، حيث المنازل والذكرى وملاعب الطفولة.

وفي نقطة تقاطع الخطين يقف الفرد.

هول المنفى هو في اقتلاع الفرد من نقطة التقاطع هذه، وازدراعه في بقعة اخرى لن تكـون نقـطة التقاطع فيها. فلا السماء اولى، ولا الاسلاف اسلاف، ولا منازل وذكرى وملاعب طفولة. ماذا يتبقى، اذاً؟

الشظف وحده. الكد، والعناء، بغية الحفاظ على التكوين الاول، على السلالة المهددة بالانقراض. على الجذر الذي يجف.

لكن شروط العملية الفنية تجعل من هذا الحفاظ مهمة بالغة الصعوبة، فكلما تقدم المرء في طريق الفن خطوة زاد احتياجه الى جذور اكثر غوراً، اكثر غوراً في نقطة التقاطع تلك، لا في تراب المنفى.

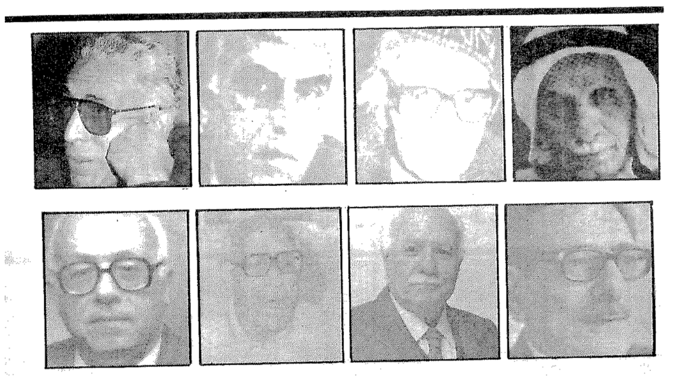
افكـر بالارض العـربية، بأهلهـا الجميلين، ولغتهـا الاجمـل. افكـر بحضاراتها وثرواتها، وافكر في الوقت عينه بالمآل الذي نحن فيه، بالزمن المغلق الذي اطبق علينا،






واقول: لسنا الوحيدين بين الامم في معاناة الزمن المغلق. امم عديدة، سوانا، مرت وتمر بأزمنة مغلقة، ولقد خرجت منها، وتخرج، لانها احتفظت بالجمرة، كابية أو لاهبة، وما هذه الجمرة إلا الجوهر، إلا الثقافة المخالفة، القادرة وحدها على ان تغدو كل جيل يجد، بمبرر تسميته جديداً.

ترى، ماذا كنا فاعلين بلا طه حسين؟
إن رايته لَتَقْدُمُنا في الزمن الاعمى!
ايها الاخوة
شكراً . .



مصالحات الشاعر

عبد الكريم گاصد

المادة التالية محاضرة ساهم بها الشاعر عبد الكريم گاصد، في المـائـدة الفكرية المستديرة التي نظمها (المنتدى العراقي) في (لندن)، احياءً للذكرى السابعة والعشرين لرحيل «شاعر الحداثة العربية» بدر شاكر السياب، أمسية السابع عشر من كانون الثاني ١٩٩٢.

عديدة هي الجوانب المغرية بالبحث في شعر السياب، ولكنني أوثر ان اتناول جانباً يتعلق بحياة السياب، طالما تطرق له البعض، لكنه بقي، في رأيي، كما هي الحال في الجوانب الاخرى مليئاً بالثغرات الداعية الى التساؤل، ليس من اجل الوصول الى ما يسدّ هذه الثغرات، فهذا ليس شاغلنا، وإنما من اجل المعرفة الاقرب للواقع والشاعر معاً، من خلال الوقائع ذاتها، بما فيها من فراغات لن يملأها احد ربما. أي ان ما يهمنا باختصار ليس الجانب الوقائعي بحد ذاته، على اهميته، بل الجانب المعرفي.

وإذا كان البعض انطلق أو ينطلق، في دراسته للسياب، من اعتراضات الشاعر، فانني انطلق في كلمتي هذه من مصالحات الشاعر في علاقته بالواقع. هذه المصالحات التي لم تجلب للشاعر غير الخراب، فهي كاعتراضاته لم تنقذه ابداً. وحين لا يعارض الشاعر العالم ولا يتصالح معه، أو بعبارة اخرى حين لا يقيم على تعارضاته أو مصالحاته،

آنذاك تتجلى المأساة بعريها الكامل بلا اقنعة، ولا مسرح في فضاء مطلق، وهذا ما كان عليه السياب.

في بداية الستينات كنت اصادفه احياناً في الظهيرة في الباص عند عودتي من عملي في احد المصارف، أو في المساء في الباص ايضاً، في طريقه الى مكتبة (فيصل حمود)، غير بعيد عن مأوى مومسه العمياء الذي تفصله عن المكتبة ساحة وبضعة بيوت، يجر جسده المنهك النحيل، ونظرته الذاهلة البعيدة عن الاشياء والناس. كان آنذاك يسكن في بقعة كانت مقبرة للاطفال تفصلها عنا جادة للسيارات شبيهة بالسد.

واذ استرجع هذه الواقعة البسيطة العادية جداً، استرجع معها علاقتي آنذاك بالسياب: كيف كنت اراه، كيف كنت اقيّمه، وأحس بشيء من المرارة أو الانقباض حقاً، واتساءل: أليس غريباً ان يواجه شاعر عالمه بمثل ذلك الهدوء؟ أهي مصالحاته البسيطة وراء ذلك الهدوء؟ أم هو المرض والعاصفة المنبئة بما سيأتي؟.. ربما كان السياب يغبط نفسه لانه عثر اخيراً على بيت يؤويه بين آلاف البيوت التي كان يسكنها الشرطة والموظفون الصغار التي تحدثت عنها في مقال آخر «بيوت تشبه القطارات خلف المرتفع، حيث قبور للاطفال.. بيوت ساكنة الى الابد.. موشكة على الرحيل في كل لحظة، تسمّرها الشمس كالقنافذ في الصيف، ولا يزحزها المطر في الشتاء، كأنها علب مشدودة الى الفراغ بخيوط من ماء مما يضفي عليها كآبة لا حدود لها. اطلق على هذه البيوت اسم (الاصمعي)، ولكن الناس ظلوا يسمونها باسم الشركة التي شيدتها (ومبي) فلم يغادرها هذا الاسم حتى يوم رحيلي. في تلك القطارات كان ثمة بيت.. عربة صغيرة - اذا جاز القول - سكنه اعظم شاعر عربي معاصر هو الشاعر بدر شاكر السياب».

كان السياب آنذاك موظفاً في الموانيء وعضو تحرير مجلة عادية اسمها (الموانيء) ايضاً. وفي احد اعدادها طالعتني قصيدة للسياب، شاعر انشودة المطر، وبويب، وغريب على الخليج، التي كنا نرددها، منذ ان فتحنا عيوننا على الشعر ولانزال، اقول طالعتني قصيدة له يمدح فيها مزهر الشاوي مدير الموانيء آنذاك. اتذكر ان القصيدة كانت حائية، والشاوي هذا (شاعر) ايضاً وله في كل عدد من مجلته الموانيء قصيدة. وان كنتم لا تعرفون شعره فانني سأورد ما سيعرّفكم به، نصف بيت لايزال عالقاً في ذهني يصف فيه حرّ البصرة:

والحرّ يسلق بيضةً في الشارع

ولكن مصالحات السياب لم تدم طويلاً في ادنى مطامحه، فالبيت القابع بين آلاف البيوت المكشوفة للشمس، والذي كان مبعث غبطة السياب سرعان ما ختموه بالشمع في نفس ذلك اليوم الممطر الذي غادر فيه السياب، لحسن حظه، العالم الى مثواه الاخير، دون ان

يرى بعينيه عائلته المشردة. . (عائلة الضياع).

لقد صغر عالم الشاعر واستحال صخب بغداد الى هدوء الموظف البسيط، الذي لن ينجو ابداً من متاعب الحياة اليومية التي ارتضاها اصلاً.

في ذلك الوقت ـ اقصد بداية الستينات بالتحديد ـ كان السياب يبحث عن المصالحة الاوسع التي وجدها، ربما، في مجلة شعر، غير ان هذه المصالحة كلفته كثيرا. لقد زادت من عداواته المعلنة، وقادته هو نفسه الى الشكوى منها، ولعلها مفارقة حقاً ان مجلة شعر التي ارادها افقاً له كانت هي نقيضه الشعري، كرّست، رغم احتضانها له خسوفه الشعري الذي لم يدم طويلاً، اذ انفجر شعره فيما بعد دافقاً مؤكداً حضور شاعر لم تكن مأساته إلا جزءاً من كيان شعري رق حتى كاد ان يكون وحده، خارج كل ما يحدّه من توغل في الروح، بعيداً عن لعبة الاشكال، لانه هو اللعبة ذاتها، وقد اصبحت واقعاً وحقيقة في عالم الشعر، لذا استطيع ان اقول ان الشاعر الشعبي الوحيد في شعرنا العربي هو (بدر شاكر السياب) لا بمفهوم الشعبية الساذج للشعر، بل في امتداداته في روح اللغة والانسان، بعيداً عن أي مظهر خارج الشعر.

وحين استعيد سؤالي السابق: كيف كنا نرى السياب في بداية الستينات؟! اجدني اميل الى القول: اننا كنا نجد انفسنا في تجارب اخرى ليست مجلة شعر، ربما، إلا واحدة منها، ولكن بترجماتها وتوجهاتها واتساع صفحاتها لشعراء آخرين، وليس بشعر القائمين عليها، فلا شوقي ابو شقرا، ولا يوسف الخال، ولا انسي الحاج ولا نذير العظمة، كانوا مثالنا.

كان بدر في بداية الستينات نجماً كاد يأفل في سماء من الشعر والادعاء، فقصائد مثل (ابن الشهيد) و(مدينة السراب) و(النبوءة الزائفة) و(نبوءة ورؤيا) و(الغيمة الغريبة) و(حنين من روما) و(لأني غريب) وغيرها هي من شعره العادي.

لقد رسخت مصالحته لمجلة شعر عداوات اوسع حتى في مجال ابداعي هو الشعر، فقد شحذت مجلات، كالآداب، اسلحة نقدها، آنذاك، عبر نقاد مشهورين ـ انطفأوا الآن ـ كايليا حاوي للتقليل من اهمية شعر السياب ونعتِه بالتخلف والبداوة، حتى في اشد نماذجه تألقاً. ولم تأل الآداب جهداً في تقديم بديلها ليكون تأثير ذلك علينا، نحن الشباب، في ذلك الوقت اكثر نجوعاً. فقدمت (خليل حاوي) باعتباره ممثلاً للشعر الميتافيزيقي، واذا كان خليل حاوي شاعراً حقاً، فان من يُسمَّوْن بالشعراء الميتافيزيقيين، لم يكونوا شيئاً مذكوراً، بل اننا حين نقرأ خليل حاوي نجد ان إلصاق مثل هذه الصفة بشعره ليس إلا محض ادعاء نقد زائف، لاتزال امتداداته وتلاوينه ماثلة في اشكال اخرى حتى وقتنا هذا.

اتذكر الآن شيئاً طالعته في الآداب ولايزال يحزّ في نفسي، هو تلك الكلمة ذات اللهجة الاستعلائية، لهجة الاستاذ التي كتبها الشاعر خليل الحاوي، في رثاء السياب والتي نشرت، على ما اتذكر، في اول صفحة من صفحات الآداب، مصدّقاً مزاعم نقد يؤرث العداوات، وكأننا لانزال في عهد جرير والفرزدق وطبقات الشعراء. وكأن الموت لم يشفع للسياب اخطاءه، مثلما لم يشفع له مرضه الوبيل.. ولكن هيهات فقد اصبح السياب كياناً من الشعر لا تحدّه عداوة ولا محبّة ايضاً.. وحين استعيد كل تلك القساوة اتساءل: في أي عالم نحن؟ ايمكن ان يحدث هذا بيننا على مرأى من الموت.. وقد يقود سؤالي هذا الى سؤال امرّ: أين كان الكثير من الادباء الذي ادعوا صحبة السياب من انقاذ السياب من ازمته بعد ثورة ١٤ تموز، أو في محنته بعد مرضه ولاسيما انه كان مدركاً لازمته هذه، محاولاً التخلص منها، كما يذكر ذلك (احسان عباس) في كتابه عن السياب عبر واقعة أو واقعتين مريرتين حدثتا للشاعر.

واذا كنا لا نقيّم السياب فنياً ـ في بداية الستينات ـ كما قيمناه في تجارب سابقة أو لاحقة، ونقسو عليه أو نغفر له اجتماعياً، ونختلف معه سياسياً، فلاننا لم نكن في ذلك وحدنا، وقد يكون السياب واحداً منا في تقييمه لنفسه، هو بالذات، لانني لا اعتقد ان السياب كان يمارس هذه المصالحات بقناعة ابداً، بل بمأساوية البطل الخاسر الذي تساوى لديه كل شيء: مديح (ادونيس) ومديح (مزهر الشاوي).

وعلى الرغم من الطابع الشخصي الخاص في الموقفين الجمالي والاجتماعي، إلا انهما اضرّا بالسياب، ولم يكونا بعيدين عن موقفه السياسي، فقد اخذ يبخس نفسه فنياً، ويكيل المديح المجاني لشعراء مجلة شعر، وصغار الشعراء، ويداهنهم، بل ويعتذر لهم عن تجديد قاصر عنه..

يقول في واحدة من رسائله الى يوسف الخال: «تجد مع هذه الرسالة قصيدة قصيرة كتبتها مؤخراً على اثر زيارة قمت بها لجيكور.. اخبرني رأيك فيها بصراحة، لان ذلك مهم في مستقبلي الشعري. اريد ان اعرف الطريق ـ شبه الجديد ـ الذي احاول السير عليه، ايوصلني الى غاية أم لا. ثم يرفق رسالته هذه التي اوردنا منها المقطع السابق بملاحظة يقول فيها: «هل القصيدة صالحة للنشر في (شعر) انشروها في العدد الجديد اذا كانت كذلك، وإلا فأرجو اخباري لانشرها في (العربي) أو سواها».

ولم يكن شأن المصالحات السياسية كشأن تلك المصالحات، فقد كانت ذات آثار فجائعية حقاً، انهكت الشاعر، وجعلت رغبته في التصالح مع العالم ضرباً من الوهم والاستعداء، فكأن العالم بأحزابه السياسية المتصارعة لم يكن بحاجة الى ولاء شاعر كبير كالسياب، بل الى عداوته، لكي لا تتساوى الضحية بجلادها، والماضي الشخصي

بحاضر الجماعة، والشعر بالجريمة، وحين لا يجدي حتى الولاء في هذا العالم، فماذا يفعل الشاعر غير ان يحضن مرضه وعزلته وعجزه، بل وموته ايضاً. وهذه آخر المصالحات، عندئذ يتقدم السؤال الصعب: من الاولى بالادانة: الشاعر أم الواقع الذي افضى بالشاعر الى مخاطبة النجوم في فضاء موحش شاسع.

ألا يشكـل مصير السياب سمـاءً ابرقت، فيما بعد، بمأساتنا جميعاً. ولعل براءة الشاعر الموجعة، التي قد تكون موضع ادانة لدى البعض الآخر، هي هناك. . . في التبرئة من ولاء سابق لاعتناق ولاء جديد، في مصالحة جديدة لا تجدي شيئاً، في التزلف من اجل بُلْغةِ عيش (ارجعوا الى رسائل السياب لتعرفوا كم جاع هذا الرجل الذي يتزاحم على مائدته الآن ألوف المتخمين ممن يمارسون مهنة التسول في الادب).

في عدد تال، اذا لم تخني الذاكرة، للعدد الذي نُشرت فيه قصيدته السيئة الصيت في هجاء (عبد الكريم قاسم) الذي امده بمبلغ للعلاج في بيروت (ادعى السياب ان بعضاً من شعراء مجلة شعر سكروا وقصفوا بالمبلغ المذكور كما يذكر عيسى بلاطة في كتابه عن السياب)، طالعتنا الآداب بمقالة ذات طابع فضائحي قل نظيره بين فضائح الادب للسيد المدعو (علي الحلّي)، وهو مسؤول بعثي، يذكر فيها تفاصيل (خساسة السياب ونذالاته وجبنه) عبر وقائع لا تليق إلا برجال المباحث، وكأن هجاء السياب لعبد الكريم قاسم، وولاءه للبعثيين والسلطة الجديدة، لم يشفعا له. . هذا اذا ضربنا صفحاً عن التذكير بمرض السياب العضال الذي لم يكن له، كما يبدو، موضع في قاموس عاطفة الاستاذ الحلّي الذي يكتب الشعر ايضاً.

ولم يكتف البعثيون بذلك، فماذا تعني مصالحات شاعر كالسياب لمرتدي الخوذ الحـديدية، كما يسميهم السياب في قصيدة له بعنوان (ليلة في العراق)، اذ فصلوه من عمله، ابتداء من ٤ نيسان ١٩٦٣ أي بعد اقل من شهرين من وصولهم الى السلطة ليواجه المرض والجوع معاً:

كتب في قصيدة (نسيم من القبر) يخاطب أمه الميتة:

أما حَمَلَتْ إليك الريحُ عبر سكينةِ الليلِ
بكاءَ حفيدتيكِ من الطوى وحفيدكَ الجوعان
لقد جعنا وفي صمتٍ حملنا الجوع والحرمان
ويهتك سرَّنا الاطفالُ ينتحبون من ويل
أفي الوطن الذي آواكِ جوعٌ؟ أيّما أحزان
تؤرق أعينَ الاموات

وفي ٢٩ تشرين الاول عام ١٩٦٣ كتب بدر (أسير القراصنة) وهي قصيدة تمتزج فيها

تجربته الذاتية بالتجربة العامة امتزاجاً يشكل ادانة صارخة ضد ما آل اليه الوضع في بلاده التي تعاقب عليها القراصنة:

وأنت في سفينة القرصان
عبدٌ أسيرٌ دون أصفادِ
تقبع في خوفٍ وإخلادِ
تصغي إلى صوت الوغى والطعان
سال الدمُ
اندقت رقابٌ ومال
ربّانُها العملاق
وقام ثانٍ بعده ثم زال
فامتدت الاعناق
لأيّ قرصان سيأتي سواه
وأيّ قرصانٍ ستعلو يداه
حيناً على الايدي!؟

وبسبب هذه القصائد منع ديوانه (المعبد الغريق) من دخول العراق أما الحدث الفاجع الاخير الذي لم يره السياب، كما ذكرت، فهو تهجير عائلته من البيت في يوم التشييع.

وما استغرب له ان كثيراً من متتبعي الوقائع والنقاد لا يشيرون الى ذلك فلا تستوقفهم غير علاقته الغابرة مع الشيوعيين.

هل كان الشاعر الذي وحّد الجميع في شعره خصم الجميع في حياته؟ أم كان الجميع خصم الشاعر، رغم مصالحاته العديدة؟ ومن أين لهذا الضعيف كل تلك القدرة على اخافة الاقوياء؟ في مجتمع صغير شهد من البربرية ما لم تشهده امم بحجم الافلاك.

هل كان السياب النذير الذي اعلن من زمن افتراق الضدّين: السياسي والشاعر؟ ولكن!

وها أنا اقترب من مصالحاته الكبرى اراه وقد استبدل العالم بالوجود، الجزء بالكل، والموت بالحياة، والحياة بالموت، مستعيداً دورة الفصول الى طفولة خالدة تقترب كالمرآة، ليطل منها وجه الطفل، وهو يداعب الموت في لعبة لاهية، من ظلال وهواء في بقعة نائية كالموت.. بلا بشر.. غير عزيف بعيد، وسفينة خالية لطفل خالد هو: بدر شاكر السياب.



في لقاء مع رئيس اتحاد الادباء الاكراد:

منطلقنا اوسع من القومية الضيقة!

التقت (ادب وفن) بالاستاذ الدكتور (عز الدين مصطفى رسول) رئيس اتحاد الادباء الاكراد وتساءلت معه، واستمعت الى اجاباته القيمة على تساؤلاتها التي هي تساؤلات الواقع الثقافي الكردي ضمن هموم العراق في الادب والسياسة.. هموم العراق في الحياة الحرة الكريمة.

■ **ماذا عن الاتحاد بعد التأسيس؟**

- لا بد من تصحيح السؤال وجعله بعد (اعادة التأسيس)، ولا بد من العودة الى الماضي. فنحن ننظر الى اتحاد الادباء الاكراد كمنظمة سياسية مناضلة الى جانب كونها منظمة ادبية، وصفتها السياسية هذه هي اكثر من الارتباط الطبيعي بين النتاج الادبي والسياسة؛ فقد اسس في ظروف كنا نعمل خلالها على جمع شتات الادباء والمثقفين في عمل مشترك نؤمن به، وفي وحدة اناس كانوا يرفضون في اعماقهم التشتت السياسي في الساحة الكردية، والاحتكام الى السلاح، أو ما سميّ (باقتتال الاخوة) في حل المشاكل. وقد اثبت الادباء الكرد الحقيقيون والمبدعون انهم رسل الاخوة والانطلاق الفكري ولم يستخدموا الكلمة المبدعة لاضرام النار، بل استخدموها رسالة توحد وتوجه نحو الافق المشترك الذي كانوا يبصرونه. لا اقول اننا كنا جميعاً مستقلين أو لا حزبيين، ولكننا مع تحزبنا كنا ضد سفك الدماء الكردية بأيدي من يملكون هدفاً واحداً، وفي كل المراحل؛ ثم ان اتحاد الادباء الاكراد - منذ اجازته في ١٠ شباط ١٩٧٢ الى تجميده بين آذار ١٩٧٤ -

١٩٧٨ ، وعودته الى العمل، ثم اغلاقه في العام ١٩٨٣ كان رمزاً لرسالة الابداع هذه، بل وأسهم عبر مسؤولية في الصراع الدائب مع السلطة، وفي بلورة فكرة وعمل الجبهة الكردستانية.

■ **اذن تعتبرون اعادة التأسيس استمراراً.**

- نعم، ولست في معرض كتابة تأريخ للاتحاد - كلفت بذلك من قبل الهيئة الادارية في مقتبل ١٩٨٠ ولم ينجز مع الاسف، ولكنني اعتبر التأسيس تواصلاً لعمل الاتحاد، سواء اكان بتأسيس (اتحاد ادباء كردستان) في الجبل، أو باستمرار من آمنوا بالعمل الموحد الهادف من الادباء - في (اتحاد الادباء الاكراد) في فترة اغلاق الاتحاد، سواء بالعمل الوطني أو بالنتاج الابداعي المرتبط بالشعب.

■ **سؤال عارض - ماذا عن اتحاد ادباء كردستان، واتحاد الادباء الاكراد؟**

- نحن نعتبر الاتحادين شيئاً واحداً، فقبل اغلاق (اتحاد الادباء الاكراد) من قبل السلطة، امتشق الادباء السلاح مع تجدد الثورة الكردية، أو كانوا في الجبل مع البيشمركة البواسل، ولم نكن بعيدين عن بعضنا. ولم تكن منشورات الطرفين (في المدينة أو في الجبل) تخلو من نتاج الموجودين في الطرف الآخر. وسنكشف ذات يوم عن الاسماء المستعارة هنا وهناك. ومن هنا فقد قررت اللجنة التحضيرية للمؤتمر اعتبار اعضاء الاتحادين جميعاً اعضاء في المؤتمر، اضافة الى من قبلوا حديثاً. أما الاسم فقد جرت مناقشة حوله في المؤتمر واستقر الرأي على اعتباره (اتحاد الادباء الاكراد). وبصفتي المدافع عن هذه التسمية أود ان اوضح السبب، لاننا اتُهِمْنا في ما نشرته جهة (خارج الجبهة الكردستانية) باننا قوميون.. الخ.

سألني المناضل مسعود البارزاني وكنت اجلس قريباً منه عندما افتتح المؤتمر، بصفته رئيساً للجبهة الكردستانية: أليس هذا هو الاتحاد نفسه الذي كان يعمل بعد اتفاقية آذار ١٩٧٠؟ قلت: بلى. فسأل: ولماذا لا تعتبرون هذا المؤتمر هو المؤتمر السابع؟. قلت: نحن متفقون حتماً على ذلك. وكنت أريد ان اطرح الفكرة على المؤتمر بعد ان وافقت لجنة ادارة المؤتمر عليه - باعتباره المؤتمر السابع واعتبار المؤتمر التأسيسي الذي عقده ادباء البيشمركة (المؤتمر الاستثنائي في الجبل). ولكن ظروف المؤتمر المرتبط (بالصعود والنزول) كطبيعة الانتفاضة، فوتت فرصة العرض في المؤتمر، ولا اظن ان هناك من لا يعتز بتاريخ (الاتحادين). أما التسمية - فكنا قد ناقشناها في الهيئة المؤسسة للاتحاد في نهاية العام ١٩٦٩، وكان الاتجاه الحكومي هو لمنح اجازة لاتحاد باسم (اتحاد ادباء كردستان)، وكان الهدف واضحاً وهو تحديد خارطة (كردستان) من قبل السلطة، ومنع ادباء كركوك وخانقين وغيرها من الانتماء، وعدم السماح بوجود المركز أو فرع للاتحاد ببغداد - عاصمة

الثقافة والطباعة. ثم عدم السماح للاخوة التركمان والآثوريين بتكوين اتحاد ادبي لهم، وهو حق وواجب نسانده.. الخ. فسميّ الاتحاد باسمه هذا، وكونه استمراراً للاتحاد السابق وكون اتحاد ادباء كردستان جزءاً من عمل الكل، ويعتز الادباء المقاتلون بذلك. يثبّت الاسم مرة اخرى. اذن فمنطلقنا هو اوسع من القومية الضيقة التي يتصورها بعضهم. وقد سمحت ادارة المؤتمر بمناقشة الرأيين ـ حسب ما يجري في المؤتمرات ولم تسمح بتكرار المبررات والعرض فقط. وأبقي هذا الاسم العزيز بأكثرية الآراء، بينها آراء ادباء بارزين من مؤسسي (اتحاد ادباء كردستان). وأنا احضّ الاخوة التركمان والآثوريين، بل، الادباء العرب (من سكنة كردستان) على تشكيل منظماتهم الادبية في اجواء الحرية والديمقراطية التي يجدونها الآن في كردستان،وسوف يلقون منا ـ وبتوصية من المؤتمر كل دعم وتأييد.

■ **لننتقل الى الادب، الكمّ في الظرف الجديد: نتاج وقنوات.. ابرز الاتجاهات.. التراث والحداثة.. ادب المناسبة.. النوعية؟!**

-ألم اقل لكم اننا منظمة سياسية، فها انتم ترون التأسيس والتسمية والامور السياسية تأخذ منا الوقت، وتسبق الابداع. كنت استعد قبل هجوم هذا الشتاء القاسي لمحاضرة نفتتح بها نشاطات اللجنة الثقافية للهيئة الادارية (هذا غير نشاطات الفروع). والمحاضرة تحمل عنوان (الادب والانتفاضة). والخلاصة ان الانتفاضة، ثم تحرير معظم اجزاء ومدن كردستان العراق من ايدي القهر والمنع والفاشية اطلقا العنان لحركة نشر غير منظمة، يدعونا بعضهم للعمل على ايقافها. ونحن لا نؤمن بأي ايقاف، بل نؤمن بالتنظيم، حفظاً للمستوى الابداعي، ورفقاً بالورق والحبر وادوات الطباعة التي نحصل عليها عبر «حصار ثقافي» مقيت يتحد مع الحصار الاقتصادي على كردستان.

ان ما ينشر الآن من جرائد ومجلات وكتب (دون اجازة ولا رقابة) يتضمن المتراكم، المكنون وغير المنشور في سنوات المنع الفاشي. واعادة نشر بعض ما رأى النور في الجبل أو خارج البلاد. وجلّه يتحدث عن الارهاب والدمار والهدم والسلاح الكيمياوي، ويشعّ اسم حلبجة الشهيدة في معظم ذلك. كما ان الانتفاضة اعطت زخماً جديداً. وتبرز عشرات الاسماء لشباب لم يكتبوا أو لم ينشروا لحد الآن. واذ ادعو الى تنظيم هذه العملية فعلينا ان نميز ما ينشره طلاب مدرسة ما، أو كلية ما في الجامعة، أو محلة، أو ناحية، أو قضاء عما يعتبر نشراً مركزياً للاحزاب أو المنظمات الثقافية والادبية. لقد منعت الفاشية كل الاجيال والفئات عن الكتابة الحرّة والتعبير فلم تكن تسمح بجريدة حائط أو مجلة مركزية راقية ـ ما لم يكن فيهما المديح والتطبيل وذكر بعض الاسماء (غير الحسنى) لصدام نفسه. ومن هنا فان التلاميذ والطلبة والادباء الكبار يهرعون معاً الى وسائل النشر ـ وتختلط

بعض هذه الوسائل هذا النتاج كله. انها فترة، ثم يعود الجميع الى قواعدهم وينطلقون من قواعدهم وفي ساحتها. فنحن مثلاً ـ قررنا اصدار مجلة مركزية واحدة لاتحاد الادباء الاكراد باسم (نووسه ر ى كورد ـ الكاتب الكردي)، وهي المجلة التي صدرت سابقاً في دورتين ١٩٧٠ ـ ١٩٧٣، ١٩٧٦ ـ ١٩٨٣.

■ **اذن، انفتاح؟**

ـ انفتاح فيه سطحية، وفيه عمق، فيه حماسة وتقريرية، وفيه ابداع، فيه من الشكل المعاد، المتردم، وفيه بزوغ اشكال ادبية أو صور ادبية جديدة. سواء في نتاج المخضرمين أو الشباب. وهنا اود الاشارة الى ملحمة «وادي الفراشات» لابرز شاعر معاصر هو شيركو بيكس ـ فهذه الملحمة صارت تنتقل بالقاء الشاعر ولقاءاته مع الجماهير في المدن والقصبات الكردية. ويظل المئات ينصتون بتلهف للصور الادبية المتلاحقة، المتكاثفة، في عمل ملحمي درامي يعرض مسألة عتيدة بأسلوب وصور متداخلة من التراث ومن الحداثة (محلياً وعالمياً) وهي مسألة «العودة أو البقاء»، أي عودة المرء الى قلب المعركة أو العمل، أو الحياة بعيداً بجسده، حاضراً بأحاسيسه وحنينه.. الخ. قد يتأخر التعبير عن فترة راهنة الى وقت قادم، ولكننا سنجد قريباً ابداعات جديدة، واسماء لامعة.

أما ادب المناسبات ـ فمن الطبيعي بروزه، ومثالاً على ذلك، فاننا نرى انفسنا كتاباً ومناضلين ووطنيين، مندفعين لاحياء ذكرى الشهداء والراحلين. وقد اقمنا عدة ندوات أو احتفالات تأبينية، كان صوت الشعر والنثر ولغة الذكريات واضحاً فيها. ولكنه لم يكن ادباً تقليدياً ممجوجاً بالضرورة، انها مناسبة للابداع، لم يجبر المبدع عليه؛ فسمعنا شعراً ونثراً نابعاً من القلب يتناسب مع القدرات الفنية للمبدعين، ولابتعد عن الامثلة الآن.

■ **الجيل السابق والجيل الجديد؟**

ـ ما اعظم الابداع الادبي، أو النشاط الادبي بكردستان الآن. انك تجد كل الاجيال، وتسمع من «يتكىء على عصا» ابداعاً وادباً في محاولة المواكبة والاستمرار. وتسمع وتقرأ «من لم يقوّم عوده» ويحاول ان يكون في طليعة الركب. الى جانب الابداع الحقيقي. اتمنى، بل نعمل على احتضان الجميع والعمل على بزوغ جديد، كماً ونوعاً.

■ **الجبهة الكردستانية والثقافة؟**

ـ للجبهة جريدتها، ولاحزابها جرائدها. ولم تتخلف الجبهة واحزابها وقادتها عن دعم الحركة الثقافية والادبية، نحن نطمح الى المزيد، والتنسيق، ونعمل على رفع الاهتمام بالثقافة، وبالتعاون المتبادل كي يكون للثقافة العميقة (السياسية وغيرها) دورها في تعميق وتوسيع عمل الجبهة ومسيرة الشعب الكردي. ومع ذلك عليّ ان ادون فقرة قلتها في افتتاح المؤتمر الاول للاتحاد الوطني الكردستاني باسم الادباء وهي ان الاتحاد الوطني

الكردستاني رفع في الجبل شعار: الخبز والحرية للكاتب. حقاً احتضن الاتحاد معظم الكتاب في الجبل وسمح بالكتابة والنقد. اننا لا نعتبر الحرية مطلقة ودون حدود ومقاييس، ولكننا نقول: اذا اعطينا الحرية فسوف نجوع ونعرى مع شعبنا ونبدع. كم اتمنى ان ينظر الجميع الى الابداع المنتسب الى الشعب والقضية في اطار واسع ويدعموا ذلك في مسيرته التأريخية، دون الالتفات الى الاشياء اليومية الصغيرة. فالادب ينتسب الى التأريخ بعمقه وسعته، وهذا ما نأمله.

■ لهجتي السوراني والبهديناني؟

- علمياً الغي الاصطلاحات فالسوراني فرع من الفروع الاربعة للكردية الجنوبية. والبهديناني فرع من الفروع الخمسة للكردية الشمالية، أو ما يسمى بالكرمانجية.

مع كوني مع التوجه نحو اللغة الادبية الموحدة، وايماني تأريخياً بانبثاقها، فما من امة في الارض لا توحد لغتها الادبية عبر المسيرة التأريخية نحو الوحدة السياسية والاقتصادية، ونحن بشر نخضع للقوانين العامة للتأريخ وللمسيرة الانسانية. ولدينا خصائصنا وقوانيننا الخاصة بالتطور. ان الكتابة باللهجتين امر مفروض علينا (مثل التجزئة القومية)، ولسنا راغبين فيها، بل نعمل على التوحد. اننا ننشر الآن باللهجتين، ونعمل (حتى دون تخطيط) على تكوين جيل من الكتاب والمثقفين يتقنون اللهجتين ويدرسون ويستوعبون تراثهما. واذا كنت ارى في بداية السبعينات (ثقل الواقع والتأريخ) الى جانب الكردية الجنوبية - ومايزال كذلك بالنسبة لكردستان العراق، فانني ارى (ثقل الواقع والتأريخ) الى جانب الكردية الشمالية (الكرمانجية)، وهي لهجة الاكثرية - وبدأت تنطلق بعد الخمول سواء في بهدينان وغيرها (في كردستان العراق)، أو عند الناطقين بها (في تركيا وسوريا والاتحاد السوفييتي وقسم من كردستان ايران). وفي هذا الزخم الادبي المنشور في اوربا. ومع ذلك فنحن ضد وضع خط فاصل بين اللهجتين، ونعتبر قيام السلطة باصدار جريدتين وضع بينهما خط لهجوي فاصل - من الالف الى الياء، عملاً تآمرياً ومعادياً لمسيرة التكون الحتمي للغة الادبية الموحدة التي تدمج خصائص من اللهجات المختلفة. وبشيء من التروي والموضوعية والعلمية، وبشيء من التخطيط سوف نجعل من هذا الافتراق طريقاً للغزارة في اللغة والابداع. ونحن الآن في خضم هذه العملية التأريخية، التي نثق بآفاقها ثقتنا بالمسيرة التأريخية الظافرة لامتنا المكافحة.

■ ما هي خطواتكم للتعاون مع رابطة المثقفين الديمقراطيين العراقيين؟

- عندما تشكلت هذه الرابطة في الخارج كنا في صراع طويل مع السلطة التي شكلت لجنة تحضيرية للادباء والكتاب في العراق، وكانت تريد منا الانضمام الاختياري الى ذلك الاتحاد والقصة طويلة يعرفها ادباؤنا ويعرفها قادة الاحزاب الكردستانية. وقد قاومنا الحل

والانضمام الاختياري اكثر من سنتين، حتى صدور قرار بحل اتحادنا. ولذلك ودفاعاً عن الكيان المستقل لاتحادنا، ولوجود اتحاد ادباء كردستان في الجبل (ونحن على تلك العلاقة المؤتلفة معه) لم نكن نرغب في التعاون مع أي منظمة تتخذ، في الشكل على الاقل، سمة الاتحاد الحكومي. ولم نجد بعد الحل أي خطوة من الرابطة للدفاع عن اتحادنا، بل لم نجد أي دعم أو مجاملة من الرابطة تجاه بعضنا شخصياً، عندما اضطررنا على الهجرة. ومع ذلك فان الرابطة تضم وجوهاً مبدعة خيّرة جمعها الاضطهاد والهجرة القسرية، ولا اخفي عليكم ان كتابنا في الداخل كانوا يتلهفون للحصول على اعداد مجلة (البديل) سراً، ولم نكن ببعيدين عنها. اننا نرحب بأي تعاون بيننا، على اساس الاعتراف باتحادنا ممثلاً شرعياً للادباء الكرد، بل نطلب من الرابطة مساعدتنا في التعريف بنا عربياً وعالمياً، من اجل تحقيق مهامنا الوطنية والابداعية. ولكي يبعد ممثلو الفاشية عن المواقع التي يحتلونها دون حق ـ في المنظمات الادبية العربية والعالمية.

■ اذن فمشكلتكم هي مع ادباء الحكومة من الكرد؟

ـ في الواقع، ليس لدينا ادباء يمكن ان نسميهم ادباء حكومة. فان المتعاونين مع الحكومة لم ينتجوا عملاً ادبياً ينتسب للابداع، واقول ان من امتهنوا المديح ليسوا ادباء بارزين، وعما كتبوه واذاعوه فحدّث ولا حرج. أما المنتمون الى الاتحاد الحكومي ـ فلدينا عنهم حديث آخر، كما اسلفت فقد فضلنا العمل في فروع كردستان، وفي ما سمي بالمكتب الثقافي الكردي للاتحاد المندمج لبضعة اشهر. وكان المفاوض الاول ـ مع الهيئة الادارية لاتحاد الادباء الاكراد ـ من جانبهم هو طارق عزيز وشفيق الكمالي. وقد قيل لنا بالحرف الواحد ـ انكم احرار في انتخاب ممثليكم (كذا)، ولكن لم يكن لدينا اصعب من تلك الاشهر اثناء تعاوننا معهم. فلم يكن اجتماع يخلو من الاصطدام، ووجدناهم على سجيتهم، لا يعترفون لنا بغير ان نكون ذيولاً لهم. فانسحبنا، والتجأوا الى ما كان يهددنا به شفيق الكمالي دوماً: «اذا ما تجون اجيب شعيط ومعيط». ومع ذلك فقد اتسمنا بمرونة كافية، ولكننا لم نتعاون مع هيئاتهم. وجاءت الانتفاضة، فلم يبق للاتحاد الحكومي فروعه في المحافظات، وبقي اعضاء من المجلس المركزي للاتحاد في كردستان واعلنوا لنا عن انسلاخهم، وهكذا فلا اظن ان افراداً ليسوا بعدد اصابع اليد الواحدة، يمكن ان يمثلوا أي قاطع ادبي، ومن المخجل ان يعتبروا انفسهم ممثلين لاحد. على كل حال، لم نعد نسمع، بعد عودة اتحادنا، بنشاط في بغداد باسم الادباء الكرد، رغم الظروف الصعبة التي يعيشها ادباؤنا هناك.

■ كيف يرى المثقفون، والادباء خاصة، (الثقافة الجديدة) و(طريق الشعب) وصحافتنا؟

ـ تسألني عن رأي المثقفين والادباء، وليس عن رأيي، اذن لاقل لك انْ مبيعات (طـريق الشعب) و(الثقافة الجديدة) في المدن المحررة لكردستان تدل على الاستقبال الحار لهما من قبل الجميع، رغم كونهما باللغة العربية وليستا في متناول الفئات الشعبية غير القادرة على قراءة العربية. وسرّ هذا التلقي لهما من قبل المثقفين الكرد هو المستوى الفكـري والعلمي الراقيين، ثم هذا التبني الصريح الواضح للمسألة الكردية، ولكل ما يخص الشعب الكردي فيهما، مما كنا نفتقده بهذه الصورة في فترات سابقة. وبالنسبة للادباء فانهم ظامئون للجديد في ميدان الابداع الادبي لادباء العربية، أو لادباء العالم (عبر العربية)، التي تكاد تكون اللغة الوحيدة التي يتقنها معظم الادباء الكرد في العراق ـ بعد اللغة الام. ان المزيد من نتاجات الفكر العالمي والمواد النقدية والابداعية للشعوب تجذب مثقفينا الى جانب المثقفين العرب الى الثقافة الجديدة. كما واری بعينيّ انتظار الجميع للاعداد الجديدة من الجريدة والمجلة. وكمثال اقول انني تلقيت في دمشق رجاء من فنان كردي هاجر حديثاً الى اوربا يطلب توسطي لديكم لتزويده بالاعداد الجديدة من الجريدة والمجلة، مع العلم انه لا يحسب على ملاك الشيوعيين. أما عن رأيي فلي عودة اليه في فرصة اخرى. وآمل ان تلحق (ريكاي كوردستان) بزميلتيها نوعياً، وما ذلك ببعيد على رفاق عبد الواحد نوري وكوران ودلدار ودلزار والآخرين.

هموم احمد ماطور

محمد سعيد الصكار

لم يكن في نية احمد ماطور ان يأخذ الباص الى بيته في محلة ابو قلام في الكرادة الشرقية، فقد كان قرر ان يذهب الى مقهى ياسين في شارع ابي نواس، ويلعب (المحبوس) مع صديقه كاظم فتّال الذي جعل من مقهى ياسين مقراً دائماً لنشاطه التجاري في البيع والشراء والدلالة وغيرها. وكان يقوم بذلك وهو ينتقل من طاولة الى اخرى بين الرواد المزمنين على ارتياد مقهى ياسين. كان يقف خلف احد اللاعبين، ويتكيء على مساند كرسيه، ويطل على الطاولة ويقول:

- ألعب مع الغالب.

فيجيب احدهما:

- اذن سأبقى في مكاني الى الغد.

فيرد كاظم:

- سأريحك من هذه الفكرة، وأرسلك مبكراً الى الحانة.

هذا الحوار يتكرر كل يوم. وكاظم فتّال يقولها بجد، ولكنه في الواقع يخسر دائماً، لانه لا يستطيع التركيز، فذهنه مشغول بالصفقات التي يعقدها بين هذا وذاك؛ وهذا ما كان يُطمِع الآخرين به، ومنهم احمد ماطور؛ فهو صديقه القديم، من ايام الشيخ عمر، حيث كانا هناك (يتاجران) ببيع الادوات الاحتياطية للسيارات والمكائن المستهلكة؛ يشتريانها من باعة الخردة، ويبيعانها الى اصحاب الورشات الذين ينظفونها ويجلونها، ويبيعونها بدورهم بأسعار ممتازة على انها ادوات جديدة.

قلنا ان احمد ماطور لم ينو الذهاب الى البيت، ولكن رجليه قادتاه بحكم العادة باتجاه موقف الباص الذاهب الى الكرادة. وقف هناك خالي الذهن، يداعب خرزات سبحته الخشنة بشكل آلي، وينتظر.

طال انتظاره فتبرّم، وراح يلعن الباص ومصلحة نقل الركاب على عدم احساسها بحاجة المواطنين الى وقتهم الذي يضيعونه في هذا الانتظار الممل؛ وتمنى في نفسه لو كان أميناً للعاصمة، ليفعل كذا وكيت، ويعلّم المسؤولين كيف تدار الامور، وتأتي الباصات في وقتها. وتمنى ايضاً لو يقع في يده امين العاصمة ذات يوم، محتاجاً لقطعة غيار. لم لا؟ هذي دنيا!

امتد الخيال بأحمد ماطور بحيث لم يتذكر مشروعه في الذهاب الى مقهى ياسين.

بعد نصف ساعة من الضجر، وسيناريوهات التعامل مع أمين العاصمة، والاصلاحات التي يمكن له ان ينجزها لخدمة المواطنين اذا تسلّم زمام الامور؛ تراءى الباص يهز عطفيه، ويسير على حكمة (العجلة من الشيطان).

تدافع احمد ماطور في الصعود الى الباص المحتقن بالركاب، واشترى البطاقة ولم يتحرك الى الداخل ليفسح المجال لمن خلفه، لانه قرر، وهو في موقف الباص، ان يعنّف السائق على هذا التأخير.

«أنا لا افهم، انتم تأخذون فلوس أم نوى! ماذا تقصد؟ أنت تعرف ما اقصد. مرّت علينا ساعة فلكية ننتظر، وأنت جاي تترنّح مثل خيل الشرطة. العالم مصلوبة بهذا الحر، وجنابك تسألني ماذا اقصد».

ولكن دفعة كثيفة من الركاب الذين خلفه هصرته، ودفعت به بعيداً عن السائق.

«لا حول ولا قوة إلا بالله. والله هذا الازدحام رحمة؛ فلولاه لتورطت في تعنيف السائق ظلماً. هذا مسكين مثلي. عبد مأمور، لا بيده حل ولا ربط».

وسرعان ما نسي احمد ماطور موضوع السائق، وصار همه ان يتشبث بأحد الاعمدة المعدنية، ويجد لرجله مرتكزاً، مع الاحتفاظ بما قل من مسافة تفصله عن السيدات الواقفات هن ايضاً في هذه الزحمة. وراح يفكر في سترته المفتوحة التي نسي ان يزررها، فبقي جيبها الداخلي مفتوحاً ومكشوفاً للايدي الخفيفة.

تهادى الباص في شارع السعدون مثلما يتهادى قطار مدينة الالعاب، وئيداً مترنحاً كأنه يخشى الانزلاق. وتذكر احمد ماطور انه لم يأخذ اولاده الى مدينة الالعاب منذ الصيف الماضي، عندما اصطحب معه اولاد كاظم فتّال. وهنا تذكر مشروعه القديم في الذهاب الى مقهى ياسين وملاعبة صديقه الذي يسميه (تاجر هوا)، لانه بلا محل ولا عنوان ولا اختصاص؛ فهو يشتري ويبيع أي شيء، من تراب الحدائق الى المسامير، مروراً

بفضلات ورق الصحف وعروق السوس والنخالة وغيرها.

تذكر ذلك وتأسف على نسيانه وضياع هذا الوقت في الانتظار، والدخول في هذه الزحمة الخانقة. فلعن مرة اخرى مصلحة نقل الركاب وأمين العاصمة المرتاح بسيارته الفارهة.

«هذي دنيا. يجي يوم ينقطع القايش، يطير النذل، وانا اعلمه! والله اشوي على انفه بصل. لا باس، درب الكلب على القصاب. عنده مرسيدس؛ ثم ماذا؟ يعني المرسيدس ما فيها قايش، ما فيها رادييتر، ما فيها فلس! اذا طار الفلس من أين يجيبه؟».

«تفضل سيادة الامين، خطوة عزيزة. امر خدمة؟ الفلس؟ حلّت البركة، ولا ابسط منه. اجيب لك مئة فلس. تفضل استريح. خمس دقائق لا اكثر. تحب شاي، بارد؟ لا يمكن سيادة الامين، انت ضيفنا وهذا محلك».

«اخلي سيادة الامين يقعد. والقعدة قعدة، نص ساعة، ساعة، ساعتين. الى جهنم. ألعب بأعصابه. جيب الفلس ودّي الفلس. على الاقل هو قاعد على كرسي، ويشرب بارد، وامامه المروحة. ونحن محشورون في الباص في هذا الحر القاتل بلا رحمة ولا (الله بالخير).

كل قوي يريد اقوى منه. والله سأريه النبي عربي والملايكة شهود، حتى يعرف قدر الناس، ويخلي الباص يجي بوقته».

جاءت دفقة اخرى من الركاب جعلت احمد ماطور يدور على نفسه بصعوبة بالغة. اراد ان يسحب يده من العمود المعدني ليزرر سترته، فلم يفلح. انشال كتف السترة الايمن الى اعلى، والتف اسفل طرفها على بطنه، فانكشف الجيب الداخلي، وتراءى الكنز الصغير، وزحف القلم عن موضعه واوشك ان يفلت. وهنا تركّز تفكير احمد ماطور على المحفظة. نسي السائق وكاظم فتال وأمين العاصمة، وراح يفكر في ما يمكن ان يحدث لو اختطفت المحفظة.

«والله اقطع ايده، اعضه من لوزته. الفلوس غير ذات قيمة، لكن الاوراق. الاوراق يا الله. فيها شهادة الجنسية. أخذت مني سنتين ركض، وكومة فلوس؛ عدا الروحة والجية، والقيل والقال، والعيني والاغاتي».

بدا لاحمد ماطور ان السلطات المسؤولة لم تعمل بما يجب لمكافحة النشالين. وتعجب في نفسه لماذا لم يقطع دابر هؤلاء الذين يربحون بدون رأس مال؛ في حين انه وكاظم فتال، وكثيراً من الناس يكدّون طول الوقت ليدبروا رأس مال متواضع يصرّفون به امور الحياة.

«يعني هالمسؤولين كيف جاءوا الى السلطة؟ لا افهم! لماذا جاءوا؟ ايضاً لا افهم!

هذا وزير الداخلية، ما عنده محفظة يخاف عليها؟ وفي هذا الباص وهذي الزحمة كيف يجد الوزير وقتاً لتزرير السترة؟ والله يلطشون محفظته وسترته قبلما يحس على نفسه».

تصور احمد ماطور ان يداً تمتد الى جيب الوزير، وتلتقط المحفظة، وهو منشغل بترتيب وضعه في الزحمة. غضب، واوشك ان يصرخ بالنشال، ولكنه عاد يضحك في سره، ويشمت بالوزير.

«وماذا في محفظته؟ لا شهادة جنسية ولا من يحزنون. ربما كان فيها اشياء اهم، وربما لم يكن».

استمر احمد ماطور ينسج من خياله، مع ان صحوة ذهنية عابرة نبهته الى ان وزير الداخلية لا يركب الباص حتى بدافع الفضول، ولكنه صرف ذلك عن ذهنه بسرعة، وعاد يشمت بالوزير:

«الى جهنم! يستاهل، هو وزير داخلية، وبيده الحل والربط، ولا يستطيع ان يحمي نفسه. اذن اين الشرطة ومدير الشرطة؟».

عندما وصل احمد ماطور الى مدير الشرطة، احس بكابح اوقفه عن مواصلة التفكير. فهنا النقطة الخطرة. هنا بداية الجد. الشرطة شيء، ووزير الداخلية وأمين العاصمة شيء آخر. لا! الشرطة لا يُمزح معها.

احمد ماطور لم يواجه الشرطة بما يثيرهم، ولم يتعرض لنكيرهم يوماً، فهو يتجنبهم ويتوقاهم، ولا يثير شكوكهم. فهو يدري انه اذا وقع في قبضتهم فلن يشفع له احد. ستظل صوفته حمراء الى الابد.

«لماذا يقولون فلان صوفته حمراء؟ هل يعني انه شيوعي؟ ولكن هذا المثل موجود قبل الشيوعيين، فمن اين جاء هذا المثل؟».

وتذكر دولة الخروف الابيض والخروف الاسود، وتساءل في نفسه: «أكانوا يقولون: هذا صوفته بيضاء، وهذا صوفته سوداء»؟

ورأى احمد ماطور ان متابعة الامثال الى جذورها لا تجدي شيئاً، فترك الامر، وحاول ان يمسك العمود المعدني بيده اليسرى ليريح يمناه التي تشنجت، ويجد متسعاً لتزرير السترة.

ها هو الباص يصل الى ساحة الجندي المجهول. مقهى ياسين صارت خلفه، وبيته في ابو قلام مازال امامه. انه يستطيع العودة الى المقهى مشياً، ويستطيع اذا شاء ان يسلك شارع ابي نواس الى البيت، مشياً ايضاً. فالنزول هنا مناسب، اذ يخلّصه من الهواجس والتدافع، ويحتفظ له بشهادة الجنسية.

نزل.

أصلح شأنه، وعدّل سمته، واطمأن الى وجود المحفظة، وتأكد من ضياع القلم؛ فحمد الله، ولعن أمين العاصمة، وتذكر مقهى ياسين فسار باتجاهها.

* * *

- اعجمي، ارم الزار؛ هذا مالص مؤكد!

- لا تستعجل، هذا زار. الآن تكشف وارجعك لاصلك.

وكشف كاظم فتال فعلاً، وخسر كالعادة، وامر النادل بوجبة كباب له ولصديقه.

وفي خلال الوجبة حكى احمد ماطور لصديقه ما كان سيفعله بأمين العاصمة ووزير الداخلية، وسأله عن معنى قولهم «فلان صوفته حمراء».

باريس / ١٩٩١

يلماز غوناي..
الفنان المبدع والمناضل الخلاق

شيار سليمان

إذا كان للشعب الكردي ان يفخر بأحد فنانيه الافذاذ فعليه ان يفخر بالفنان العبقري «يلماز غوناي» ويلماز يمتد في الابداع الى تاريخ عريق بالروايات والقصص والافلام الواقعية الخلّاقة، والتي تعبر بشكل فني رائع عن مأساة الشعب الكردي ومعاناته الطويلة في ظل نظام قمعي بوليسي فاشي ظالم.

يلماز السينمائي الكردي التقدمي المبدع الذي رحل عن عالمنا في ٩ أيلول ١٩٨٤ عن عمر يناهز «٤٧» عاماً، وهو في أوج عطاءاته السينمائية الرائعة، دفن في مقبرة العظماء جنباً الى جنب مع بودلير ودوموسيه في باريس. ولد يلماز في قرية (ينجة) التابعة لاضنة في الاول من نيسان ١٩٣٧ وأمضى طفولته وشبابه في العمل في قطاعات الحياة المختلفة، واحتك بالجماهير الشعبية والاوساط المسحوقة من ابناء شعبه. عمل اخيراً عند احد القصابين.. عمل كاتباً وعاملاً في تشغيل الافلام، وبعد انهائه المرحلة الثانوية من الدراسة بدأ ولعه بالادب والثقافة، واصدر مع مجموعة من زملائه مجلتين هما «ووروك» و«بوران»[1] ولكنهما لم تصمدا طويلاً بسبب حاجتهما للمعونة المادية كما كتب قصصاً جسّدت مجريات حياته ومشاكله، وتعرض بسبب احداها للملاحقة، وعمل فيما بعد ممثلاً في الافلام السينمائية، حيث مثّل في اكثر من مئة فيلم، وعمل مخرجاً، وكان الفيلم الاول الذي قام باخراجه هو «سيد خان»، وحصل على «١٧» جائزة في التمثيل والسيناريو والاخراج، وفاز بالجائزة الخاصة للمحكمين على فيلم «الامل» بالمهرجان الدولي، ومن

اهم افلامه (المرثية ـ الجدار ـ الامل ـ القطيع ـ الطريق ـ حطموا الزجاج لكي تتحرر الطيور) وفيما كان يعمل في الفيلم الاخير حال رحيله دون انهاء هذا الفيلم، وكان يتناول في اوضاع النساء والاطفال في السجون ومآسي الاكراد الطويلة[٢] وفيلمه «يول» الطريق فاز بجائزة السعفة الذهبية في مهرجان ١٩٨٢ مناصفة مع فيلم (المفقود) لمخرجه كافراس، وقد كتب يلماز سيناريو الفيلم وهو في السجن واخرجه وهو محاط بجدران اربعة معتمداً في اخراجه على تهريب قصاصات صغيرة دوًن عليها الارشادات الاخراجية الاساسية وكان ينفذها مساعده «شريف كورين» وهذا بدوره كان قد طبق كل ما كان يكتب له غوناي شكلاً ومضموناً، وكان غوناي قد تابع اشرافه حتى المراحل النهائية للفيلم في المونتاج والدويلاج والموسيقى التصويرية. انها بالنسبة له عملية صعبة حقاً، وكذا بالنسبة لمنفذ الفيلم «شريف كورين» الذي عمل بكل اخلاص محافظاً على اسلوب «غوناي» الفني رغم العلاقة الغيابية للمخرج[٣] تدور احداث «يول» حول الاجازة الممنوحة «مأذونية»[٤] والتي تعطى عادة للجندي وللسجين. يتحدث الفيلم عن خمسة موقوفين يخضعون كغيرهم لانظمة السجن حيث يسمح لهم بقضاء اجازة لمدة اسبوع خارج السجن، اذا امضوا ثلث مدة العقوبة، ينتظر هؤلاء اجازتهم بفرح ويحلمون بأوقات سعيدة خارج الجدران، ولكنهم يتعرضون لمفارقات كثيرة، أحدهم يفقد اوراقه، فيوقف من جديد، دون ان يصل الى حلمه بلقاء خطيبته، وآخر لا يستطيع مشاهدة خطيبته ايضاً بسبب التقاليد البالية، والآخرون يواجهون مشاكل وتناقضات اكثر تعقيداً، احدهم يقتل على يد شقيق زوجته، وآخر يكشف ان الدرك قد قتلوا شقيقه الذي كان يعيل اهله، فيقرر عدم العودة الى السجن، والاخير يفاجأ بموت زوجته فيستقل اول قطار يصادفه ويسافر الى مكان مجهول.

في مهرجان (كان) حيث عرض (يول) ظهر غوناي في الافتتاح، ثم اختفى فجأة بعد ان تحدَّث بسرعة عن فيلمه في مؤتمر صحفي ومما قاله «لا يشغلني كثيراً ان اعرف بان فيلمي جيد حسب المعايير السينمائية السائدة، فانا لا اعمل من اجل الاجيال القادمة، بل من اجل الحاجة الآنية، مستلهماً ضرورات الساعة، الكاميرا في الوقت الراهن سلاح يساعدني في البقاء على قيد الحياة وتجاوز الموت، اتمنى ان اتمكّن من صناعة فيلم حقيقي بشروط افضل».

وفي مقابلة اجرتها معه مجلة «تيلي راما» الفرنسية في عددها ١٧٠٣ الصادر في الاول من ايلول ١٩٨٢ يقول: «في فيلم يول اردت ان اقول انَّ تركيا نفسها غدت سجناً كبيراً نزيله الشعب بأكمله ويعود هذا السببين اولاً: النظام السياسي وثانياً: بقايا العصور الوسطى، وعلى وجه الخصوص العلاقات بين الرجل والمرأة، والرجال انفسهم ليسوا سوى

حلقة وصل لنظام يستمد قوته وحيوته من تخلفهم، وحتى الشخصيات الاكثر شجاعة في فيلم «يول» هي شخصيات جبانة، لانها تقبل الانتقال المبتور من دون تعثر».

ان يول.. فيلم واقعي يتحدث في مشاهده وصوره الفوتوغرافية الحية عن اشياء كثيرة، ويأخذ معظم لقطاته من الشارع الحقيقي ومن الواقع الحياتي المعاش، ليجسد بصدق واخلاص معاناة الشعب المعرَّض لشتى صنوف القمع والاضطهاد والتعذيب... يول يتوغل في عروق وشرايين المجتمع، يسلط الاضواء على امراضه واشكالاته وهمومه «الهموم الاجتماعية ـ والاقتصادية ـ والسياسية ـ مشكلة الجنس والفقر ـ مشكلة المرأة ـ القمع السياسي ـ القمع القومي للشعوب المضطهدة ـ التخلف ـ الطفولة المتعبة ـ فقدان الحرية ـ التناقض في بناء شخصية الانسان ـ العادات والتقاليد» والفيلم يجعلنا نتتبع الكاميرا بسهولة وبساطة تدفعنا شيئاً فشيئاً الى الاهتزاز الداخلي العميق، ويستطيع الفيلم ابراز جوهره وفكرته عبر الناحية البصرية باقتطاف والتقاط مشاهد حياتية واقعية واخراجها في الفيلم بفنية رائعة، مما يجعل المشاهد مشدوداً اليها بشغف ومتعة نابعة من كبت داخلي يجد معادله الموضوعي في مشاهد الفيلم..

ويمكن القول بان ما ذهبت اليه مجلة الهدف الفلسطينية في تسمية يول بـ «الالياذة التركية» إنما كانت على حق تماماً، هذه الالياذة التي تلامس نبض الواقع عبر خلفية فكرية واضحة تعرف جيداً ماذا تريد حياتياً وسينمائياً. ولعل من حقنا نحن الاكراد ان نقول عن الفيلم بانه الالياذة الكردستانية النابعة من /كردستان تركيا/ والفيلم الثاني ليلماز غوناي والذي أثار ايضاً ضجة في الاوساط السينمائية العالمية، هو (القطيع) يقول غوناي عن هذا الفيلم «انه تاريخ للشعب الكردي» حيث يرويه من خلال عائلة، وهي بالاساس كانت قد حدثت لعائلة جده من امه، يربط غوناي في هذا الفيلم بين صراع العائلة مع العادات والتقاليد الموروثة في المجتمع الريفي الزراعي الرعوي وصراعهم مع النظام الرأسمالي، حيث يجلبون قطيعهم الى المدينة للبيع، وهناك تحلُّ بهم الكوارث، يستعمل غوناي في هذا الفيلم «الايحائية» مستفيداً من المبادىء «الازنيشتينية»(*) أجمل استفادة، حين يعمد الى اظهار تمثال «كمال اتاتورك» وراء كل حادثة أو كارثة تحل بالعائلة أو الناس العاديين من ابناء المدينة نفسها، حيث يرمز التمثال للنظام السياسي، حقاً ان فيلم «القطيع» يعكس قصة شعب اراده الفاشيون ان يكون كالقطيع ومن يدعون لانفسهم الوصاية على «القطيع» هم الذئاب الذين يهددونه على الدوام بالافتراس.

وبالاضافة الى الشهرة التي اتسمت بها افلامه، اشتهرت رواياته كذلك، ومن اهم هذه الروايات (صالبا) وقد رشح لنيل جائزة نوبل للآداب على هذه الرواية، وله رواية اخرى فازت بجائزة اورهان كمال عام ١٩٧٢ ـ وهي «ماتوا ورؤوسهم محنية» وقد ترجمت

الروايتان الى العربية.

لقد عانى يلماز قبل رحيله الكثير الكثير، وظل مطارداً واسقطت عنه الجنسية التركية من قبل النظام الفاشي في تركيا، وظل متنقلاً من عاصمة اوربية الى اخرى.

رحل يلماز وكانت ماتزال سبع دعاوى سياسية عالقة مرفوعة ضده، ومن بينها تهمة قتل قاضٍ وقد اصبح مجموع سنوات السجن المطالب بها اكثر من مئة سنة، ولا يخفى على احد أن غوناي قد خلّف نتاجاً متميزاً في السينما الواقعية الجادة وفناً عظيماً يجسد من خلاله معاناة شعبه الطويلة الشاقة، في ظل آلة القمع الدكتاتورية والفاشية. واثار بفيلمه «يول» ضجة كبرى في العالم فمن خلاله استطاع يلماز ابراز قصة شعبه المضطهد الطويلة والمـأساوية، وتمكن من كشف وفضح تناقضات المجتمع التركي واشكالاته المتعددة، وذلك كله بعبقرية فذة وباطار جمالي فائق.

ولعل افضل ما نختتم به مقالتنا هذه قول المؤرخة السينمائية السوفييتية (فالنتيناسي كالدباجينا) عن (يلماز) بانه من مخرجي العالم العظام[6].

---

(١) صالبا ـ رواية ـ ترجمة فاضل جتكر ـ اصدار المكتبة الحديثة ـ دمشق ـ ص ٩.

(٢) تشرين ـ صحيفة ـ ١٩٨٤/٩/١٥ ـ اعداد خليل صويلح.

(٣) صوت الرافدين ـ العدد ٥٥ ـ ١٩٨٤/١٠/٣.

(٤) الهدف ـ مجلة ـ مقالة جميل حتمل ص ٤٩.

(٥) صوت الرافدين ـ مصدر سابق.

(٦) الحرية ـ مجلة ـ العدد٣١٥/٢٤ حزيران ١٩٨٩.

تنويه : تجدر الاشارة الى ان العبارات ما بين الاقواس تعود الى نفس المصادر المذكورة آنفاً وانني لم أؤشر عليها جميعاً نظراً لتكرار المصادر.

حلبجه... ترحب بكم...!!!

ابراهيم اليوسف

بكلّ السلاسل
بكل الذرى
يأتي الجبل..
بكل الحجل وأشجار البلّوط
والمخبرين، والوجوه
بالنجوم المعلقة
فوق
تأتي الاصابع
تملأ الارصفة
تطلُّ من علو الشرفات
تتدلى من الشجر
ثم تشرش
في
الاصابع
والامكنة...!

بعد طائرة مروحية
لا تشبه الحمام
والملائكة
احتست القرية كيمياءها العجول
من ظمأ
ثم سارت الى المقبرة
بالممرات . .
والبيوت
والاشجار
وأنباء لا تنقلها وكالة الانباء
و«حقبة» من صمت
على
روح الشهيد . !

الجثث هي الجثث
وجهكم لم يعد جبلاً
أو وهدة
وأنتم لا كما أشتهي
المياه يعكرها سقط الاصابع
والاصابع هي الاصابع
الاصابع على الشجر
الاصابع على التخوم
الاصابع بين التراب
الاصابع
في
الاصابع . .

تشيخ الطفولة

أصبعاً
تبوء القبيلة . . بالاصابع
الاصابع هناك . . وهنا
موت يصير . . أصابع
ولادة تصير . . أصابع
أصابع تصير . . أصابع

واضحاً نواحنا يأتي . . !
جهراً تشب القصيدة
من رؤوس الاصابع
كل كلامها تنثره فوق الوجوه
كل نارها يغلي هدأتي
وأنا أبطأ من كان في القافلة
لا أنا وقفت . . ولا أنتم وصلتم
لا البارودة لاذت بالنوم
ولا الغاز المحرَّم قال:
سلاماً لكائن . . !

تأتي الدموع الى حلبجه
تنسى بكاءها ومناديلها الورقية
تنسى الاظافر في الاصابع
والاصابع تكتظ
بأيد
وحديداً يعود الحديد
قرب انصهاره
بلا علم تباغتنا الغيمة
بلا ريح ، ولقلق ، وحوذيين
تهلُّ بحذائها الوحلي . .

وبروق أعوامها
الخوالي

كلكم
وسمتم الفصل من ياقته
بالربيع ينفض الغبار عن بيادركم
بموائد عامرةٍ بالخراب
بمدينةٍ نفضت مدينتها
كلكم
أشعلتم الاصابع من عروقها
وقلتم للمساء:
هلمَّ... !!
كلكم تأتون بلا «كلكم»
تبهركم السلالة
وتتباهون بالامتلاء
على الطريق تركتم خطواتكم
ثم جئتكم سرباً يشي بالسبات للورق
الاصابع هي الاصابع
وأنتم غيركم
لا صوتي يصل.. ولا أنتم تأتون
لا أنتم أتيتم.. ولا أنا وصلت
بي منيتم نوافذكم
بزجاجي عرفتم الكسر
وبطيئين كنا ننوّس الدوائر
والفراغ
حيث لا أشكال في العدسة
لا خرائط في الجغرافيا / لكم
وأنتم كما / أنا

نترك للمحطة
تأخرنا
ويلوّح لنا القطار
بكل العربات
نملأ بأشباحنا غبار المقاعد
كي نبقى
للرسائل
لهزائمنا
للنساء
للمراثي
نتنزه
في المدى المجدي للقنّاصة
أشجاراً تشرب نخب
الجذور
وصلت قنبلة قبل الطائرة
وصلت طائرة قبل الطائر
وصلت طيور قبل الذباب
وصل الذباب.. قبلكم
صورنا وصلت للصحافة
للانوف
زكاماً ـ وموتاً ـ وحدوداً
حديقة دعت الى مائدتها الخريف
نفضت أشجارها في الترعة
ثم علقت صور الامس في شوارع المدن
كتبت على مخارجها بعد آخر قنبلة وشجرة
كان هنا: شجر
سلاماً كان هنا.. بـ...
وأنتم كما أنتم

دهرٌ من حِداد
حديد
ولا حَدّاد..

ترتّل الشهداء
وبغداد تسند ظهرها للبواريد
تستظهر الكهوف والاسماء
تتوزع علينا
مآذن
وشرطة
لا يذكرون سلمان
تلوّح لنا في صلاة الجمعة
بيدٍ تقسّم أصابعها
طائرات
وحلبجه...
تنزل من شاشة التلفزيون
بثيابها الجبلية
تحتسيها الطائرة
وصوت الائمة
تيبّس
في
المآذن....

من خلف نظّارتين، كان الشاعر يصرخ في الجريدة
لم يكن الكلام ناراً، وما ارتبك الورق
من احتراق
: نار للاعالي وللقيمان
نار للشروخ وللّحْمة

نار للنار خارجاً عن جلده
نار لكلامنا وللثلج
نار للطقوس البدائية
فوقنا
للاعياد. . .
تقرع الباب
ويتبعها الحِداد

أشارت حلبجة : أن جيئوا!!!!
فماً فماً
حططتم
ـ الليلة صبغتها. . :
أنثى
لم يحمل أحدُكم موشوره
كي يقرأ الضّوء في أصابعه
كثر العرّافون
لم يسق وجه أحد. .
خرنوبةً. .
بلون القهوة ـ كان دمها ـ
والمشهد
«أكملته طائرة. . . !!»
حلبجة. . جاء على وجهها
على وجوهنا راحت حلبجه
حلبجه راحت بنا
حلبجة باءت بنا
حلبجة بادت بنا
: عمّروا الاشداق بالترقب
والكلام

ـ هي ذي المرأة
مترملة
جاءت تنفخ في الالوان
وتقول : سلاماً . . .
للتمهل : سلام
لرجولتكم . . !
للتوثب . . !
للطلل . . .
سلام . . !
سلاماً للهيئة تدخل تداعيها
للنقر، للاصابع . . لا تصل زجاج البهو
حلبجة تصرخ في الصوت
صوت يصرخ في حلبجه
(حلبجة . . يا كلبشة . . ! . .
كانت من أهل البيت ـ فشدّي على المعصم
من دمها وقولي : أعبري من ممرّنا
ارفعي الاسم
واستحمي بما تيسّر من الركام
. . .
. . .
ثم عم صوراً يا معرض . .
عِم . . قنابل . . وفاَشست

أو مأتم للهاون،
للقنبلة . .
للحاصدة : ان تعالي . . ! !
وجاءت على الحقول ، والمدنيين ـ وسكاكر العيد
والاغاني ـ ولم تنس زارا . . .

قلتم للحياض: هي ساعة . . . ونحتفل
ما رأيتم ما وراء الهضاب والنخيل
قلتم: ها هي . . . !!
أرسلتم نحوها أصابعكم وشهواتكم ، وكنتم الدليل لهم
لوحتم للقنابل: ان اهبطي بسلام . . .
وهبطت على السَّلام
والقنابل - أكبر من القبائل، وأعتى . .
لقد جوّعتكم من شبع
وخوفتكم من أمان
كانت أصابعكم المفاتيح
لكي تمرّ على حلبجه
لقد مرّت على كل ماء وسنديان
لذتم بالقضية: لماماً
وكتبتم: عاش الشهيد!!
عاش الشهيد، قلتموها على نحيبكم
بكيتم ، وتراشقتم بدمع وحريم
امتهنتم مائدة الناس
وامتهنتكم أشباه الاحزاب
ثم تقاسمكم
متساعرون
ومخبرون . . . !!.

هواء القرية
علّق على مشاجبه
حلبجه . .
من أنفها
وأديمها
لانوفنا

حمل الرائحة. . .
لاراشيفنا الصور. . .
للاقلام يماً من حبر
للبيت الجدران تئنّ من وقوف
وتبكي
على
ضحك. . .

من الاصبع دخل الطيار النشوة
سماء القرية ما هطلت تفاحاً. .
أصابع القائد لم تكن غيماً
الكاميرات / والفوسفور / وأنفاس القائد/
والجرائد. . . هطلت. . . !!
ـ آب الزرُّ واعتذر الى القتلى
عجلاً
الاصابع ركضت في ترابها
(وإنما القاتل والقتلى
أخوة. . . !!!)

عاد الفم من «الفم». . . بلا قبلة. . !
الاشياء عادت من / الاشياء/ . . بلا أشياء. .
الاغنية عادت من المذياع بلا رقص. .
والمذيع نجا «المرّة»
بلا شتائم
الهواء لم يكن هواء. . هناك
قالها الشهيق ـ والشهيق شهيد ـ أيضاً
أجل، قالها الشهيق، ولم يُتبع. .
بزفير. . . !!

وكالة الغوث: ستأتي
وكالة الغوث: تأخرت
وكالة الغوث: لم تصل...
الجبل أسرع الى الجبل
مرتفعاً بالاساطير والدم
أسرع
لا البروتوكول الشيخ
لا البرد الطفل
لا النتن، لا القرى، لا الكلوم
قرأتْها الوكالة
في بوصلتها
ـ الطرق استعصت
/ القراءة / والحساب / والتقرير الصحفي
سبق الجبل الساعة.. وعقربها
وصل الجبل، لثم القرية من دمها
الوكالة وصلت
وصلت الوكالة: هِي... ي ي ي ي ي ي ي..!!
ـ القرية وصلت للمقبرة...!!

جبل هو الجبل
جبل إنك أيها الجبل
«انا انزلنا الفوسفور على جبل
ورأيناه سراجاً وهاجاً
خاشعاً، متصدعاً من خجل.. وأكراد
جبل إنك أيها الجبل
شهدك الممرُّ أباً للطمي
شهدك الممرُّ أباً للطمي
محجراً للاحذية ووجوه النساء
الاطيار تصلك

وتئمُّ بالريش والعشب والبيض
الفارس / الشمس / العنب / الغزال / التين / الزيتون
الجوز / الشمس / الاصابع -
تبصق نارك
ترشف الزمهرير
يطرقك من الباب / ظلام
تدّثر بالسحاب بعد / غيم
كهفاً استحلت تملؤك الملوحة
والقرى / والعفن / والاسماء
الله / والقراصنة
أباً كنت للشجر وقداسة الجذر
احتسيت في شوكك المنافي
نسغاً
ما دخلت داراً ووصلاً
خلعت النجم والوعل والخريطة
عن فم
ارتقاء كنت / وما صعدت السلالم والاصابع
تثلم وجهُك بالفؤوس
بالطائرة والبربر
زفرت من جهامةٍ وزففت سيلاً للسهل
صرت / احتمالاً / وكنت اليقين . . .
استغفر . . بخريرك من هجعة
وطمي
ثم سبحان براريك تنشد الجبهة
تغني بالزئير
والبروق
سبحانك . . . سبحان هينك تعضُّ على ذهول الطيف . . ولا تنام
سبحانك . . وانك لعلى حثٍّ ومدنيين

عزل
والعاصفة
لفي خسران . . !

يا قائد . . !
ها هم الجبليون جاؤوك
بصباحٍ من السهول
وعيون جمدتها المحاجر
ـ قد نعلن الشجب
ـ سنعلنه . . !
ـ أعلناه . . .
ـ أعلنوه . . ! ، وتوقفوا عن قبل لقليل من
الجنازة
كفى إذاً يا حلبجه . . ،
عن شجر يذرف أوراقه
مدن تنزف بيوتها
راية تشربها ألوانها
يوم ، ونجمع ما تريدين . . ! !
سنة ، قرن . . وكاملة ، نسميك! !
نلمُّ وجهك من المجازر
ـ من أشغلك بالبارحة يا حلبجه . . !
ها جئناك . .
قارئين أشكالنا
في غبش المرايا
يا قائد
وابتسامةُ للقائد
يا ابتسامة القائد . .
ترفعها الوجوه
حداداً

وجوه سمّرها الظلام
والموت العشائري
قائد للخراب
ولاء للقائد . . ، وشاشةٌ على نحيبكم
(ويا قائد إنك لعلى . . . خلق . . . . .
قادة للقائد
موت كرمى لشارب القائد
وعول لمائدة القائد
وقائد قائد . . للخراب
وخراب . . . للقائد . .

حداد . . .
ويرشفني المشهد
بالاطفال
وجنائز البنفسج
لابقى أرتكن الخوف، وعريشة
حتى يليني صباح
حنٍّ لتقويم من دمي . .

نيث لا أنا وقفت
ولا أنتم وصلتم
لا البارودة لاذت بالنوم
ولا الغاز المحرّم قال: سلاماً.
تركتم على وجهي اسم الليل
وقلتم: صباح الخير
صباح الخير لأخضركم في يباسه
صباح الخير للمدن تسترد مياسمها

صباح الضجيج على سكنتكم . . .
صباح الخير أيها الجبل
(للموت تتماثل
ثم تنهض من جراح
يغادرك الشلال
ويعود . . . .
تغدرك التلال وتمضي
وتقول : ائتلفنا . .
تردّد : اختلفنا
صباح الائتلاف ، والقهوة
وحديداً . . يؤوب حديدك ، بعد انصهار
جبلاً تعود من الهواء ، والمعركة
أيها الجبل
وتزنر القرى
مطلقاً براريك للطيور
وانك لعلى حتٍ
أيها
الجبل . . . !!

فزة القداح

أبو أفكار

تردیني!!
اعلى درب الجاي
يفلانهْ اعلى يا صورهْ
تره بصدري حريج الشوك
چنةْ أيّام باحورةْ
تمر حسبات.. تاخذني
اوِ تردني او صرت بچالخورهْ
أكظ الماي ألفنّه
ودورةْ اوياي ألف دورهْ
وجيسن بيه عطش روحي
وشبگه بروح ماجورهْ
وأمل منه.. او يمل مني
واصعده بنفس نافورهْ

واتشب اوياه اشوفنجّ
جرف ويبوس بزهوره
وأغمض.. لا چذب ما نام
دنيه النوم مخطورهْ
لئن أدري الورد ينباگ
بس ينام ناطوره
ولو ملّيت من ليلي
ولو ماي المحبة الزاد
غاض الصبر ناعورهْ
لچن طبع الوفي.. امن يگول
... بس.. ينگطع حنجورهْ
بدونيچ چن أحس روحي
تعيش بگاع مهجورةْ
غريب ايتيه بعيوني
درب گاطع نفس نوره
واذكرچ وانتفض كلي!!
وافزّن فزة القدّاح
لوحس ماي بجذوره
تنيتچ.. هاكبر روحي
حقل واتنطر بذوره
أو عبرت معاگب اللوعات
والسنبل حنى اخصوره
او تگطر كل تعب بيّ
شكر... بحضان بلوره
او تبيتلي الخبز... من ناكله بلا (...)
يطب الحلك بمروره

او تعرفين اليحب تراب
يعبد صالحه او بوره
او يدكَّ روحه اعلى نار الجوع
خبزه بحلگ تنّوره
أو شهيد الكّاع بالنيسان
كل جايع يجي يزوره
ولو مهمه بحضرته يطوف
ما يوصل وفه انذوره
وانه الكفريت. . . من يا . . مام؟؟
أرد بذنوب مغفوره
امن ازور شيحضن الشباچ؟؟
إدين الذنب من يطوف مكسوره
وانه الغشني الهجر بجفاج
وترادف عليْ جوره
يجلبني اعلى نيرانه
او تعيريني
امن اكولن آه. . .
جاهيْ احشاي مفخوره؟!!
عمي احشاي مفخوره؟!!

في اعدادنا القادمة



بيان الحزب الشيوعي العراقي
الذكرى الاولى لهزيمة «أم المعارك» واندلاع انتفاضة آذار المجيدة

يا ابناء شعبنا العظيم، عرباً وكرداً واقليات قومية، رجالاً ونساءً!

تمر هذه الايام الذكرى الاولى لانتفاضتكم المجيدة في آذار الماضي التي بدأت في البصرة وسرعان ما انتشر لهيبها الى محافظات الجنوب والوسط وكردستان، لتكون رداً شعبياً حازماً على نهج النظام الدكتاتوري وكل سياساته المجرمة بحق الشعب والوطن، وارهابه الشنيع وحربه الشوفينية ضد الشعب الكردي، وضد مغامراته المجنونة في «القادسية المشؤومة» وغزو الكويت، ولتكون الانتفاضة تصويتاً بالدم على رفض شعبنا لهذا النظام وإعراباً عن توقه للعيش في ظل السلم والديمقراطية والتآخي القومي ودولة القانون والتعددية السياسية.

وبرغم اغراق الانتفاضة بالدماء، وتهديم المدن المنتفضة والقضاء على حياة عشرات الالوف من المواطنين في كربلاء والنجف والناصرية وغيرها، وتشريد اكثر من مليوني مواطن كردي من ديارهم، فان السلطة الدكتاتورية التي انهزمت شر هزيمة في «أم المعارك» صوّرت قمعها الدموي لانتفاضة شعبنا البطل «انتصاراً» ما بعده انتصار!

ولكن جماهير شعبنا تشهد اليوم، بوضوح، نتائج الانتفاضة المجيدة التي وان لم تفلح في الاجهاز على النظام الدكتاتوري وازاحة سلطته المفقودة، فانها قد زعزعت هذا النظام، وتركت سلطته ضعيفة مهزورة، وعزّزت ثقة الشعب وجماهيره المناضلة بحتمية

زواله، واظهرت للعالم كله ان شعب العراق، بعربه وكرده واقلياته القومية وطوائفه الدينية كافة، يرفض هذا النظام، ويتحفز للقضاء عليه.

واذا استطاعت السلطة الدكتاتورية ان ترمم بعض اجهزتها القمعية التي حطمتها الانتفاضة في الوسط والجنوب، ومازالت تواصل ارهابها الوحشي ضد جماهير الشعب، فقد انهارت في كردستان، واضطرت الى سحب قواتها المسلحة، واجهزتها القمعية، ولجأت الى خطوة عدوانية ضد الشعب الكردي الباسل، حين سحبت الادارات وفرضت الحصار الاقتصادي وامتنعت عن دفع رواتب حوالي ٢٠٠ ألف موظف، وذلك بقصد اركاع الشعب الكردي وارغامه على قبول عودة السلطة الدكتاتورية، ومشروعها المشين للحكم الذاتي مقابل رفع هذا الحصار الظالم الذي تسبب في موت الالوف من ابناء كردستان جوعاً وبرداً جراء الشتاء القاسي الطويل، وشحة المواد الغذائية والمحروقات وارتفاع اسعارها الى مستويات هي فوق طاقة الغالبية الساحقة من ابناء الشعب.

لقد سعى صدام حسين، تحت ضغط الانتفاضة، الى التظاهر بالاستعداد للحد من سلطاته المطلقة، والتقليل من تمجيده وتأليهه من قبل المزمرين والمطبلين والمرتزقة، وتعيين رئيس وزراء، واطلاق وعود عن التعددية السياسية والحريات. غير انه لم يبدل شيئاً في حقيقة الامر، وعاد الى اسوأ مما كان عليه قبل ذلك. فلم يعد يستطيع ان يعيّن في المراكز الحساسة من حكومته غير ابنائه واخوته وابناء عمومته ومن هم ادوات طيّعة في يده ولا يمثلون احداً. وظل يواصل سياسته الدكتاتورية الرعناء ونفسه الاجرامي بحق الشعب، وتجاهل الحقوق القومية للشعب الكردي، معرضاً وطننا الحبيب لمزيد من الا[illegible] والكوارث.

ان العزلة التي يعيشها النظام وتزعزع سلطته وتآكلها وعجزه عن ادارة شؤون البلاد، حتى بالاساليب التي كان يعتمدها سابقاً، هي نتيجة منطقية لهزيمته النكراء في مغامرته المجنونة في الكويت وكل سياساته السابقة، ولاستمرار نضال شعبنا البطل ضده، وتعاظم الادانة الدولية لسياسات النظام وقرارات الامم المتحدة بحقه، ومواقفه ومحاولاته المفضوحة لمواصلة هذه السياسات والمواقف بأساليب جديدة.

يا ابناء شعبنا المناضل!

اننا جميعاً مدعوون، في ذكرى الانتفاضة المجيدة، الى استيعاب الدروس من هذه التجربة الغنية، وعوامل انحسارها، هذه العوامل التي تكمن، بالاساس، في عفوية اندلاعها، وضعف التنظيم الجماهيري، وضعف التنسيق بين قوى المعارضة العراقية، والشعارات الفئوية الخاطئة لبعض اطرافها، وعدم الاستفادة من افراد القوات المسلحة ووحداتها التي تحركت ضد النظام، أو امتنعت عن الدفاع عنه.

ان العوامل التي ادت الى تفجر الانتفاضة مازالت قائمة، بل زادت بفعل ضعف السلطة وتآكلها من جهة، وازدياد السخط الجماهيري الناجم عن نبذ الشعب لقادة النظام ونهجه، وعن الغلاء الفاحش وشحة المواد الغذائية والحالة التي تقترب من المجاعة التي يعيشها الغالبية العظمى من ابناء الشعب، والبذخ الفاحش الذي تمارسه حفنة ضئيلة من اقطاب الطغمة الدكتاتورية والمنتفعين لبقاء هذه الاوضاع المزرية.

ان السخط الجماهيري يتعاظم، ويمكن ان ينفجر بأشكال عديدة، الامر الذي يتطلب من كل القوى الوطنية تعزيز الصلة بالجماهير وتنظيمها، ودفعها للنضال من اجل المطاليب اليومية كالنضال ضد الغلاء والمحتكرين المستفيدين من الاوضاع الشاذة، ووضع حد للانتهاكات اليومية لحقوق الانسان والفلتان الامني والسرقات والاعتداءات على المواطنين وحرمات دورهم وأموالهم وأرواحهم.

ان قوى المعارضة العراقية مدعوة الى المزيد من توحيد صفوفها، وتأكيدها على البديل الديمقراطي التعددي والحقوق القومية العادلة للشعب الكردي، وجعل ثقل نشاطها السياسي والدعائي والتنظيمي يتركز في داخل الوطن، والاستفادة من الساحة الكردستانية التي انهارت فيها السلطة الدكتاتورية لتعزيز هذا النشاط، وذلك درءاً للمساعي التي تقوم بها الولايات المتحدة الامريكية زعيمة التحالف الدولي وحلفاؤها واتباعها الذين لم يكتفوا بدورهم في مأساة شعبنا وما ألحقوه من دمار كامل ببلادنا خروجاً على قرارات مجلس الامن الدولي، وباسم (تحرير الكويت)، وإنما يسعون ايضاً لفرض هيمنتهم على بلادنا عن طريق بديل يتجاهل ارادة ومصالح شعبنا ووطننا.

يا جماهير شعبنا الابي.

ان صدام حسين يتاجر بمأساتكم التي كان هو سببها، بالمطالبة باطلاق يده في التحكمّ بشؤون وطننا تحت لافتة رفع الحصار عن العراق.

حقاً لقد تحول الحصار، وبسبب من وجود صدام حسين في السلطة واستمراره في التحكم بشؤون البلاد، الى عقوبة ليس للنظام، بل للشعب كله، الامر الذي يتطلب اتخاذ اجراءات جدية من المجتمع الدولي ومجلس الامن لمعالجة الاضرار التي لحقت بجماهير شعبنا المنكوبة بهذا النظام الدكتاتوري، ولحمايتها من خطر المجاعة المحدقة، وذلك بتأمين الاغذية والادوية لمحتاجيها بالتعاون في الاساس مع قوى المعارضة والمنظمات الانسانية والاجتماعية العاملة على ارض الوطن، والاستفادة من الارصدة الحكومية العراقية المكدسة في البنوك الاجنبية، والاموال التي نهبها صدام حسين وعائلته، والسعي لتصدير نفط كركوك لتأمين المواد التي تسد هذه الاحتياجات. والجبهة الكردستانية مدعوة لتنفيذ قراراتها السابقة واتخاذ قرارات جديدة لتطبيع الحياة في كردستان وادارة شؤون المواطنين،

وحماية ممتلكاتهم ومصالحهم وارواحهم.

كما ان الجبهة الكردستانية ولجنة العمل المشترك وكل قوى المعارضة العراقية مدعوة الى القيام بجهد جدي على هذا الصعيد والاستفادة من ضغط الرأي العام الدولي لاستصدار القرارات اللازمة من مجلس الامن لتحقيق هذه المطاليب وللتخفيف من الآلام التي يتعرض لها شعبنا ومساعدته للخلاص من النظام الدكتاتوري.

الحزب الشيوعي العراقي

اوائل آذار ١٩٩٢



المسألة الكردية والديمقراطية في العراق

في الاشهر الاولى من عام (١٩٩١) اجتذبت مأساة الشعب الكردي في العراق انتباه الرأي العام العالمي على نحولم يسبق له مثيل في اعقاب حرب الخليج الثانية لـ «تحرير الكويت» من احتلال صدام حسين له. لقد انتفض العراقيون على حاكمهم الطاغية بعد الهزيمة المنكرة عسكرياً وسياسياً ومعنوياً، تلك الهزيمة التي مني بها على ايدي قوات التحالف الدولي بزعامة الولايات المتحدة الامريكية.

وكان المنطق يقول برحيل صدام حسين وزمرته، ولكن الشعب العراقي المنتفض في الجنوب والوسط جوبه بحالة غريبة، فالذين دعوا لاسقاطه ـ على الصعيد الدولي ـ عدّلوا بسرعة مذهلة مسارهم ورأوا في الشعب العراقي المنتفض الخطر الحقيقي على سياساتهم. ان الرئيس الامريكي بوش الذي دعا الشعب العراقي علناً لاسقاط صدام حسين، متجاهلاً القوانين والاعراف الدولية التي تمنع التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الاخرى، لم يكن جدياً على ما يبدو في دعوته. لقدكان السيناريو الامريكي ولايزال هو اسقاط صدام حسين على ايدي زمرة عسكرية موالية للولايات المتحدة الامريكية. وحتى هذا الحل لا يستعجلون فرضه، فهم يفضلون عليه تكبيل العراق بكل انواع القيود واذلال شعبه بتجويعه وحرمانه من الدواء والخدمات الاساسية واوليات العيش في العالم المعاصر ـ كل ذلك بحجة بقاء صدام حسين على رأس السلطة في العراق، في الوقت الذي اثبتت فيه كل الدلائل ان من ساعد هذا النظام على الوقوف على قدميه واعادة تنظيم قواته المسلحة لشن هجوم كاسح ووحشي على الشعب المنتفض هو سياسة دول التحالف وموقفها العملي في ساحة المعركة، وبخاصة سياسة زعيمته الولايات المتحدة. ولسنا بحاجة الى سرد الوقائع المعروفة لجميع المطلعين على سير الاحداث. فأين هي

مصداقية الدعوة الى الديمقراطية وحقوق الانسان؟ هل هي في اذلال العراق وتدمير سيادته الوطنية على ارضه وموارده «واقامة» المواطن الآمنة المحمية دولياً باسم الانسانية، وفي الوقت نفسه اعاقة التوصل الى حل شامل لأزمة الحكم في العراق؟

لقد اضطرت الحركة القومية الكردية الى التفاوض مع حكومة صدام حسين بعد سحق الانتفاضة في الجنوب والشمال. ومع ان الكثيرين من العراقيين وغير العراقيين تلقوا انباء المفاوضات بذهول بعد ان كان الرأي المعلن لجميع قوى المعارضة ومن بينها قوى الجبهة الكردستانية هو اسقاط نظام حكم صدام حسين، فان الحقيقة الكبرى هي ضرورة ايجاد تسوية ـ ولو مؤقتة ـ للوضع في كردستان العراق بعد ان شهدت المناطق الكردية في بلادنا نزوحاً لا مثيل له في التاريخ في مواجهة اقسى الظروف السياسية والطبيعية، وتمثلت الكارثة في موت ألوف الاطفال والنساء والشيوخ في شعاب الجبال، وتشرد ما يزيد على مليوني كردي في مناطق شديدة الوعورة على الحدود التركية ـ العراقية والايرنية ـ العراقية.

فأين يكمن المخرج في الوضع الراهن؟

ان صدام حسين غير جدي في التوصل الى حل للمسألة القومية الكردية في العراق بما يطمّن الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، اذ ان مثل ذلك الحل يتناقض وفلسفته في الحكم القائمة على الاستبداد المطلق. وهو واصل المفاوضات مع الاكراد بأمل حلول ذلك اليوم الذي يستطيع فيه قمع حركتهم بأساليبه الدموية المفضلة كما حدث سابقاً اكثر من مرة. ويلعب الحكم المعزول في بغداد على كل التناقضات سواء داخل الحركة القومية الكردية أو داخل قوى المعارضة العراقية، وبينها قوى ـ ولنكن صريحين في ذلك ـ لا تؤمن بضرورة الاستجابة الى الحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي، أو انها تتهرب من الاقرار بها علناً وتكتفي بالصيغ الفضفاضة والغامضة، وهذا ما يصب الماء في طاحونة صدام حسين. اذ ان الحركة القومية الكردية تبقى في شك من نيات القادمين الجدد الى كرسي الحكم.

اننا نرى ان الحل الجذري للمسألة الكردية في عراق اليوم يكمن في الاعتراف الكامل بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي وبالديمقراطية الكاملة للعراق. اذ لا يمكن الشروع في حل كل الشبكة المعقدة من المعضلات في البلاد إلا بالاقرار للشعب العراقي بعربه وكرده واقلياته القومية بحقه ـ الذي لا نزاع فيه ـ في تقرير المصير في ظل حكم ديمقراطي لا يُستفتى فيه على الديمقراطية كأسلوب في الحكم.

ومن هنا، فان على الحركة القومية الكردية ان تأخذ في الاعتبار الى جانب مصلحة الشعب الكردي المشروعة مصالح الشعب العراقي العامة والمشروعة ايضاً في وحدة العراق الاقليمية والسياسية. اذ ان التوصل مع نظام صدام حسين المدان شعبياً الى افضل الصيغ

ـ على فرض وجود امكانية مثل هذه ـ في حل المسألة القومية الكردية لا يعني سوى حل مؤقت قد يلغيه صدام حسين في أية لحظة يشعر فيها انه قادر على ذلك، كما ان تطورات الوضع السياسي في البلاد قد تجيء بنظام حكم ينقض هذه الصيغ والاتفاقات ويعتبرها غير ملزمة له بذريعة ان نظام صدام حسين لم يكن يمثل ارادة الشعب العراقي. وهكذا يدخل العراق والاكراد في دوامة جديدة من الصراع الدموي. اذن ليس ثمة سوى الديمقراطية للعراق في ظل حكم يقر بالحقوق القومية المشروعة للشعب الكردي. فحل المسألة القومية يرتبط ارتباطاً وثيقاً بأسلوب الحكم الديمقراطي أولاً وأخيراً.

عن (الغد الديمقراطي) شباط ١٩٩٢
صحيفة التجمع الديمقراطي العراقي

المعارضة العراقية.. ماذا وكيف؟

صادق الركابي

■ العودة الى البديهيات أو المنطلقات الاساسية حاجة ربما تتطلبها أية مسيرة. ففي خضم العمل، وفي زحمة الممارسة اليومية وما يستجد فيها من حاجات ومشكلات، قد ينسى العامل هدفه أو منطلقه، أو يفقد التركيز عليه والبحث عن اقرب الطرق لتحقيقه، من هنا تتأكد الحاجة الى المراجعة والالتفات الى الوراء حفاظاً على المسار من الانحراف بعيداً عن الهدف.

ومسيرة المعارضة العراقية واحدة من المسيرات التي ربما تحتاج الى المراجعة والعودة الى البديهيات، أو الاجابة على اسئلة اساسية مثل ماذا تريد المعارضة العراقية وكيف؟

ولعل اسئلة كهذه تثير الاستغراب، فليس هناك ـ في عرف المعارضة ـ اوضح مما تريده اذ لخصته بشعار محدد وهو اسقاط نظام بغداد واقامة البديل الذي تختاره الامة، وأما كيف السبيل الى ذلك فهو ما يستقطب اهتمام المعارضة اليوم في لقاءاتها وحواراتها المتلاحقة.

ولكننا نجد الحاجة الى اعادة طرح الاسئلة واثارتها رغم ان المعارضة العراقية قد قطعت شوطاً في معرض الاجابة عليها.

ماذا؟

ان الحاجة الى اعادة طرح هذا السؤال تأتي من خلال الممارسة اليومية للمعارضة العراقية التي كشفت وجود اهداف اخرى ربما تزاحم أو تؤجل أو حتى تلغي الهدف المركزي المعلن، ربما حصل هذا بالعمل دون القول، وربما بالعمل والقول معاً!

لا نقول ذلك من باب التعريض أو التجريح بأحد، وإنما نجد حاجة للمصارحة، وحاجة الى اعادة طرح السؤال المركزي ماذا تريد المعارضة العراقية، ونحسب ان المعارضة معنية بالاجابة عليه اجابة صريحة لا لبس فيها ولا غموض، وبشكل معلن لا خفي، وعبر مشاريع عملية تخضع لضوابط لا عبر القول فقط.

ان تغليب المصالح القريبة، أو الاستجابة للحاجات الآنية، والمصالح الخاصة، أو الانطلاق ـ غير المعلن ـ من منطلق المحاصصة. . سيضيع الهدف المركزي أو يؤخره في سلم الاولويات. . . وهذا ما يضع المعارضة موضع التساؤل امام الجماهير الواسعة؟

كيف؟

أما كيف تحقق المعارضة العراقية هدفها المعلن، فلعل هذا السؤال اصعب من سابقه، اذ ان المعارضة العراقية سعت عبر مؤتمر بيروت الى الظهور موحدة اعلامياً، وربما تكون قد نجحت في ذلك الى حد كبير، كما تركز الآن جهودها للاعداد للمؤتمر الثاني الذي تريد الظهور من خلاله أو التوصل من خلاله الى الوحدة السياسية، وربما قد تنجح في ذلك.

ولكن لا هذا ولا ذاك سيجيب على السؤال، أو يحدد الآلية التي ستعتمدها المعارضة للوصول الى الهدف.

ان المعارضة العراقية تبذل الآن جهوداً كبيرة ـ في معرض التحضير للمؤتمر الثاني لها ـ من اجل التوصل الى صيغة جامعة لها، ولا شك ان هدفاً كهذا ليس بالقليل خصوصاً مع التنوع والتباين بين فصائل المعارضة العراقية، ومما يزيد في الصعوبة ان المحاولة تستهدف مساحة المعارضة بأجمعها تقريباً لا بعض فصائلها.

ومما لا شك فيه ايضاً ان وحدة المعارضة سياسياً في طول الهدف المركزي لا في عرضه، إلا اننا نجد ان المعارضة بحاجة الى طرح آلية تحقيق الهدف على بساط المناقشة.

هل يتم اسقاط النظام من الخارج ـ مثلاً ـ من خلال قوة خارجية؟

وان هذه القوة تنتظر من يطالبها بتحقيق ذلك، أو تنتظر المعارضة حتى تتوحد ـ حباً بالعراق والمعارضة ـ من اجل تسليمها مفاتيح القصر الجمهوري!!

لا شك ان هناك من لا يقبل بهذه الطريقة، ولا يريد الوصول الى القصر الجمهوري عبر دبابة اطلسية! فضلاً عن ان هذه الطريقة اقرب الى الطوباوية منها الى الواقعية؟

هل يتم اسقاط صدام عبر انقلاب عسكري كيف؟

هل ان العسكر الانقلابيين هم مجموعة من الضباط والجنود الذين سيستجيبون لنداء المعارضة العراقية الموحدة سياسياً، فيبادرون الى السيطرة على القصر الجمهوري ويوجهون النداء الى المعارضة للتوجه فوراً الى داخل العراق من اجل تسليم مفاتيح حكمه؟!

أم ان العسكريين الانقلابيين هم مجاميع تابعة لهذا الفصيل أو ذاك تم تنسيق جهودها وربطها من خلال اتفاق الفصائل الموجودة في الخارج؟

أم ان اسقاط النظام يتم عبر ثورة شعبية حيث توجه المعارضة الموحدة الى الشعب، أو توجه كل فصيل الى (منطقته) أو محل تأثيره لتكون النتيجة من مصلحة الجميع؟

ان المعارضة العراقية معنية بالبحث عن آلية تحقيق الهدف، ونحسب ان هذا الامر لا يحتمل التأجيل، فليس من المعقول ان تقضي المعارضة عاماً من اجل ان تتوحد اعلامياً، وعاماً آخر من أجل ان تتوحد سياسياً، وعاماً ثالثاً من اجل البحث في آلية تحقيق الاهداف التي توحدت من اجلها اعلامياً وسياسياً.

نقول ذلك والشعب يذبح بمدية الجزار، ومصداقية المعارضة على المحك.

عن (الموقف) ١٣ شباط ١٩٩٢
صحيفة اسلامية عراقية

المعارضة العراقية بخير

يتردد كثيراً في الساحة السياسية المرتبطة بالعراق احاديث عن اهمية وحدة المعارضة العراقية وضروراتها لتصعيد وسائل المواجهة ضد النظام الحاكم في بغداد ولا تخرج مثل هذه الاحاديث عن موقعين وينطلق الاول منهما عبر الحرص على فعالية اداء المعارضة تلمساً لمكامن الخطر التي تتعرض لها مصالحها واداؤها في حين يحاول الثاني وضع الكرة في مرمى المعارضة تسويغاً للقصور في دعمها واسنادها. ومع حقيقة ان هذه الوحدة لازمة اساسية تؤهل المعارضة العراقية لممارسة مهام التصدي للنظام وتحقيق اسقاطه بفعالية أكبر فان التعددية واختلاف الاساليب والتصورات عن المستقبل ليس استثنائياً في حركة المعارضة ولا نقيضاً لسعيها لايجاد الهيكلية التوحيدية المناسبة وهذا في المحصلة

وبالقياس لمعوقات الوحدة المنشودة امر عادي لا غرابة فيه ولا يضع المعارضة في الطريق المسدود كما يتصور البعض أو يروج له. ان التشخيص الموضوعي لمعوقات الوحدة المنشودة أو النموذجية بالتحديد يرتبط اساساً بطبيعة تكوين المعارضة والظروف المحيطة بها ويساعد مثل هذا التشخيص على تجنب التهويل في النتائج أو الاستغراق في حالات القنوط والاحباط.

اولاً: تفرض طبيعة المشاريع الهيكلية أو الاطر المطروحة لوحدة المعارضة مسائل اختلافية مرجحة عبر التعددية الواسعة وظروف الانتشار خارج العراق وما يخضع له من مؤثرات وقد يبدو متاحاً نظرياً أي مشروع من قبيل «اللجنة القيادية أو الجبهة أو التجمع» دون اطر تكميلية تنفيذية فعلية تخرج الى العلن وتستقطب الاهتمام والتأييد ان لم يكن الاعتراف الرسمي. ولكن عند طرح التصورات التالية لتقدم تلك الاطر من مثل «تشكيل حكومة مؤقتة أو مجلس وطني جامع أو هيئة عليا للانقاذ أو قيادات ميدانية مدعومة بتواجد عسكري داخل العراق»، يصبح تباين وجهات النظر طبيعياً غير مستغرب لما تمليه اختلاف المؤشرات ودرجة وعي التحسب للنتائج التي يمكن ترتبها على هذا التصور أو ذاك.

وللوصول الى نتائج نوعية افضل لا ضير في المناقشات المستفيضة المعززة بالاحاطة الشمولية عن جدوى أي مشروع بالارتباط بحركة العناصر المحلية الداخلية أو التأثيرات الاقليمية والدولية.

ثانياً: تعترض مسارات حركة المعارضة وطرائق تفكيرها اشكاليات عديدة تختلف درجة وعي تفاصيلها بين هذا الفريق أو ذاك ويمكن تحديداً توصيف بعض هذه الاشكاليات على النحو التالي:

- اشكالية القدرة على تلمس الفواصل بين اهمية استثمار العوامل الاقليمية المجاورة أو الدولية الاخرى لصالح حركة المعارضة من جانب وبين مصادرة قرار المعارضة والغاء ارادتها لتكون مجرد عوامل ضغط جزئية في مخططات خارجية. ومع الاقرار باستحالة الاستقلالية في عالم اليوم بل وبأهمية الافادة من العوامل الاقليمية وبخاصة دول الجوار الجغرافي للعراق اضافة الى العوامل الدولية الاخرى وأهمية استقطاب الدور العربي على وجه التحديد وزجه الى جانب حركة المعارضة، إلا ان فرقاً واضحاً بين استثمار هذه العوامل لصالح حركة التصدي لنظام الفاشية المهزوم وبين الصيرورة جزءاً مصادراً من هذه العوامل.

وليس مستغرباً نشدان التأثيرات الخارجية هيمنة اكبر على المعارضة في عالم اليوم، لكن المضر جداً عند البعض ضياع الفواصل أو القدرة على تلمس حدود أو هوامش القرار الوطني. وفي سياق هذه الحقيقة تكمن واحدة من الاشكاليات - اشكالية الانتقال الى

الـديمقـراطية حيث البـديهي ان الـديمقراطية هي الحل الامثل لخلاص العراق وانتهاء معاناته. لكن المفارقة هنا يفرزها واقع التكوين الفاشي الذي جهد النظام لتكريسه في بنية المجتمـع على مدى نحـو من أربعـة وعشرين عاماً. وبمعنى أكثر صراحة ان الفوضى الممكنة بعد سقوط النظام يجب ان لا تتحول الى حالة من الانفلات وفقدان قدرة السيطرة على الافعال وردودها والاخذ بعين الاعتبار ان النظام الحاكم يستفيد من هذا الواقع ويسعى الى مزيد من الاثارة تجاهه لذا تبقى مسؤولية حركة المعارضة كاملة في مواجهة الاحتمالات من هذا النوع وايجاد الضوابط القانونية أو الحقوقية التي تنسجم مع طروحات الديمقراطية المطلوبة في مستقبل ابعد عن الدم والاحقاد والتمايز.

وبهذا الصدد وفي سياق البحث عن الاطر الانتقالية الممكنة تكمن اشكالية اخرى.

ـ اشكالية التصدي العسكري للنظام فقد تولدت من خلال ممارسات النظام المهزوم حساسية بارزة ضد المؤسسة العسكرية التي استخدمت بفعالية في مشاريع النظام ومغامراته المـدمرة ولقمع جماهير شعبنا. غير ان التقويم الموضوعي لمعادلة الصراع بين السلطة والجمـاهير يبـرز اهمية استقطاب المؤسسة العسكرية والتعويل على دورها التآمري في اسقاط النظام بما يترافق مع حركة جماهيرية نشيطة.

ومـع الاخـذ بعين الاعتبـار التاريخ الوطني للمؤسسة العسكرية ووجود الكثير من الشرفاء بين صفوفها ومنهم من اختار موقعه بالانضمام الى الانتفاضة والمعارضين، ومع حقيقة استمرار تعرض هذه المؤسسة الى التصفيات الدموية الدائمة، تبقى الخشية قائمة من احتمال تحول البديل العسكري الى الدكتاتورية مجدداً.

واذ يشكل هذا الموضوع مسألة جوهرية مطروحة على حركة المعارضة فان بعض جوانب الخطورة تكمن في تحول احتمالاتها قيداً على حركة المجابهة يستفيد منها النظام، بمعنى ان الافتراض النهائي للمواصفات الاشتراطية المحددة للبديل قد يقود في نتائجه الى السقوط في الفخ الذي يرسمه النظام بنفسه ولصالح بقائه واستمراره.

ان تأخير البديل، في ظل أية ذريعة، حالة يسعى اليها النظام الذي يعمل حثيثاً على اعادة بناء مقوماته وعناصر قوته مجدداً. وتأكيداً ان سقوط هذا النظام المؤسس على قاعدة الحصانات الكثيرة سيكون له فعل الصدمة لتحرك جماهيري يضع حداً حقيقياً للاستبداد. وليس من باب التمني مثل هذا الهدف بالقياس الى حقائق الصراع الراهن وبخاصة ان استـطاعت المعارضة العراقية تمثل مسؤولياتها المشتركة في تنظيم التحرك الجماهيري وقيادتـه. وفي تقديرنا انها بلغت الرشد كي تؤدي هذه المهام وان طبيعة التجارب وشدة المعاناة التي احاقت بها اهلتها والجماهير كي تضمن عدم الانحراف نحو الاستبداد مجدداً وامتلاك قدرة التصحيح في اسوأ الاحتمالات.

ثالثاً : تنتشر خارج العراق شرائح واسعة من الشخصيات العراقية تركت الوطن لسبب أو آخر وظلت خارج دائرة القوى والاحزاب التقليدية، بعضهم من خرج عن حزبه مواصلاً السعي للبحث عن بدائل، وبعضهم الآخر اختار الانزواء والعزلة والانصراف الى العمل الحر وآخرون ابقوا على صلات واهنة بالمعارضة رافعين لواء الاستقلالية عن الجميع في حين حافظت فئات من هؤلاء على علاقاتها بالنظام بطريقة أو بأخرى. ونتيجة لمفرزات الاوضاع الاخيرة التي ترتبت عن هزيمة النظام في حرب الخليج تخطت معظم هذه الشرائح سلبيتها تجاه العمل الوطني واصبحت تبحث عن ادوار وصيغ تستطيع الاداء من خلالها فشهدت ساحة المعارضة ولادات كثيرة لاحزاب وقوى جديدة في حركة ناشطة للافراد والشخصيات خارج الوطن. وهذه الحركة في الواقع شكلت في النتيجة عبئاً اضافياً على وحدة المعارضة. ومع التأكيد على اهمية استثمار أي جهد فاعل والافادة من سائر الكفاءات والشخصيات التي يعتز العراق بتاريخ البعض منها وبنضالاته ومع القناعة المطلقة بضرورة زج هذه الكفاءات ورفدها للنضال المعارض فان الظاهرة المشار اليها وبغض النظر عن التقويمات الشخصية انعكست على مسار هيكلية التوحيد والفهم المشترك لتصوراته العملية خاصة ان قوى المعارضة الاساسية لم تكن مهيأة للاستيعاب الفوري لهذه القوى والامكانات. وقد يبدو للوهلة الاولى مع هذا التشخيص صعوبة وحدة المعارضة واستحالة تجنب المشكلات الخلافية بين فصائلها وتياراتها لكن الموضوعية والانصاف يقتضيان النظر الى الجانب الآخر من الواقع والاقرار بالحقيقة القائمة. ان المعارضة وبالقياس لحجم المعوقات وما تحقق حتى الآن لمجاوزتها هي في احسن الحالات.

- لقد انتقلت المعارضة العراقية من حالات التناقض والتهاتر الى التآلف والتكافل على الرغم من اختلاف التصورات حول طريقة تحقيق الهدف وهناك صيغ تنظيمية محددة تنسق عمل المعارضة ويسعى الجميع لتطويرها والارتقاء بقدراتها وقد جسد مؤتمر بيروت في العام الماضي هذه الحقيقة وكان علامة ايجابية مهمة على درب ترسيخ التصورات المشتركة للعمل اضافة الى تأديته للدور الاعلامي الهام في ظروف تفجر الانتفاضة الشعبية آنذاك.

وان عارض البعض هذا السلوك أو ذاك فليس نشازاً مثل هذا المظهر على حركات المعارضة.

- تشهد صفوف المعارضة بسائر تياراتها ومعظم فصائلها حركة ناشطة متسارعة لتطوير اساليب العمل وبرامجه وايجاد الصيغ الهيكلية التنظيمية الاكثر كفاءة في عملية التوحيد واقرار هذه الصيغ في مؤتمر عام قادم.

ـ تكرس مثل هذه النشاطات تقاليد اساسية للنضال المشترك والتعددية السياسية في العمل والتي تقوم على الحوارات الديمقراطية والتكافؤ في العطاء. وتقدر الغالبية العظمى من القوى السياسية اهمية هذه الثوابت التي لا يستقيم خلاص العراق دونها وهناك حرص شامل على مجاوزة أية عقبات من وحي المسؤولية الحقة تجاه الوطن.

ـ في الوقت الذي تستمر فيه الجهود لترسيخ اشكال الوحدة القائمة تواصل سائر قوى المعارضة فعالياتها في التصدي للنظام، كل على طريقته حيث لا قيد في ذلك وفي مناخات ايجابية مدركة من الآخرين لا تتصارع عند الاختلاف أو الاجتهاد حول مقدار الصدامية في العمل بمعنى ان كلاً من قوى المعارضة لا تتوقف حركتها في مواجهة النظام انتظاراً لصيغ محددة أكثر قبولاً لديها حول وحدتها وعملها المشترك.

ان وحدة المعارضة العراقية واوضاع التآلف بين فصائلها وتياراتها متقدمة جداً على العديد من المعارضات المثيلة سواء في الوطن العربي أو جهات العالم الاخرى وليس في هذا مفارقة لان قسوة الظروف التي تجابهها المعارضة العراقية وطبيعة المعاناة التي تحيط بها في التصدي لنظام استثنائي ليس له مثيل أو نظائر تحكم عملها وتجعلها اقوى من المعوقات والعراقيل التي تعترض مسارها وتؤثر على مساعيها الجادة في التوحيد الشامل ورفع سوية نضالاتها. وبغير هذا المنطق نجلد انفسنا فنضعف امام الآخرين ونقدم الذريعة لتنصل البعض من الوقوف الى جانبنا ونسيء الى قضية شعبنا.

افتتاحية (صوت الجماهير)
حزب البعث العربي الاشتراكي
(قيادة قطر العراق)

ازمة الحكم والمعارضة في العراق

د. غسان العطية

ان الوجه المقابل لدعاة التحالف مع امريكا ـ وأي نظام آخر ـ مادام معاد لصدام، هو موقف اولئك القائلين، نحن مع صدام مادام يقف ضد امريكا. ان هذا الموقف لا يقل ضرراً وتفريطاً بالمصالح الوطنية والديمقراطية للشعب العراقي عن الموقف المضاد له تماماً.

ان التلويح بالعداء الى امريكا كتبرير للقبول بالحكم الدكتاتوري هو امر فيه الكثير من التبسيط واللعب على مشاعر الناس، فصدام لم يكن معاد لامريكا خلال الحرب العراقية ـ الايرانية، كما ان تصريحاته الكثيرة بما في ذلك حديثه مع سفيرة واشنطن قبيل احتلال الكويت فيها تأكيد صريح على رغبة النظام العراقي في ان تكون له علاقة ايجابية مع واشنطن. كما يجب ان نميز بين رفضنا وصاية وهيمنة امريكا على العراق وشعبنا، وبين ضرورة اقامة علاقات متوازية تعتمد المصالح المشتركة بين البلدين. فابتداء يمتلك العراق ومنطقة الخليج ما يزيد عن ٦٠٪ من الاحتياطي النفطي العالمي الثابت، وليس من المعقول ان يسمح العالم وبالذات الدول الصناعية وعلى رأسها الولايات المتحدة لدول المنطقة النفطية بالتصرف بما يؤثر على اقتصادها. وفي الوقت الذي لا بد لشعوب المنطقة من بيع نفطها، فاننا كذلك بحاجة لتكنولوجيا الغرب وقدراته العلمية والصناعية. فمن من منطلق المصالح المتبادلة يمكن ان تكون هناك علاقة متوازية بين الطرفين دون تعريض استغلال المنطقة للخطر واكتساب انظمة المنطقة للشرعية الشعبية عبر مؤسسات ديمقراطية، سيكون عامل قوة في عدم التفريط بالمصالح الوطنية.

لقد كان على النظام بقيادة صدام حسين ان يتحمل مسؤوليته كاملة، بدل الهرب من مراجعة النفس والحديث عن الحرب الكارثية كونها مجرد حدث عابر، وبان القيادة العراقية خرجت من الحرب منتصرة لمجرد ان النظام لايزال قائماً.

ان جرأة النظام في تحمل مسؤولية الفشل في حماية الوطن كان يمكن لها ان تساعد على التخفيف من المآسي التي يعيشها شعب العراق اليوم. والخطوة الاولى في هذا الصدد هي في تخلي رأس النظام عن الحكم وترك الامر للشعب لاختيار بديل لا يتحمل وزر الهزيمة، وبالتالي لا يحول الانتصار العسكري لامريكا الى انتصار سياسي...

بدون شك استغلت امريكا وحلفاؤها بقاء صدام حسين على سدة الحكم لابقاء، بل زيادة، اجراءات العزلة العربية والاقليمية والعالمية المفروضة على العراق، وبالتالي استمرت امريكا بفرض المزيد من العقوبات والتعويضات على الشعب العراقي، واليوم نجد ان معاناة الشعب العراقي في نقص الغذاء والدواء الفاحش هي نتيجة استغلال امريكا لهذه الحالة. فالى متى يتحمل الشعب العراقي الجوع والمرض دون ان يبادر النظام في العراق باتخاذ ما يلزم لانقاذ هذا الشعب؟

لقد كان بمقدور امريكا ومجلس الامن استصدار قرار يطالب باجراء انتخابات حرة تحت اشراف دولي في العراق كشرطٍ لانهاء العقوبات، خاصة وان هناك الكثير من السوابق في هذا الشأن، واذكر على سبيل المثال نيكاراغوا، وكمبوديا، كوسيلة للخروج من الازمة. ولكن للاسف فان الولايات المتحدة غير معنية باقامة المؤسسات الديمقراطية في العراق أو

المنطقة عموماً، بل تجد في هذه المؤسسات ضرراً على مصالحها التي يضمنها حكام وانظمة غير ديمقراطية وتفتقر للشرعية السياسية.

ان ممارسة الديمقراطية هي سلاح ماض بيد العراق في حال تطبيقها، فالى جانب استعادت الشرعية التي ستعيد للعراق دوره العربي والعالمي، ستؤدي الى خلق تفاؤل عربي خاصة بعد الشعور بالمرارة جراء كل الخسائر الجسيمة التي لحقت بالعراق والعرب عموماً، اذ نجد العراق والكويت وكافة انظمة المنطقة تعود الى نقطة الصفر مجدداً، وكأن الحرب لم تحصل، بمعنى ان ذات الاسر والانظمة الدكتاتورية مستمرة دون أي تغيير لصالح الحرية والديمقراطية في وقت شملت رياح التغيير والديمقراطية معظم العالم. توقعنا ان يقدم النظام على خطوات ايجابية تكفل هذا التغيير الديمقراطي الذي يمكن ان يصبح اساساً لمصالحة وطنية شاملة، وفعلاً فقد رحب الكثيرون بالمفاوضات الكردية ـ الحكومية وانتظر العراقيون اشهراً، والى اليوم وهم مشدودون بانتظار سماع خبر التوصل الى صيغة ديمقراطية تسمح لان تكون اساساً للمصالحة الوطنية. ولكن مع الاسف دخلت المفاوضات لجة حوار الطرشان، كما ان تفاصيلها بقيت سرية دون ان يُسمح للرأي العام العراقي الاطلاع أو المشاركة فيها.

وكان على الحكومة ان تبادر الى فتح الباب الى المعارضة العراقية غير الكردية للدخول في حوار مشابه، لكي لا يبدو وكأن الحكم يريد شق المعارضة من خلال تسويات جانبية اعتماداً على سياسية فرق تسد...

واخيراً صدر بتاريخ ايلول ١٩٩١ قانون الاحزاب السياسية الذي كان من جملة الموضوعات التي دار بشأنها التفاوض مع الجبهة الكردستانية، ويبدو من تطبيقات المختصين ان تعديلات ادخلت عليه استجابة للمفاوض الكردي. ولكن ومع الاسف نجد ان هذا القانون على الرغم من كونه متقدماً على ما سبق من تشريعات خلال العشرين سنة الماضية، إلا انه يبقى بعيداً عن تحقيق الصيغة الديمقراطية المطلوبة لضمان حرية المعتقد والتنظيم الحزبي السياسي. (...) وجاء في خطاب رئيس الجمهورية بتاريخ ١٧ ايلول ١٩٩١ بان الديمقراطية التي يريدها للعراق هي ليست بديمقراطية اوربا الغربية «الامر الذي يعني عملياً عدم الاستعداد لاعتماد مبادىء الديمقراطية التي باتت عالمية، لا غربية أو شرقية، المتمثلة بحكم المؤسسات في اطار فصل السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، ومحاسبة السلطة التنفيذية، الامر الذي لا يتحقق إلا بتعدد الاحزاب وحرية العمل السياسي والصحافة والقبول بتداول السلطة سلمياً، واعتماد التمثيل البرلماني الحر القائم على المساواة كوسيلة للرقابة واطلاق الحريات وضمان حقوق الانسان كما نص عليها الاعلان العالمي لحقوق الانسان لعام ١٩٤٨ خاصة وان العراق

احد الموقعين عليه. ان هذه الامور من صلب الممارسة الديمقراطية وأي انتقاص منها وتحت أية ذريعة كانت هو تبرير غير مشروع ودعوة لاستمرار الانفراد والدكتاتورية. . .

كما ان ادانة سلوك التبعية والارتزاق لبعض العناصر والفصائل المعارضة لا يعني غياب المعارضة الحقيقية والفعلية للحكم الدكتاتوري.

وان خطيئة لجوء بعض المعارضين الى الارتزاق والاعتماد على قوى خارجية تقع مسؤوليتها الى حد ما على النظام الذي حرم البلد من قيام معارضة وطنية الولاء بسبب الاضطهاد والتنكيل بالفئات المعارضة واضطرارها الاعتماد على الاجنبي، فمن الناحية العملية ساعد النظام العراقي، عن قصد أو غير قصد، على نمو ظاهرة الارتزاق السياسي للمعارضة.

واليوم بعد الهزيمة العسكرية، ادى فشل النظام في مد جسور الثقة بين الحكم والمعارضة وطنية الولاء من خلال ممارسات ديمقراطية. . . ان اصبح المجال مفتوحاً للعناصر والاحزاب المرتزقة لتصدر العمل السياسي المعارض. ولا يحق لنا ان نلوم المواطن العادي، بعد ان وصل الى حالة من اليأس والقنوط، ان يرضى بأية قوة تنهي حالة الجوع والمعاناة التي يعيشها حتى ولو كانت وصاية اجنبية. ان وصول شعبنا الى هذه الحالة النفسية هو الانتصار بعينه للقوى التي لا تريد عراقاً ديمقراطياً مستقلاً وحراً. وهكذا يخدم النظام بوعي أو عدم ادراك ارادة اعداء العراق.

ان المطلب الوطني الواضح والصريح يتلخص بالمقولة التالية:

لا للدكتاتورية والحزب الواحد. . . ولا للهيمنة والوصاية الاجنبية. . . نعم للانتخابات الحرة في ظل نظام برلماني منتخب قائم على اساس التعدد الحزبي، وعراق حر مستقل الارادة وذي سيادة.

عن (الموقف العراقي) العدد ١
نشرة سياسية وثائقية يصدرها
مركز دراسات العراق



(البلاغ الختامي للمؤتمر الاول العام للاتحاد الوطني الكردستاني)

تحت شعار لنصن وحدة صفوفنا ونقوي الجبهة الكردستانية، نناضل من اجل حق تقرير المصير للشعب الكردي والمساواة واحترام حقوق الانسان في عراق ديمقراطي ..

عُقد المؤتمر الاول العام للاتحاد الوطني الكردستاني بتاريخ ١٩٩٢/١/٢٧ م في قاعة الثقافة الجماهيرية بمدينة السليمانية. وبدأت مراسم افتتاح المؤتمر بالوقوف دقيقة واحدة اجلالاً لارواح شهداء كردستان وشهداء درب الحرية والديمقراطية والمساواة واحترام حقوق الانسان في كل ارجاء العالم.

بعد ذلك رحبت اللجنة التحضيرية للمؤتمر بالضيوف والوفود المشاركة واعضاء المؤتمر من ممثلي تنظيمات الاتحاد الوطني في كردستان والشرق الاوسط واوربا وامريكا الشمالية وكندا وكان عددهم (٧٩٣) عضواً و(٧٢) مشاركاً بصفة مراقب.

وحضرت مراسم افتتاح المؤتمر وفود تمثل عشرات الاحزاب والجمعيات والمؤسسات الكردية والكردستانية والعراقية والعربية والعمالية من الشرق الاوسط واوربا وامريكا الشمالية وكندا. وألقى كل وفد خطابات التهنئة للمؤتمر، عبروا فيها عن تضامنهم مع المطالب المشروعة للشعب الكردي ونضال الاتحاد الوطني الكردستاني.

وبعد انتهاء مراسم افتتاح المؤتمر ومغادرة الضيوف والوفود الرسمية، باشر المؤتمر اعماله في جلسات مغلقة، حيث استمع المؤتمرون في الجلسة الاولى الى تقرير الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني الذي قوبل بترحيب المؤتمرين. تضمن تقرير الامين العام للاتحاد الوطني الكردستاني، تقييماً شاملاً ودقيقاً للاوضاع الراهنة في كردستان والمنطقة والعالم، وحدد المبدأ النضالي والواجبات الحالية للمؤتمر. بعدها قدم كل من مكاتب التنظيم والادارة والمالية والمكتب العسكري والاعلام والعلاقات الخارجية تقاريره الى المؤتمر.

وبتاريخ ١٩٩٢/١/٢٩ م ارجأ المؤتمر اعماله بسبب الرحيل المفاجىء للاخ المناضل عمر مصطفى الذي وافته المنية بالسكتة القلبية في قاعة المؤتمر. ثم استأنف المؤتمر بعد ظهر اليوم الثاني من شهر شباط عام ١٩٩٢ م في قاعة ميديا بمدينة اربيل،

حيث تم انتخاب لجنة لادارة اعمال المؤتمر، وانبثقت عن المؤتمر لجان فرعية أُنيطت بها مهمة اعداد التقارير الخاصة لمناقشات ومداولات هيئات ومكاتب: التقرير السياسي، التنظيم والمنهاج الداخلي، برنامج انتخاب المجلس الوطني، الاعلام، العلاقات الخارجية، الادارة والمالية، الشكاوى والمتابعة، الشؤون العسكرية (بشمه ريكايه تى). وناقشت اللجان الفرعية للمؤتمر تقارير المكاتب بصورة مفصلة ودقيقة، واضافت اليها مجموعة من المقترحات. وعرضتها على المؤتمرين في الجلسات العامة. حيث تم اقرارها من قبل اعضاء المؤتمر بعد اجراء التعديلات عليها. واتخذ المؤتمر الاول العام للاتحاد الوطني الكردستاني عدداً من القرارات، ومن اهم تلك القرارات قرار بتوحيد تنظيمات عصبة كادحي كردستان واتحاد الثوريين الكردستانيين والخط العام. وبهذه الخطوة الهامة تحققت الآمال العريضة التي ظلت تعاود القطاعات الواسعة داخل الاتحاد الوطني الكردستاني بتوحيد اتحادهم المناضل ضمن تنظيم واحد وقيادة واحدة وبرنامج ومنهاج داخلي موحد.

كما واقر المؤتمر مبدأ ارساء القاعدة الديمقراطية داخل تنظيمات الاتحاد الكردستاني، وتم ادراج هذا القرار في المنهاج الداخلي للاتحاد، بحيث يتم من الآن فصاعداً الابجدة التنظيمية في الفروع والى اللجنة القيادية، من خلال انتخابات حرة ومباشرة. كما واولى المؤتمر اهتماماً خاصاً بانتخابات المجلس الوطني المرتقب لكردستان.

واوصى تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني ببذل قصارى جهدها وبمساعدة ومشاركة كافة اطراف الجبهة الكردستانية من اجل التوصل الى اجراء انتخابات حرة وديمقراطية ناجحة لقيادة كفؤة وقادرة على حفظ الامن والاستقرار في المناطق المحررة من كردستان تأخذ على عاتقها مهمة تلبية احتياجات الحياة اليومية لافراد المجتمع.

كما واقر مبدأ مواصلة النضال الدؤوب من اجل تحقيق الحقوق الديمقراطية والثقافية للاقليات القومية الموجودة في كردستان، وحفظ اللغة والآداب والثقافة والتقاليد الاجتماعية للتركمان والآشوريين والعرب، والاهتمام بها وتطويرها.

وبالنسبة للعلاقات الخارجية، قرر المؤتمر تجسيد نهج التضامن وتوحيد النضال مع القوى الديمقراطية والتقدمية في كردستان والمنطقة، وخاصة قوى المعارضة العراقية والصديقة للشعب الكردي في كل ارجاء العالم، من اجل الديمقراطية والسلام واحترام حقوق الانسان ومناهضة الدكتاتورية والشوفينية، والرجعية والارهاب، ومن اجل حق تقرير المصير والمساواة والتعايش مع الشعوب بسلام، ومقارعة الاضطهاد القومي والطبقي والديني.

كما واتخذ المؤتمر قراراً ينص على تثبيت مبدأ الاشتراكية الديمقراطية، في البرنامج والمنهاج الداخلي للاتحاد، فالاتحاد الوطني الكردستاني يناضل من اجل المساواة والعدالة الاجتماعية والقضاء على الاضطهاد القومي وازالة كل ظواهر استغلال الانسان لاخيه الانسان. كما يسعى الاتحاد الى ايجاد حلول للمشاكل الاجتماعية التي تواجه الشعب الكردي وسد احتياجات المواطنين الحياتية.

وقرر المؤتمر الاول للاتحاد الوطني الكردستاني تشكيل اجهزة ومكاتب خاصة في امور وشؤون الادارة والمالية والاعلام والعلاقات الخارجية والتنظيمات والشؤون العسكرية (البيشمركايتي) وان تكون نشاطاتها ضمن نطاق الاعمال والمهام المناطة بها وبالتعاون معاً لتطويز وتيسير تلك الاعمال والمهام وتنفيذها.

واتخذ المؤتمر الاول للاتحاد الوطني الكردستاني قراراً بخصوص مشردي كردستان الذين ارغموا على ترك ديارهم ومناطق سكناهم، وأبعدوا، وهُجروا، وشردوا من ارض آباءهم واجدادهم، واماكن عملهم، وخاصة الاخوة الكردستانيين. حيث قرر المؤتمر ان تولي تنظيمات الاتحاد الوطني الكردستاني اهتماماً خاصاً وجدياً بضحايا هذه المحنة والسعي لاعادتهم الى مناطق سكناهم وتعويضهم تعويضاً عادلاً ومشرفاً.

وتقدم المؤتمرون بالشكر والامتنان الى الدول والحكومات والمنظمات الانسانية التي مدت يد العون الى الشعب الكردي اثناء المحن والمصائب التي ألمت به ومحاولة ابادته. وشكروا على وجه الخصوص ايران وتركيا وسوريا، عندما فتحت حدودها لايواء مشردي كردستان. لقد تميزت اعمال ومناقشات المؤتمر الاول العام للاتحاد الوطني الكردستاني بطابعها الديمقراطي، حيث تدارس المؤتمرون وناقشوا المواضيع المطروحة امام المؤتمر بكل صراحة وحرية، وتم الاتفاق وبالاجماع على ضرورة صيانة حقوق الاتحاد ومواصلة النضال الدؤوب من اجل تنفيذ قرارات المؤتمر.

وفي يوم ١٩٩٢/٢/١٤ م انهى المؤتمر الاول العام للاتحاد الوطني الكردستاني اعماله بانتخاب قيادة جديدة مكونة من (١٧) عضواً و(٦) اعضاء احتياط. وغادر المشاركون قاعة المؤتمر الى مناطق نضالهم ببرنامج ومنهاج جديدين ومقررات هامة منسجمة مع الاوضاع الراهنة، وبروحية الاحساس العالي بالمسؤولية والاقرار على ادامة النضال من أجل قضية الشعب والوطن.

اللجنة القيادية
للاتحاد الوطني الكردستاني
١٦ شباط ١٩٩٢ م



استقلال حرية ديمقراطية

بيان حزب المحافظين الكردستاني

يا جماهير كردستان الشريفة

يا أطفال كردستان الاحبة، أيتها الامهات والاخوات، أيها الاخوة

ان حرية التفكير هي من أحد الحقوق الاساسية للانسان. فهو قد ولد ليكون حراً في آرائه ومعتقداته. والأمة الكردية شأنها شأن شعوب الأرض، كانت تواقة الى الاستقلال. وقد أدركت أن الظروف السياسية المتخلفة السائدة في البلدان التي تم تقسيم كردستان عليها، وانعدام الديمقراطية في سلوك الحكام وتجرّدهم من المشاعر الانسانية، لم يكن سبباً في كبت حريتها فحسب، بل وسبباً في حرمانها من حق التعبير، اذ كانوا على الدوام يمارسون الجرائم بحق شعبنا وهضم مطاليبه العادلة. وقد وصلت بهم الشوفينية ليس الى اعتبار الوطن الكردي جزء من أرضهم فقط، بل وحد التعرض للعنصر الكردي نفسه. فقد اعتبرهم البعض فُرْساً واعتبر اللغة الكردية احدى لهجات اللغة الفارسية، بينما اعتبرهم البعض الآخر أتراك الجبال. أما البعض الآخر فقد اعتبرهم جزءاً من العشائر العربية العراقية سكنوا الجبال مما أدى الى تغيير لغتهم العربية!! وأينما وجدت محاولات لتحقيق الاهداف القومية المشروعة لهم فانها جوبهت بالحديد والنار. فكانت النتيجة تعرض الآلاف من أبناء كردستان، رجالاً ونساءً وأطفالاً، الى القهر والعسف والابادة والسجن

والتهجير القسري من موطن الآباء والاجداد الى أماكن نائية، بهدف صهرهم في الأقوام الاخرى. كما تعرضت مدنهم وقراهم أكثر من مرة الى الهدم والحرق.

فبعد أن وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها وفي العام ١٩٢٠ في أعقاب هزيمة العثمانيين في بلدان الشرق وتقسيم أراضي امبراطوريتهم، تأسست الدولة العراقية العربية من قبل الانكليز. فتألفت لجنة خاصة من عصبة الامم المتحدة، مهمتها تحديد حدود الدولة العراقية. وأعلنت اللجنة المذكورة بأن الاراضي التي يعيش عليها العرب تنتهي شمالاً في جبل حمرين ومن هناك فالأرض هي موطن الاكراد. وفي العام نفسه وعد الحلفاء المنتصرون في الحرب بمساندة مطالب الكرد للحصول على نوع من الادارة الذاتية على أن تتحول بعد سنة واحدة الى دولة مستقلة كما جاء في معاهدة (سيفر). غير أن معارضة الكماليين لهذا المشروع أدى الى صرف النظر عن الدولة الكردية المزمع اقامتها. فلم تذكر حقوق الشعب الكردي في معاهدة (لوزان) في الوقت الذي تحمّل الاكراد القسط الاعظم من مهمة تحرير تركيا خلال حرب الاوروبيين. فعاهد الزعيم التركيي (مصطفى كمال) بتحقيق مكسب قومي للاكراد يفوق الادارة الذاتية التي جاء ذكرها في بنود معاهدة سيفر!! ولكن وبعد تحرير كامل تركيا واعتراف أوروبا بالدولة التركية الحديثة، تنصّل الكماليون من وعدهم، وبدلاً من ذلك بدأوا باضطهاد الشعب الكردي وتنظيم حملات التهجير لهم وابعادهم الى المناطق النائية من تركيا بغية القضاء نهائياً على هويتهم القومية ومحو آثارها.

وفي عام ١٩٤٦ مارس نظام الشاهنشاهي الايراني المجازر تلو الاخرى بحق الشعب الكردي فامتزجت الدماء والدموع بالحديد والنار، واغتال حكومة كردستان الفتية وأعدم القاضي محمد ورفاقه.

وفي عام ١٩٢٢ وقّعت بريطانيا العظمى مع الحكومة العراقية اتفاقاً ثنائياً اعترفتا بموجبه بحق الكرد في تشكيل حكومة مستقلة لهم في كردستان العراق. ولم يمض غير فترة قصيرة حتى تناست بريطانيا الاتفاق وشنّت هجوماً عسكرياً واسعاً على كردستان العراق فسبّب الويلات والمآسي لشعبه ومواطنيه. ومنذ ذلك التأريخ وحتى الآن، فان الحكومات العراقية المتعاقبة على دست الحكم عملت على هضم الحقوق القومية للاكراد. ولم تتوان عن الحاق أفدح الأضرار بأبنائه. وفي ظل النظام العفلقي العنصري الفاشي وصل الاضطهاد حد اقتراف أبشع جريمة بحق هذا الشعب المسالم وضرب مدينة (حلبجه) الشهيدة بالاسلحة الكيميائية الفتّاكة، فخلال لحظة واحدة سقط أكثر من خمسة آلاف شهيد من الشيوخ والرجال والنساء والاطفال. ولم يقف هذا النظام المجرم عند هذا الحد بل شنّ هجوماً بالمواد السّامة على المناطق المحررة في (كَه رميان وباليسان وبادينان ومه ركَه ودوله روت) تماماً بعد شنّها للحرب العدوانية ضد الشعوب الايرانية. كما اقترف

العديد من الجرائم البشعة تحت تسمية (الانفال) أدت الى اختفاء أكثر من مئة وثمانين الف شخص من شيوخ ونساء وأطفال، لا يعرف أحد عن مصيرهم شيئاً. وقبل ذلك فان النظام الدكتاتوري البغيض وفي فجر أسود من أحد الأيام نقل بالسيارات العسكرية أكثر من ثمانية آلاف شخص من البارزانيين القاطنين في أطراف (قوشتبه) ولايزال مصيرهم مجهولاً. كما أن العشرات من الطلبة والعمال والفلاحين من مدن وقرى كردستان كانوا يتعرضون يومياً الى الملاحقة وزجهم في أقبية زنزانات الامن بتهم باطلة. وقليلون من أسعفهم الحظ بالنجاة من التعذيب الوحشي ليواجهوا أحكاماً جائرة في محاكم خاصة شكّلت للقضاء على الكرد. حتى ان مسؤولي أجهـزة الأمن في مدن كردستان كانوا قد منحوا حق قتل أكبر عدد من الاكراد دون أن يحاسبوا على ذلك!! ان الاعمال الاجرامية للنظام الدكتاتوري الفاشي ضد شعبنا الكردي لا مثيل لها في ظل أي نظام آخر على وجه البسيطة.

وكان دكتاتور العراق الدموي قد أعلن عام ١٩٧٤ أمام أدباء ومثقفي العراق (بأنهم سوف يتخلون عن السلطة في حالة وجود من هو أخلص منهم للشعب الكردي)!! وهكذا اتضح بصورة جليّة للشعب العراقي، ان الاخلاص في تفكير الدكتاتور العفن، يعني القتل والتـدمير والسلاح الكيميائي والدفن الجماعي!! فسرعان ما تكشفت أكاذيبه الواحد تلو الآخر، وكانت سبباً في مآسي الشعب العراقي والشعوب الايرانية والشعب الكويتي بصورة عامة، وشعبنا بصورة خاصة.

ان الشعب الكـردي قد عاش منذ آلاف السنين على أرضه قبل قدوم العرب الى العـراق الحـالي. وهـو صاحب لغته الخاصة وأرضه وسمائه، وهو يعلم علم اليقين أن لا الدكتاتور ولا نظامه بالاهمية التي يمكن مطالبتهما بحقوقه القومية. ويعلم كذلك أن الدكتاتور ونظامه هما على حافة الهاوية. ولكن الشعب الكردي شعب حضاري وأصيل وهو أشـرف وأنبـل من الـدكتـاتور وأزلامه.. فمع كل المآسي والمظالم التي اقترفها النظام الدكتاتوري بحق أبناء هذا الشعب، ومع كل التجارب الغنّية للاحزاب الكردية والجبهة الكردستانية خلال الأعوام الثلاثة والعشرين لحكم النظام المجرم.. فان هذا الشعب يأمل بحدوث تغييرات جذرية في سلوك الشوفينيين لاعادة النظر في أخطائهم السابقة، لاسيما في هذه الظروف التي يعيشون فيها وحيث تعالت أصوات الشعوب الخيّرة ضد ممارساتهم الارهابية، على أمل أن يعترفوا بذنوبهم ويفتحوا صفحة جديدة في تعاملهم مع مطالب شعبنا الكردي والجبهة الكردستانية على أسس حضارية. لكننا نرى عكس ذلك، اذ يصّر النظام الدكتاتوري المجرم على خداع الكرد ووضع العراقيل أمام الحوار القائم مع ممثلي الجبهـة الكـردستـانية، كسبـاً للوقت وبهدف تخريب صفوف الجبهة الكردستانية. فهم يحكمون بنفس عقليتهم المريضة السابقة دون أن يتعظوا من المتغيرات التي حدثت في

العالـم، كأن في آذانهم وقرا. . فما أشبه اليوم بالبارحة!!

فهم يعتبرون الانتفاضة الباسلة التي قامت بها الجماهير في جميع أنحاء العراق تخريباً ويصفونها بـ(الغوغاء)، ويعلّقون على صدور أعداء الشعب العراقي أوسمة العار والقتـل والتدمر. ان النظام الدكتاتوري يتخبط يوماً بعد يوم في جرائمه ويصاب بالعجز والـوهن. ولكنـه وحتى في رمقـه الاخير، فهو يصّر على عدم الاذعان لمطالب الشعب العـراقي عامـة، وحقـوق شعبنـا الكـردي بصـورة خاصـة، تماماً كعادة جميع الانظمة الدكتاتورية المقبورة. عليه فإن على عاتق الكرد الشرفاء تقع مسؤولية العمل بروح التفاني على تضميد جراحات شعبنا، لنثبت لشعوب العالم أجمع ان شعبنا الكردي شعب متحضر ومناضل يستفيد من المناخ الملائم للمتغيرات العالمية ويسهم في انتصار مسألة الديمقراطية في كردستان وحوله.

يا جماهير شعب كردستان

ان حزب المحـافـظين الكردستاني ينظر بعين الوفاء والاعجاب الى شهداء طريق تحرير كردستان والى نضالهم المشرّف من أجل الكرد وكردستان. ولا ينسى أبداً مواقفهم الرجولية وتضحياتهم الجسام، وينظر بعين الاحترام الى أبنائهم وذويهم. كما ويحترم كل كردي شريـف ينـاضـل باخـلاص من أجل استقلال كردستان. . . ويقدّر كل الذين أدوا خدمات جليلة الى شعبهم سواء بالفعل أو بالكتابة أو العمل الفني أو قدموا يد المساعدة الى المحتـاجين من أبنـاء شعبهم جراء ارهاب السلطة. ويكنّ كذلك كل الود والتقدير لاعضاء وقيادة وبيشمه ركَه جميع الاحزاب المؤتلفة في الجبهة الكردستانية، وللاشخاص والمنـظمـات الانسـانية العـالمية والاحـزاب والمنـظمات السياسية والدول التي قدمت المساعدة لشعبنا إبان ظروفه الحرجة. ونعاهدهم على أن لا ينسى الكرد الأوفياء مواقفهم الانسانية هذه.

أيها الكرد الشجعان

ان حزبكم، حزب المحافظين الكردستاني، يؤمن تمام الايمان باستقلال كردستان ويناضل في سبيل هذا الهدف العظيم، لتحرير كردستان من الاجنبي وبناء وطنه المستقل وشعب حرّ يساهم في تقديم الحضارة الانسانية واختيار طريقه الاقتصادي ونظامه السياسي على أسس الـديمقراطية الليبرالية وأن تستفيد منه الشعوب المجاورة له على أساس من الاحترام المتبادل وحسن الجوار. ونطالب باخلاص جميع الأمم المجاورة الاحتكام الى المشـاعر الانسانية ودعم الحقوق المشروعة لشعبنا، وأن تتكيّف هي الاخرى مع رياح التغيير، وعـدم السكوت مرة أخرى على الحاق الاذى بشعبنا لأي سبب من الأسباب. فحـزب المحافظين الكردستاني يؤمن بالديمقراطية أساساً لتعامله في الداخل والخارج،

ويناضل دون هوادة أو كلل، ويأمل أن تصبح الديمقراطية ديدن كل كردي. فالديمقراطية وحدها تهيء المناخ الملائم للاستقرار وتمهّد السبيل لتعدد الحزبية وتعدد الآراء.. كما وتضيق الخناق على أسلوب خداع الجماهير، وتمحو آثار معاداة ومخالفة (النظام) وتعلّم جماهير شعب كردستان الحضارة واحترام سيادة (النظام).

نقول هذا في الوقت الذي نؤمن بالديمقراطية الليبرالية اذ لا نصل حدّ التعصب في ممارساتنا متى ما أستمع الينا على أسس ديمقراطية. ولا ندّعي تحقيق هذا الهدف بهذه العجالة. كما ونؤمن بالنضال ونخوضه حسب متطلبات ظروف شعبنا الكردي وأهميتها. ونأمل أن تتحقق أهداف شعبنا بالاساليب الديمقراطية لقطع الطريق أمام المزيد من الويلات، وتحقيق المكاسب الحزبية الضيقة على حساب مطالب جماهير شعبنا.

ويساند حزب المحافظين الكردستان، الجبهة الكردستانية وكل المناضلين الكرد، وينظر بعين التقدير الى المكاسب الوقتية التي تتحقق لشعبنا في كافة المجالات. كما وينظر حزب المحافظين الكردستاني بعين التحليل الدقيق الى المتغيرات الحاصلة أو التي تحصل على الصعيد الدولي، مع عقد كثير من الآمال عليها لانها تتقدم يوماً بعد آخر الى أمام لصالح الشعوب المضطهدة، لمواصلة نضالها في سبيل الاستقلال والحرية والديمقراطية، وتفجير سنوات الكبت والحرمان بوجه الدكتاتوريات أينما وجدت.

أيتها الجماهير الكردية الشريفة

يهتم حزب المحافظين الكردستاني باحياء الموروث والتقاليد الشعبية والثقافة القومية الكردية وكتابة التأريخ الكردي الحقيقي وجغرافية كردستان، وتعريف شعوب العالم بالثقافة الكردية منذ أقدم العصور وحتى الآن، واعادة الهوية القومية، واسهام الكرد في تقديم الحضارة الانسانية على الصعيد العلمي والادبي والثقافي والديني. ويناضل حزب المحافظين الكردستاني من أجل حياة سعيدة للاكراد واستقلال كردستان. فهو حزب كل الشرفاء في كردستان، حزب العمال والفلاحين ورؤساء العشائر والكسبة والمثقفين والموظفين والنساء والشباب والطلبة الكرد، حزب جميع الاكراد دون النظر الى أديانهم أو معتقداتهم أو انحداراتهم الطبقية. ويحترم شعائر الاديان السماوية، حزب جميع الاكراد الذين يناضلون من أجل كردستان مستقل.

اللجنة المؤقتة

لحزب المحافظين الكردستاني

تشرين الثاني/ ١٩٩١

دعماً للنضال في سبيل حريات الرأي والعقيدة والفكر تبرعوا لحزبنا!

(يمكن تسليم التبرع إلى منظمة الحزب أو تحويله إلى حساب مجلتنا)

الاشتراك السنوي:

٢٥ دولار أو ما يعادلها
يدفع مقدماً بشيك أو حوالة مصرفية
إلى رقم الحساب:
282243 - 54
Banque Libano - Francaise
Bar Elias - Libanon

المراسلات:

الثقافة الجديدة
سوريا ـ دمشق
ص. ب ٧١٢٢



السعر ديناران